

سيادة الدولة القومية في النظام العالمي الجديد (1990 – 2005)

دراسة حالة (السودان – مصر)

بحث مقدم إلى كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم
السياسية

إعداد الطالبة: تماضر الطيب أحمد

بكالوريوس علوم سياسية - جامعة الخرطوم 1996م

ماجستير علوم سياسية - جامعة الخرطوم 2002م

بروفسير: عمر محمد علي محمد

قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية

2012

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة

الشكر

الشكر والحمد لله عزّ وجلّ على نعمائه وتوفيقه وفضله العظيم حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والشكر الجزيل للبروفسير/ عمر محمد علي محمد علي لما قدمه لي من عظيم مساعدة، وجميل صبر، ونصائح مفيدة كان لها عظيم الاثر في إخراج هذه الإطروحة. والشكر أجزله لأسرة مكتبة قسم العلوم السياسية جامعة الخرطوم ومكتبة البرلمان بجمهورية كوريا. كما أخص بالشكر كل من الأستاذ/ أحمد شريف شركة سكر كنانة والأستاذين/ أيمن الجندي وحمد السراج بالاتحاد العربي لتنمية الموارد البشرية بالقاهرة والأستاذة ناهد (أم معتز) بوزارة التربية بالقاهرة والدكتورة/ نجاه وليم بمكتب الأمم المتحدة بالخرطوم والأخوين نزار ونزار بدار الأساتذة للطباعة الذين أشرفا على طباعة وتنسيق هذه الرسالة وكل من قدم لي المساعدة ولم يسعني المجال لذكره.

مستخلص

عنوان البحث: سيادة الدولة القومية في النظام العالمي الجديد (1990-2005):

دراسة حالتي السودان ومصر

اسم الطالبة: تماضر الطيب احمد محمد

تتناول هذه الدراسة سيادة الدولة القومية في ظل النظام العالمي الجديد، بالتركيز على دراسة حالتي السودان ومصر وعلاقة الدولتين بالولايات المتحدة الأمريكية لكونها قوة عظمى تسيطر على العلاقات الدولية بصورة أحادية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع الدولة في النظام الدولي الجديد، بالتركيز على أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية مؤخراً. واعتمدت في ذلك على معلومات تم جمعها من الوثائق والمصادر الثانوية من كتب ودوريات ومجلات وصحف وفصائيات.

توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن سيادة الدولة القومية قد بدأت في التآكل والانحيار بصورة واضحة في ظل السيطرة الأحادية للولايات المتحدة على العلاقات الدولية. فالدول الصغرى تفقد سيادتها بسبب ضعف وزنها الدولي سياسياً واقتصادياً. أما الاقتصاديات المتقدمة والناشئة فتتآكل سيادتها لصالح تحرير السوق، الأمر الذي جعل السيادة في الوقت الحالي سيادة شكلية ليس إلا.

هناك عوامل ساعدت على انهيار سيادة الدولة، أهمها ظهور الاتحادات الإقليمية، بالإضافة إلى الشركات والمؤسسات دولية النشاط، وظهور مفاهيم حقوق الإنسان، والإرهاب، والأقليات، والصراعات، وأسلحة الدمار الشامل، وغيرها. أما فيما يتعلق بالبلدين دراسة الحالة، فقد اتضح أن الدولة إذا كانت ذات علاقة صداقة أو عداء مع القوى العظمى، فإنها تفقد سيادتها في كلتا الحالتين.

بناءً على النتائج أعلاه تضع الدراسة توصيات تتعلق بضرورة أن تدخل ادول الصغرى في علاقات تعاون جادة تعمل على تقليل حدة حساسيتها تجاه التغيرات الدولية والإقليمية وتسريع التنمية والتطور المعرفي، وتحقيق الديمقراطية والمؤسساتية، وضمان الحريات وحقوق الإنسان من أجل منع التدخل الخارجي. بالإضافة إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول طبيعة الدولة في الإقليمين العربي والإفريقي للتعرف على مدى انهيار سيادتها في ظل النظام الدولي الجديد، وإيجاد الحلول المناسبة التي تمكن من التعايش في ظل الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي.

Abstract

Title: The Sovereignty of the Nation-State in the New World Order (1990-2005): A Case Study Sudan and Egypt

Name of student: Tamadur Al Tayeb Ahmed Mohamed

This research dealt with the sovereignty of the nation-state in light of the new world order focusing on the study of the cases of Sudan and Egypt, and the relationship of the two countries to the United States of America, being a great power unilaterally dominating the international relations. The study adopted the descriptive and analytical methodology to study the reality of the state in the new international order, focusing on the most recent important developments and changes in international relations. The research relied on information gathered from documents and secondary sources: books, periodicals, magazines, newspapers and satellite channels. The study concluded with a result that sovereignty of the nation-state has begun to erode and collapse clearly under the control of the United States unilateralism in international relations. Small states lose their sovereignty, because of the weakness of their international weight politically and economically. And the advanced and emerging economic entities lose their sovereignty in favor of liberalization of the market, which made sovereignty at the moment, a mere formal term.

There are factors that helped to the collapse of the sovereignty of the state most notably the emergence of regional associations, in addition to companies and institutions of international activity, and the emergence of the concepts of human rights, terrorism, minorities, conflict, weapons of mass destruction, and others. Regarding the two countries of our case study, it looks clear that the state, whether in friendly relationship with superpowers, or hostile to them, loses its sovereignty in both cases.

Bases on the above results, the study suggested recommendations regarding small states and their need to enter in serious relations of cooperation, so as to reduce their sensitivity to international and regional changes, and to accelerate development and advancement of knowledge, democratization, institutionalism, and to ensure human rights and freedoms in order to prevent outside interference. This is in addition to the need for further studies on the nature of the state in the Arab and African regions, to identify the extent of the collapse of states' sovereignty in light of the new international order and to find appropriate avenues for coexistence under mutual dependence and international cooperation.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	I
الشكر والتقدير	II
مستخلص البحث	III
مستخلص البحث (باللغة الإنجليزية)	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الخرائط	IX
المقدمة	1
<p style="text-align: center;">الفصل الأول الدولة تعريفها، نشأتها وخصائصها</p>	
المبحث الأول: الدولة القومية	13
المبحث الثاني: الدولة القومية الحديثة	26
المبحث الثالث: السيادة	36
<p style="text-align: center;">الفصل الثاني الدولة والنظام الدولي</p>	
المبحث الأول: العلاقات الدولية	42
المبحث الثاني: النظام العالمي الجديد	55
المبحث الثالث: الدولة في النظام العالمي الجديد	71
<p style="text-align: center;">الفصل الثالث العلاقات السودانية الأمريكية</p>	
المبحث الأول: السودان الموقع والجغرافيا السياسية	81
المبحث الثاني: العلاقات السودانية الأمريكية	97
المبحث الثالث: الشراكة الأمريكية في السلام في السودان:	111

<p>الفصل الرابع</p> <p>العلاقات المصرية الأمريكية</p>	
125	المبحث الأول: مصر الموقع والجغرافيا السياسية:
133	المبحث الثاني: العلاقات المصرية الأمريكية
146	المبحث الثالث: الشراكة الامريكية في السلام والتنمية في مصر
<p>الفصل الخامس</p> <p>أهم المؤثرات على سيادة الدولة في النظام العالمي الجديد</p>	
158	المبحث الاول: تغير دور الامم المتحدة والقانون الدولي
170	المبحث الثاني: أهم القضايا التي ساهمت في التدخل في شئون الدول
189	المبحث الثالث: الفاعلون غير الدول في السياسة الدولية
<p>الفصل السادس</p> <p>سيادة الدولة الدولية القومية في النظام العالمي الجديد</p>	
200	المبحث الأول: سيادة الدولة في النظام العالمي الجديد بالتركيز على دراسة الحالة
218	المبحث الثاني: ضعف سيادة الدولة في النظام العالمي الجديد
227	المبحث الثالث: مستقبل الدولة القومية
235	الخاتمة
237	النتائج
240	التوصيات
242	المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
90	جدول (1-3) انتاج الذهب 2005-2002
91	جدول (2-3) انتاج الفضة 2005-2002
93	جدول (3-3) صادرات البترول من اجمالي الصادرات السودانية 2000-2005
95	جدول (4-3) أهم المحاصيل النقدية في السودان
101	جدول (5-3) يوضح المعونات الأمريكية للسودان من العام 1980 - 1988 (1 مليون دولار أمريكي)
108	جدول (6-3) يوضح المعونات الأمريكية للسودان من العام 1990 - 2005 (1 مليون دولار أمريكي)
153	جدول (1-4) المعونة الامريكية لمصر بالمليون دولار
160	جدول (1-5) بعض من قرارات مجلس الامن الدولي ضد العراق

قائمة الخرائط

الصفحة	الخريطة
83	خريطة (1-3) السودان قبل انفصال الجنوب
84	خريطة (2-3) السودان بعد انفصال الجنوب
116	خريطة (3-3) موقع اقليم دارفور
127	خريطة (1-4) جمهورية مصر العربية

المقدمة

النظام العالمي الجديد عبارة اطلقت على العلاقات الدولية في الوقت الحالي، ظهور مفاهيم جديدة مثل العولمة اصبحت تحكم علاقات الدول ببعضها البعض حاليا. أدى التطور الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وشمل مجال الاتصالات والنقل والتكنولوجيا إلى زيادة حركة البضائع والسلع ورؤوس الأموال والأفراد، ومن ثم حدث تطور في العلاقات الدولية والانتقال من مفهوم الدولة القومية إلى الحديث عن تخطي الحدود وعالم بلا حدود. حيث ظهرت الكثير من المؤسسات التي أصبحت تعرف بالقوى عبر الوطنية متمثلة في المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة وغير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات والأفراد والجماعات مع بروز قضايا المرأة والأقليات والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

جميع هذه المتغيرات والتطورات أصبحت تحكم مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. أفرز ذلك بدوره تغير في النظرية في العلاقات الدولية، فاذا كانت الواقعية تنظر للدولة باعتبارها الفاعل الرئيس والوحيد في العلاقات بين الدول، برزت نظريات جديدة طرحت رؤى حول تعدد الفاعلين الدوليين وأبرز تلك النظريات نظرية الاعتماد المتبادل التي تركز على زيادة التعاون والتبادل والتداخل بين الدول والجماعات والأفراد في عالم تتخطى فيه الأنشطة في كافة المجالات - حدود الدول ما أضعف من دور الدولة في الإشراف على سياساتها واقتصادياتها الداخلية لصالح فاعلين آخرين.

ارتبط ذلك بالحديث والجدل الذي ثار مؤخرا حول مستقبل سيادة الدولة القومية في ظل النظام العالمي الجديد، حيث اختلفت الآراء حول مدى احتفاظ الدولة بسيطرتها على التحكم في شئونها والاحتفاظ بسيادتها المطلقة التي منحها إياها القانون الدولي، في ظل تغيرات دولية طالت ذلك القانون نفسه، خاصة في ظل التدخل المباشر في شئون الدول، والذي أصبحت تمارسه الدول الكبرى ضد الدول الصغرى بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والتحول في ميزان القوة من نظام ثنائي القطبية إلى نظام قطب أحادي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تتدخل في شئون الدول باسم

الشرعية الدولية وتحت مظلة حقوق الانسان وابرز دليل على ذلك احتلال العراق والتدخل في السودان لحل مشكلة الحرب في الجنوب وبصورة أكبر السياسات المتعلقة بأزمة دارفور بالإضافة إلى محاولات التأسيس للديمقراطية والحريات في مصر.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية دراسة سيادة الدولة القومية في النظام العالمي الجديد بالتركيز على دراسة حالة السودان ومصر، من كونها ستوفر معلومات للباحثين في هذا المجال. خصوصا انه بخلاف الكتابات التي تناولت أزمة الدولة العربية على سبيل المثال بالتركيز على مشكلات الأنظمة الحاكمة ومشاكل التنمية وضعف المعرفة، لم يتم تناول دراسة الدولة العربية أو الأفريقية من حيث وضع الدولة ومدى احتفاظها بسيادتها وقيامها بدورها ووظائفها بصورة كاملة، مقارنة بالدراسات التي تناولت الدولة في اوروبا مثلا ومدى تأثير العولمة على مفهوم السيادة. كما ستقدم معرفة للمهتمين والخبراء والسياسيين للتعرف أكثر على وضع بلادنا في ظل العلاقات مع القوة العظمى، الامر الذي سيساعد في الحصول على معلومات قد تكون مفيدة لدراسات اخرى في ذات الشأن.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح تراجع وتدهور وتآكل سيادة الدولة القومية في ظل النظام العالمي الجديد ومدى تأثيرها بالتغيرات التي طرأت على دور المنظمة الدولية بجانب تكبيل الدول بواسطة المعاهدات والمواثيق بسبب التبدل في القانون الدولي. تتناول الدراسة سيادة الدولة القومية في ظل النظام العالمي الجديد بناء على علاقة الدول بالقوة العظمى كمحاولة لإثبات إلى أي مدى تؤثر علاقات دولة ما بالولايات المتحدة الامريكية - على مفهوم السيادة، وتحاول الدراسة اثبات مدى تآكل سيادة الدولة القومية وفقا لذلك. محاولة التعرف على انهيار سيادة الدولة من خلال دراسة الحالة لدولة تتراجع علاقاتها مع القوة العظمى متمثلة في الولايات المتحدة من حيث العداء وتحسن العلاقات تارة وهنا نأخذ مثال السودان، وكيفية التعامل بين

الجانبين من حالة العداء السافر إلى التعاون الذي يمثل شكلا من الولاء وفقا للتهديد والترغيب الذي تمارسه الدولة الكبرى الأمر الذي يساهم في اضعاف السيادة.

كما تهدف الدراسة لتوضيح مسألة ضعف السيادة ايضا في حالة دولة حليفة لأمريكا وهي مصر التي لعبت دورا أساسيا في الاقليمين العربي والافريقي إلا أنها تراجعت عن دورها كدولة محور منذ توقيعها اتفاقية السلام مع اسرائيل في 1979 على نحو حد من سيادتها ومن دورها الاقليمي الرائد.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في المتغيرات التي حدثت في العلاقات بين الدول في ظل تغير النظام العالمي وتطور مفهوم العولمة والاعتماد المتبادل، حيث واجهت الدول الصغرى الكثير من المشاكل في علاقاتها بالدول الكبرى. وتكمن المشكلة في أن علاقات الدول عامة بالولايات المتحدة التي أصبحت تسيطر على القوة الدولية بصورة أحادية، أضحت تسير وفقا لمصالح القوة الكبرى الأمر الذي حجم من دور الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي. برزت هذه الاشكالية في علاقات دول مثل السودان ومصر بالولايات المتحدة الامريكية في حقبة تسعينيات القرن الماضي ولا تزال مستمرة في الألفية الجديدة. وعند الحديث عن هذه المشكلة لابد لنا من طرح عدة تساؤلات من أجل أن تعيننا على تحليل واقع الدولة في ظل النظام العالمي الحالي وتتمثل في الآتي:

- إلى أي مدى أثر التحول في ميزان القوة على العلاقات الدولية؟ وما انعكاسات ذلك على علاقات الدول الصغرى بالدول الكبرى؟
- ما هو تأثير التداخل والتشابك السائد في المجتمع الدولي على سيادة الدولة القومية في ظل الاعتماد الدولي المتبادل؟
- هل ساهمت التطورات التي حدثت في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحالي في تراجع دور الدولة في الاشراف على سياساتها الداخلية وكذا الخارجية، لتترك هذا الامر إلى مجموعات أخرى؟
- ما هو دور القوى عبر الوطنية في التأثير على سيادة الدولة؟

- إلى أي مدى حافظت الدولة القومية على سيادتها عبر مراحلها المختلفة منذ معاهدة ويستفاليا 1648؟
 - هل تتمتع الدول الحليفة للولايات المتحدة (مصر) على سيادتها مقابل حمايتها لمصالح أمريكا؟
 - إلى أي مدى ساهمت الصراعات الداخلية في السودان (دارفور) في التدخل الخارجي وما علاقة ذلك بمفهوم السيادة؟
 - هل فقد السودان جزء من سيادته على اثر التدخل الامريكي في السلام في الجنوب ومحاولات حل أزمة دارفور؟
 - هل تضعف السياسات الأمريكية تجاه دول العالم سواء الحليفة أو المعادية لها من سيادة تلك الدول وهل قوض مفهوم التدخل الانساني من تلك السيادة؟
- فرضية البحث:**

مع التغيرات التي طرأت على السياسة الدولية في نهايات القرن الماضي، لم تتغير كثيرا الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في العالمين العربي والافريقي، علاوة على سيطرتها على القوة بصورة احادية الامر الذي سمح بظهور نظام دولي جديد اثر انهيار الاتحاد السوفيتي. في ظل هذا الوضع سنحت الفرصة للولايات المتحدة للتدخل بصورة مباشرة في الشرق الاوسط من اجل حماية مصالحها والدفاع عن أمن اسرائيل اكبر حلفاءها في المنطقة. وقد قسمت البلدان العربية على درجات متفاوتة من الصداقة والعداء مع امريكا وعلى هذا الاساس اقامت استراتيجيتها في الشرق الاوسط (التحالف مع دول الخليج ومصر والأردن).

ادى انقسام الدول العربية تجاه الولايات المتحدة إلى اضعاف السيادة في تلك الدول سواء تلك الحليفة او المعادية لها. تقتض الدراسة أنه وعلى الرغم من أن مصر تتمتع بعلاقات صداقة جيدة مع الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنها تعتبر الحليف الأكبر للولايات المتحدة، إلا أن توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل في العام 1979 قد حجم من دور مصر المحوري في المنطقة الامر الذي قاد إلى اضعاف دورها ومن ثم تهديد سيادتها وبخاصة أن الولايات المتحدة بدأت في

ممارسة المزيد من الضغوط على الحكومة المصرية مع بدايات الالفية الجديدة من اجل اصلاحات تتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان.

اما الدول المعادية لسياسات الولايات المتحدة تعتبر اكبر الدول التي تعاني من ضعف السيادة في ظل النظام العالمي الجديد مثل السودان الذي واجه تدخل كبير من قبل الولايات المتحدة في شؤنه الداخلية الامر الذي اظهر ضعف سيادته بشكل واضح.

اثر العولمة وما لازمها من ظهور فاعلين جدد في العلاقات الدولية مثل الشركات والمؤسسات العابرة للحدود وتنظيمات ومنظمات وافراد، بجانب الارهاب واسلحة الدمار الشامل وحقوق الاقليات والمرأة وغيرها من الاتفاقات الدولية ومحكمة الجنايات الدولية وحقوق الانسان وغيرها من تغيرات، اثرت على دور الدولة لدرجة اضعاف سيادتها وسلبها حقها في الاشراف على سياساتها واقتصادياتها على المستويين الداخلي والخارجي.

تفترض الدراسة من خلال التركيز على دراسة حالة السودان ومصر وبناء على علاقة البلدين مع القوة العظمى متمثلة في الولايات المتحدة، أن سيادة الدولة القومية تتعرض للانهايار في ظل النظام العالمي الجديد الامر الذي يجعل الحديث عن دور الدولة او عن وجودها في المستقبل القريب امر لا يمكن التكهّن به.

الدراسات السابقة:

على الرغم من تناول الباحثين لدراسات تتعلق بحالتي السودان ومصر سواء من ناحية العلاقات بين البلدين او دراسة كل حالة على حدا، إلا أنه لم يتم تناول دراسة حالتي السودان ومصر من حيث مفهوم سيادة الدولة القومية. فقط تم تناول دراسات تتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن التطرق لمفهوم سيادة الدولة لم يرد في الادبيات السابقة في هذا المجال.

تحدث بعض الكتاب أمثال سمير أمين وجمال أمين عن تأثير الولايات المتحدة على مصر سلبيا أكثر منه ايجابيا وقد تناولوا دراسات لأوضاع مصر السياسية في ظل علاقاتها مع أمريكا مثال كتاب مصر الدولة الرخوة للكاتب جلال أمين. أما سمير أمين فقد تحدث في سلسلة من الدراسات الاقتصادية عن تأثير مصر

والاقتصاد المصري بالدوران في فلك المؤسسات الاقتصادية الدولية. ولم يقتصر الامر على ذلك فقد تحدث الكثير من الصحفيين والأكاديميين عن الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة واسرائيل على مصر خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل التي نزعَت من مصر سيادة القرار وليس سيادة السلاح فقط وثمة من يرى أن السادات أخذ الأرض من اسرائيل إلا أنها منقوصة السيادة فيما يتعلق باسرتجاع سيناء.

فيما يتعلق بالسودان فانه لم يتم التطرق لانتهاك السيادة من قبل الولايات المتحدة على الرغم من تناول بعض الدراسات للعلاقات السودانية الأمريكية. وفي الغالب تركزت تلك الدراسات في طبيعة العلاقات بين البلدين وتأرجحها ما بين علاقات طيبة في السابق إلى القطيعة والتوتر في الوقت الحالي. كما تناولت بعض الكتابات الدور الأمريكي في السلام في الجنو والتدخل الأمريكي في أزمة دارفور دون تطرق لمفهوم تهديد سيادة السودان جراء هذا التدخل أو ممارسة الضغوط من الجانب الأمريكي تجاه السودان.

هناك دراسات سابقة تناولت مفهوم سيادة الدولة ومدى تأثير المفهوم الكلاسيكي لسيادة الدولة القومية بالتغيرات الدولية الجديدة والنظام العالمي الجديد. ظهر مفهوم سيادة الدولة في فترتين الأولى في معاهدة وستفاليا عام 1648، والثانية فكرة السيادة بعد الحرب العالمية الثانية بظهور الدول المستقلة ثم الاتحاد الاوروبي وتطور مفاهيم حقوق الانسان.

ارتبط مفهوم سيادة الدولة بتاريخ تطورها وظهر في آراء العديد من الكتاب أمثال هوبز وميكافيلي. كما تناولها ايضا كتاب معاصرين فعلى سبيل المثال يعرفها (محمد علي العويني 1988) بانها السلطة العليا في الدولة التي تمارس على مواطنيها، والجهات التي تتولى ممارسة السيادة وفقا للدستور هي الجهات القانونية وهنا تكون السيادة قانونية، أما السيادة السياسية تخضع للجهات الفعلية التي تمارسها، اما السيادة الشعبية فتتطرق إلى اشراف الشعب على الحكومة.

وفقا لتعريف السيادة المتفق عليه انها مطلقة ولا يوجد في داخل الدولة أو خارجها جهة لها سلطة أعلى من سلطة الدولة. كما تعرف بانها سمو الدولة في نظام حدودها

الاقليمية واستقلالها التام في علاقاتها الخارجية(مامون مصطفى 2002). وقد ارتبطت بالقانون بشكل واضح حيث وردت في كثير من التعريفات مرتبطة به، ويعني مفهوم السيادة كوصف قانوني لواقع سياسي- القدرة الفعلية على الانفراد باصدار القرار السياسي داخل الدولة وخارجها ومن ثم القدرة الفعلية على الاحتكار الشرعي لأدوات القمع في الداخل وعلى رفض الامتثال لأي سلطة تأتي من الخارج (محمد طه بدوي وآخرون 2002).

بناء على التعريفات السابقة والتي تعتبر شبه متفق عليها بين علماء السياسة، نجد أن السيادة مطلقة ولا تتجزأ، كما عرفنا أن تعريف الدولة المستقلة قد ارتبط بسيادتها وتعتبر الدولة دولة مستقلة وذات سيادة عندما يتم الاعتراف بها من قبل القانون الدولي ومثلت السيادة الأساس لعضوية الدولة في الأمم المتحدة. على الرغم من أن وصف الدولة قد ارتبط بتمتعها بالسيادة منذ ظهور الدولة القومية الحديثة في منتصف القرن السابع عشر، إلا أن التغيرات التي طرأت على السياسة الدولية وبالذات التطورات التي شملت مجال الاتصالات والنقل بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ظهور النظام العالمي الجديد قد قادت إلى التشكيك في استمرارية سيادة الدولة أو ارتباطها بها لدرجة دفعت البعض للجدل حول مفهوم الدولة نفسه وقاد آخرين للحديث عن ضعف وتآكل سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية الحالية.

لم يكن تناول تراجع دور الدولة في الاشراف على سياساتها الداخلية حديثاً فهناك دراسات سبقت الدراسات الحديثة وتتركز فقط في الاقتصاد، وهناك اشارات إلى أنه ومنذ أن كتب ادم سميث مؤلفه ثروة الأمم عام 1779 وما اعقب ذلك التاريخ كان هناك من خبراء الاقتصاد والتجارة يجادلون في أنه سيحدث مستوى عال من الثراء لو أن الدولة الحمائية رفعت يدها عن الشؤون الاقتصادية واتاحت الفرصة للتجارة والاستثمار أن يعملوا وفق مقاييس السوق بدلاً من الرغبات الحكومية (بول كينيدي 1993). كما ورد الحديث عن زوال الدولة في كتابات لكارل ماركس حول الثورة الفرنسية. وقد ذكر ابن خلدون أن الدولة قد تنهار أو تختفي في حال انشغال حكامها عن الاهداف التي تكونت من اجلها الدولة وإذا ما تقاومت الخلافات. وعلى الرغم من انه لم تتم الاشارة إلى السيادة إلا أن زوال الدولة قد مثل هاجساً آنذاك.

نظراً لأن الدول كانت مستقلة في ذلك الوقت وكانت كل دولة تتصرف في اطار حدودها الاقليمية لم تكن هناك اية تكهنات حول السيادة. إلا أنه ومع التطورات الحديثة وتحرير الاقتصاد وتعاضم دور المؤسسات العابرة للحدود وظهور مفاهيم جديدة باتت تحكم العلاقات الدولية ملازمة ظهور فاعلين جدد، بات من الصعب على دولة أن تعمل أو تمارس نشاطها ومن ثم تحقق أهدافها منفردة وفي عزلة عن الدول الاخرى. كان ذلك وبالا على الدول التي اصبحت تخضع لغيرها من الدول أو الفاعلين الاخرين لتحقيق الكثير من الاهداف الداخلية والخارجية الامر الذي اثار الجدل حول ضعف دور الدولة وتآكل سيادتها.

على الرغم من تعاضم دور الدولة في الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين فان تيار العولمة الذي لازمه الانفتاح الاقتصادي الكبير أدى إلى انحسار دورها وارثها التاريخي فيما يخص الاقتصاد في العقود الأخيرة من نفس القرن (جلال امين 1999).

يرى باحثون اخرون أن عهد سيادة الدولة التي عرفناها منذ معاهدة ويستفاليا قد انتهى حيث رأى كلا من اندرو سكوت وجون هيرز أن التكنولوجيا جعلت من الصعوبة على دولة ما ان تعيش مستقلة كما ان الدولة لا يمكنها حماية مواطنيها في ظل عصر الذرة ومن ثم ستختفي نهائياً (دبليو اندرو اكسلاين وجيميس اي ستينغينا 1972).

هناك من رأى أن ظهور الاتحاد الأوروبي مثل أول خطوة نحو نهاية سيادة الدولة نظراً لان الدول الاعضاء في الاتحاد تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح الاجهزة المنوط بها تحقيق اهداف الاتحاد الاوروبي على سبيل المثال البرلمان الاوروبي (جوزيف س ناي الابن 1997، كلايد برستوفتز 2003).

مع تطور مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية وتحديث المحكمة الجنائية الدولية، التي تطال قوانينها رؤساء الدول حدث تاكل لسيادة الدولة (فرانسيس فوكوياما 2004).

لقد اثارت مسألة سيادة الدولة جدلاً واسعاً وبخاصة عندما تناولت بعض مدارس العلاقات الدولية موضوع دور الدولة في ظل التطورات الدولية الحديثة، حيث

ترى الواقعية ان قوى الاعتماد المتبادل لا تلغي دور الدولة لكنها تفرض قيودا على سيادتها لذلك تقل مناعتها ضد الاحداث الخارجية التي تضعف من قدرتها على الحركة المستقلة من ناحية، مع بروز اشكال من الضغوط من جماعات ذات مصالح من ناحية أخرى، وتلك الجماعات الداخلية ترتبط مصالحها مع التفاعلات عبر القومية وهي مرتبطة بعمليات الاعتماد المتبادل تمثل قيودا على الإدارة الدولية لمشاكل التجارة العالمية (نادية محمود مصطفى 1985).

تعتبر تلك الجماعات شبكات متجاوزة للحدود افرزتها العولمة وتقوم على رؤى وسياسات باسم الدين او العرف وعبر الافكار والمال والمصالح نفسها وقد تكاثرت هذه الشبكات نتيجة تأثيرات العولمة في النظم السلطوية المنغلقة (حسن حاج علي 2002). يوضح ذلك اسهام العولمة في تغيير وضع الدولة نتيجة تأثيراتها في العالم الذي اصبح يعيش في وحدات مترابطة أكثر من قبل، كما تعيش عدة أجزاء منه في حالة من الاعتماد المتبادل، وقد ضعفت مقدرة الدول على التحكم والسيطرة داخل حدودها التقليدية (حسن حاج علي 2002) كما أن القوة العسكرية وحدها لم تعد تشكل العالم بل صار للعمليات السياسية المعقدة دور كبير فاق دور الدولة وتنتج تلك العمليات من نشاط المؤسسات الدولية، والشركات العابرة للقوميات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والجماعات والمنظمات الإرهابية والمتطرفة والأفراد عبر الحدود.

ازداد مؤخرا دور المؤسسات المالية الدولية في اقتصاديات الدول وباتت تؤثر بصورة مباشرة على درجة رقابة الدولة على سياساتها الاقتصادية الامر الذي جعل الدول تفقد سيادتها تدريجيا كلما زاد نشاط تلك المؤسسات بالذات فيما يتعلق بتحديد سعر العملة الوطنية والاستثمارات الداخلية والانتاجية والنفقات العامة (ريمون حداد 2000) لذلك يرى ريمون حداد أن الثورة المالية ووجود عالم بلا حدود يحملان شيئا من تنازل الدولة عن سيطرتها على سياساتها المالية، وأن أي تخطي لحجم المبادلات في سوق الأوراق المالية اليومية للناتج القومي الاجمالي لكثير من الدول يفقد حكومات تلك البلدان ووزارات المالية فيها السيطرة على نظمها (بول كنيدي 1999).

لم تقتصر عولمة الاقتصاد على حركة التجارة ومعدلات نمو الاقتصاديات الدولية بل تطورت إلى حد أصبحت فيه القوة الاقتصادية هي المحدد الرئيسي للأدوار السياسية للدول وقد أدى هذا بدوره إلى اضعاف سيادة الدولة ويلاحظ هذا من خلال الدور السياسي الدولي الرائد للاتحاد الأوروبي والذي يعتبر شكل حديث لمفهوم سيادة الدولة. انعكست تلك التحولات في الاقتصاديات الدولية على مركز الدولة كمؤسسة مهددة بما تحمله من مفهوم معين للتمثيل السياسي والسلطة (ريمون حداد 2000) أضف إلى ذلك فقد ازداد دور المنظمات المالية في مراقبة سياسات الدولة الوطنية. وهناك مفاهيم عبر عنها رامونيه هي أولوية الاقتصادي على السياسي والسوق بشكل عام والأسواق المالية بشكل خاص والمنافسة والمزاومة والتبادل الحر بدون أي حدود، وعولمة انتاج السلع والتدفقات المالية والتقسيم الدولي للعمل والخصخصة إلى كل ما يساهم في اضعاف دور الدولة.

نلاحظ أن الحديث عن ضعف دور الدولة يرتبط بمفهوم العولمة والتي وصفها (السيد يس 1999) بأن لها تجليات سياسية ظهرت على وجه الخصوص بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. ويرى جلال أمين أن أهم الظواهر التي أدت لتنامي هذه الظاهرة هي تنوع السلع والخدمات المتبادلة والنمو السكاني وبروز دور الشركات متعددة الجنسيات.

تلك اشارات إلى النظام العالمي الجديد، الذي اتسم بتعمق الاعتماد الاقتصادي المتبادل ومن ثم تعاظم تهديد الامن القومي والاقليمي والعالمي نتيجة استخدام الضغوط الاقتصادية الخارجية أو بسبب المتغيرات الاقتصادية للبلدان والاقاليم بدرجة متعاضمة على أساس القدرة الاقتصادية والتكنولوجية والصناعية، مع شعور شعوب لدول أخرى بالحرمان الأمر الذي قاد لبروز أنشطة عبر الحدود وامتلاك اسلحة وسهولة نقلها من دولة إلى أخرى بواسطة افراد أو جماعات ذات مطالب معينة. إلى ذلك تشير المدرسة السلوكية إلى أن استخدام مصطلح السياسات العالمية مؤخرًا، يبرز بصورة واضحة أزمة الدولة القومية (نادية مصطفى 1985). تقلص مفهوم سيادة الدولة في النظام الدولي الحالي بسبب التداخل والتشابك بين العلاقات الاقتصادية والسياسات الدولية نسبة لظهور فاعلين عبر قوميين باتوا

يمارسون نفوذاً سياسياً كبيراً فاق نفوذ الدولة نفسها ومن ثم أثر ذلك على السيادة وإذا كان الاقتصاد الحر قد أثر على سيادة الدول الكبرى فإن الأنشطة الأخرى وبالذات التي تمارسها الجماعات والأفراد بجانب سياسات الدول العظمى - أثرت على السيادة في الدول الصغرى.

يعتبر المفكر جان بودان 1576 أول من استخدم مصطلح السيادة، وهي عنده مطلقة غير مقيدة بقيد ولا لائحة كما أنها تفيد المصدر الحقيقي للتشريع (مامون مصطفى 2002). هذا يوضح أن القيود والضغط الخارجية التي تمارسها الولايات المتحدة على السودان، على سبيل المثال تعتبر انتقاص من سيادته. وفي ذلك يرى (محمد على العويني 1988) أن التنازل عن السيادة يعني هدم "نهاية الدولة" ويأتي ذلك بتوقف دوام السيادة.

يفسر ما سبق تأثير التطورات التي لازمت النظام العالمي الجديد على سيادة الدولة، وهناك تنازلات تحدث خاصة في المنطقة العربية والأفريقية وهنا يرى (محمد حسنين هيكل 2004) أن العالم العربي قد حول قضايا من قضايا إلى صفقات، وهي تحول أمن الأنظمة في مقابل الأمن القومي، ويرى أن السبب الرئيسي في ذلك هو غياب الاستراتيجية والسياسات بل استخدام المناورات لتحقيق الضمان ما أفرز فراغ السيادة في الأقليم وفتح الباب أمام التدخل الخارجي لملء هذا الفراغ، وقد أطلق على ذلك سباق السيادة، ويرى أنه حدث نتيجة لعدم وجود دولة رائدة في الأقليم يمكن الإشارة إليها، كما أشار إلى أن هذا نتاج لتآكل الدول العربية والأفريقية واستبدل على ذلك بحالة السودان.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع الدولة في النظام الدولي الجديد بالتركيز على أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية بعد انهيار النظام ثنائي القطبية وسيطرة الولايات المتحدة على العالم بصورة أحادية. وترجع الدراسة للكتابات الحديثة في العلاقات الدولية وما كتب عن النظام الدولي الحالي وأهم سماته والتركيز على الدراسات التي تناولت سيادة الدولة القومية في الوقت

الحالي. بالاضافة إلى جمع المعلومات من الوثائق والمصادر الثانوية من كتب ودوريات ومجلات وصحف وفصائيات.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من ستة فصول، يتناول الفصل الاول تعريف الدولة ونشأتها والدولة القومية الحديثة والدولة الوطنية كما يتحدث عن السيادة. أما الفصل الثاني فيركز على العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الحالي. يتحدث الفصل الثالث عن السودان والعلاقات السودانية الامريكية قبل وبعد 1989 حيث تركز الدراسة على محاولات التعرف على انهيار سيادة الدولة في البلدين دراسة الحالة وفقا لعلاقتيهما مع الولايات المتحدة، ويتناول الشراكة الامريكية في السلام في السودان. والفصل الرابع يتناول مصر وفقا لعلاقتها بالولايات المتحدة ايضا والدور الامريكي في السلام والاصلاح في مصر. في الفصل الخامس تركز الدراسة على المتغيرات الدولية التي أثرت على سيادة الدولة او الفاعلين المنافسين لها واهمها الشركات متعددة الجنسيات بالاضافة إلى تناول دور الامم المتحدة والقانون الدولي، ومفاهيم مثل الاقليات، الارهاب، المرأة، الأديان الهوية وأسلحة الدمار الشامل. اما الفصل السادس فقد تناول دراسة الحالة بشيء من المقارنة بالاضافة إلى الحديث عن انهيار السيادة ومن ثم مستقبل الدولة القومية.

الفصل الأول

الدولة تعريفها، نشأتها وخصائصها

المبحث الأول:

الدولة القومية:

عرف الانسان منذ القدم طرق متعددة للعيش في جماعات صغيرة داخل مساحات محددة توفر لهم سبل العيش والتعاون والاعتماد على ما هو متوفر من موارد طبيعية في حدود تلك المساحات ولو بآبسط السبل، كما عرفوا ايضا وسائل لحماية مجتمعاتهم. ومع مرور الزمن تطورت فكرة توسيع تلك المجموعات وفقا لتطور الاكتشافات والبحث عن سبل عيش أكثر سهولة وبخاصة مع تزايد عدد السكان، الامر الذي فرض تطور المجتمعات ومن ثم البحث عن وسائل تساعد على تنظيم الحياة وفقا لقوانين تلزم كافة افراد المجتمع، وتوفير سبل للسلام خاصة بعد احتدام الصراعات داخل المجتمعات تلك من اجل الموارد الطبيعية. من هنا نشأت فكرة الدولة. تعددت التعريفات المتعلقة بالدولة في النظريات الكلاسيكية والمعاصرة.

"الدولة عبارة عن كيان سياسي قانوني او اقليمي ذو حدود اقليمية معترف بها دوليا، حكام دائمون وحكومة تحكم السكان ضمن الحدود المعترف بها. وفي النظرية للدول سيادة وتعني ان الحكومة هي السلطة العليا في الدولة لا يمكن لاي قوة خارجية مساءلتها".⁽¹⁾ لذي كل دولة هياكلها السياسية والاقتصادية والعسكرية الخاصة بها اضافة الى اهدافها، وعلى ضوء ذلك لا تختلف النظرة للدولة عند الكثيرين.

يرى عبد الله العروي ان هناك تعريف للدولة عند الفيلسوف واخر عند المؤرخ حيث يختلف كل منهم في نظريته للدولة. وقد عبر ارنست كاسيرر في كتابه اسطورة الدولة عن الراي الذي يقول:

"لا تتقمص الدولة القيمة الا اذا انغمست في المجتمع وخدمت اغراض الفرد العاقل. عندئذ تصبح دولة اخلاقية وتحتل مكانا ولو ثانويا في منظومة الحق والخير. التفكير بالمنطق في مسألة الدولة هو الاعتماد على الفرد الحر والنظر إلى الدولة ككيان اصطناعي ابدعه الفرد ليبقى دائما في خدمته"⁽²⁾

⁽¹⁾ Marce A. Genest, Conflict and Cooperation, Evolving Theories of International Relations, Harcourt Brace College Publishers, 1996. p 300.

⁽²⁾ عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2001، ص 16.

يرى كاسيرر ان المسؤول عن احياء نظرية الدولة هو ميكافيلي الذي واجه فكره بعض الصعوبات في القرن الثامن عشر قبل ان يكتسح الحقل السياسي عندما احتضنه هيغل. يقول "مع انهيار نظرية الحق الطبيعي زال اخر حاجز في وجه ميكافيلي".⁽¹⁾

يربط كاسيرر بين الفرد والدولة شأنه في ذلك شأن كانط وقد الحق كل منهما الدولة بالاخلاق واعتبرا ان اي فلسفة تغفل الفرد وتفصل بينه وبين الدولة هي فلسفة مزعومة وتلحق الدولة بالانسانية الحيوانية وهنا تصبح الدولة ملائمة للفكر الاسطوري. والفلسفة الحقيقية تبحث في الدولة العقلية وهذه الدولة محدودة بالاخلاق منوطة بالفرد.* وهناك من تناول الدولة من خلال وظائفها مثل انجلز الذي عاصر التحول الذي أدى إلى اجتياح العلم الموضوعي مجال الفلسفة. بالفعل تخطى انجلز عن التحليل متجها إلى الاستقرار ولاحظ تطورات مماثلة في اثينا، روما، جرمانيا، انحل انشاءها نظام القرابة القبلي ليحل محله نظام يرتكز على تجزئة الأرض إلى اوطان قارة، كل وطن مخصص لقسم معين من الشعب. فاستنتج أن التساكن المستمر يستوجب ضمان الأمن، أي اقامة حرس عمومي، وبما أن أولئك الحراس لم يعودوا قادرين على انتاج معاشهم فلا بد من ان تتكفل الجماعة بقوتهم وهكذا تنشأ الجباية. ثم تستوجب مسئولية الامن والجباية ادارة جنينية لا تلبث أن تتطور وتتضخم فيتعالي قسم من الناس فوق الباقي لانهم لم يعودوا مشاركين مباشرة في الانتاج وبهذا الانفصال تنشأ الدولة"⁽²⁾.

نجد أن تناول انجلز للدولة من هذه الناحية يشبه تماما التعريف الحديث للدولة والذي يركز على وظائفها وقد قدم انجلز تفصيلا عن تلك الوظائف التي منها يحدث نوع من الانتشار لوظائف الدولة حيث تتطلب كل وظيفة عمل اخر وهنا يتم توزيع الادوار على الشعب مع مراعاة تبعية وظائف الدولة إلى الحكومة التي توضع في الاساس من اجل خدمة الدولة والافراد. وبذلك يمكننا اعتبار انجلز من اوائل من تحدثوا عن وظائف الدولة.

⁽¹⁾ المصدر نفسه، ص 16.

* للمزيد حول فلسفة الدولة انظر المصدر نفسه، ص 11-32.

⁽²⁾ عبد الله العروي، المصدر السابق، ص 59-60.

عند عبد الله العروبي تعني كلمة الدولة " الجماعة المستقلة بالسلطة والمتأثرة بخيراتها"⁽¹⁾. وثمة تعريف آخر يقول الدولة بحسب أبسط تعريف متداول لها "هي المنظمة التي تخضع مصائر الأكثرية لمشئنة الأقلية الحاكمة"⁽²⁾. يقول داؤود خير الله "ليس للاجتماع السياسي وشكل الحكم فيه خط ثابت لا يتغير ، فمن التجمعات القبلية البدائية حتى قيام الدولة الحديثة عرفت البشرية اشكالا عديدة للحكم لا ضرورة لعددها. وحتى الدولة الحديثة أكانت بسيطة أو مركبة، أي اتحادية، فليس بين علماء الاجتماع والسياسة اتفاق على مفهوم دقيق لها لأنها في حالة تطور مستمر. وكل ما هو متفق عليه هو أن مكوناتها هي اقليم ذو حدود جغرافية، وشعب يؤلف البيئة الاجتماعية ويسكن هذا الاقليم، وسلطة تمارس سيادة الحكم ضمن حدود هذا الاقليم"⁽³⁾. وتعرف الدولة ايضا على انها "تجمع انساني ثابت في اقليم محدد يخضع لسلطة يمكن اعتبارها شخصية اعتبارية"⁽⁴⁾.

والدولة كما يراها افلاطون هي "جماعة من اناس متساويين احرار... يرتبطون فيما بينهما باواصر الاخوة، ويطيعون لبقاء النظام في المدينة للحكام المستنيرين اولي الرعاية والحزم الذين اتخذوهم رؤساء، ويخضعون للقوانين التي ليست إلا قواعد العدل ذاته"⁽⁵⁾. اما من ناحية الفكر القانوني المعاصر عرفها بونار بانها "وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة على شعب أو امة مستقرة على اقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بارادتها المنفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها"⁽⁶⁾. كما عرفها اوينهايم باعتبارها "الشخص القانوني الاوحد في القانون الدولي باعتبار أن القانون الدولي معني أساساً بتحديد حقوق وواجبات الدول"⁽⁷⁾.

يعرف ابن خلدون الدولة بأنها

(¹) المصدر نفسه، ص 89.

(²) تركي على الربيعو، "بين طوبى المثقف وبناء الدولة"، مجلة الغد، 2007/10/28، ص

(³) داؤود خير الله، "الفدرالية هل هي صيغة وحدة أم أداة شرذمة؟" كلمة في مركز الحوار، 10 مارس 2004.

(⁴) جاك باغنار، ترجمة نور الدين اللباد، الدولة مغامرة غير أكيدة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002، ص 46.

(⁵) عمر احمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997، ص 17

(⁶) المصدر نفسه، ص 18-19

(⁷) مامون مصطفى، مدخل إلى القانون الدولي العام، عمان، مؤسسة مجدلاوي، 2002، ص 34

"كائن حي له طبيعته الخاصة به، ويحكمها قانون السببية، وهي مؤسسة بشرية طبيعية وضرورية، وهي أيضا وحدة سياسية واجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة إلا بها".⁽¹⁾

وهنا نجد أن تعريف ابن خلدون للدولة هو اساس ما قام عليه الفكر القديم من الجمع بين صاحب السلطة والسلطان او الحاكم وسلطة الحكم اذ ان الدولة تتمثل في شخصه وفق ما صرح به أحد اباطرة فرنسا. وذلك بالطبع قبل ظهور التفرقة بين صاحب السلطة ومن يمارسها وقيام الفصل بين الحاكم وسلطة الحكم.⁽²⁾ ويؤكد ابن خلدون ما جاء في تعريفه الجامع لكنه الدولة "بأن الدولة العامة في اولها يصعب على النفوس الانقياد لها إلا بقوة قوية من الغلب".⁽³⁾

وإذا كان انجلز قد تحدث عن وظائف الدولة فان ابن خلدون لم يجهل ذلك وفقا لتعريفه السابق ويقول في مقدمته في الفصل السابع من الكتاب الاول:

"كل دولة لها حصة من الممالك والاطوان لا تزيد عليها والسبب في ذلك ان عصابة الدولة وقومها القائمين بها الممهدين لها لا بد من توزيعهم حصصا على الممالك والثغور التي تصير اليهم، ويستولون عليها لحمايتها من العدو، وامضاء احكام الدولة فيها من جباية وردع وغير ذلك. فاذا توزعت العصائب كلها على الثغور والممالك فلا بد من نفاد عددها، وقد بلغت الممالك حينئذ إلى حد يكون ثغرا للدولة، وتخما لوطنها ونطاقا لمركز ملكها. فان تكلفت الدولة بعد ذلك زيادة على ما بيدها بقي دون حامية وكان موضعها لانتهاز الفرصة من العدو والمجاور، ويعود وبال ذلك على الدولة، بما يكون فيه من التجاسر وخرق سياج الهيبة".⁽⁴⁾

نلاحظ أن ابن خلدون لم يركز فقط على وظائف الدولة واهدافها بل تناول مفهوم الامن ومهدداته ويمكننا ان نقول بانه قد سبق الكثيرين في ذلك بذكره التهديد من الجوار، مع ارجاعه لاي عدوان للدولة نفسها من حيث التقريط او الالهال او الوهن كما أن حديثه عن خرق سياج الهيبة دليل واضح على انه سبق غيره في لتكهن بامكانية ضعف هيبة

⁽¹⁾ عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993، ص 128.

⁽²⁾ عمر احمد قدور، المصدر السابق، ص 16-17

⁽³⁾ المصدر نفسه، ص 16

⁽⁴⁾ عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص 128

الدولة بل فقدانها. وهو اول من تحدث بان الدولة لها اعمار طبيعية كما الاشخاص ويقول في الفصل الرابع عشر في المقدمة:

"اما اعمار الدول وان كانت تختلف، إلا أن الدولة في الغالب لا تعدو اعمار ثلاثة اجيال. والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون اربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته. وهذه الاجيال الثلاثة عمرها مائة وعشرون سنة على ما مر ولا تعدو الدول في الغالب هذا العمر بتقريب قبله او بعده".⁽¹⁾

لقد تناول ابن خلدون الدولة بكل جوانبها لدرجة الحديث عن انهيارها وبالفعل اذا ما نظرنا لتطور الدولة نلاحظ الصعود والانهييار في الدول وفقا لما ذكره بحيث تكون هناك زيادة او نقصان ومثال لذلك المنظومة الاشتراكية التي انهارت قبل أن يمر على الثورة البلشفية ثمانون عاما.

نتيجة لتطور المجتمعات حدث تطور في مجال دراسة الدولة ، تطور من التجريد إلى التعيين من الفلسفة إلى الاجتماعيات وما سماها عبد الله العروي بـ "الوصف الوضعي" حيث اتحدت جميع المذاهب في اوساط القرن الماضي في نظرة واحدة للدولة هي الوضعانية.⁽²⁾ التي غذاها تقدم العلم الحديث في الغرب ومنها جاءت الوظيفية ومن ثم التعريف الحديث للدولة.

يعرفها كاديه دي مالبيرو "بأنها مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين، ولها من التنظيم ما جعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا أمر وقاهرة"⁽³⁾ ومن ناحية الفكر القانوني المعاصر عرفها بونار بأنها "وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة إجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة على شعب او أمة مستقرة على اقليم محدد وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها".⁽⁴⁾ ويعتمد التصور العلمي الحديث للدولة على الفكرة القانونية للدولة والتي تقول: الدولة عبارة عن "كيان اقليمي ذو سيادة" حيث ظهرت فكرة السيادة في القرنين السادس عشر والسابع عشر.⁽⁵⁾

(1)المصدر نفسه،ص 134-135.

(2)عبد الله العروي، مصدر سابق، ص، 59.

(3)عمر احمد قدور، مصدر سابق، ص 19.

(4)المصدر نفسه، ص18.

(5)James N. Danzinger, Understanding the Political World, New York, Pearson Longman, 2007, p 112.

أما التعريف الوظيفي الهيكلي يرى أن الدولة عبارة عن آلية مؤسسية لاتخاذ القرار السياسي ووضع القوانين والاحكام الخاصة بالحكومة.(1)

وعلى الرغم من تعدد التعريفات الخاصة بالدولة إلا أن التعريف الأكثر شيوعا في العلوم السياسية هو ذلك التعريف الذي يقول أن الدولة عبارة عن اقليم محدد له حدود وتقطنه مجموعة من الناس تمثل الشعب الذي يخضع لنظام سياسي محدد هو الحكومة كما انها ذات سيادة داخلية ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي.

فالدولة او القطر هي عبارة عن كيان سياسي، قانوني ذو حدود او اقليم حيث تحتوي الدولة على حدود معترف بها دوليا، سكان دائمون، وحكومة تحكم السكان ضمن حدود معترف بها. وفي النظرية للدول سيادة وتعني أن الحكومة هي السلطة العليا في الدولة ولا يمكن لأي قوة خارجية مساءلتها.

مما سبق تتمثل اهم عناصر الدولة في الآتي:

أولاً: الشعب: يعد الشعب من أهم عناصر الدولة إذا لا يمكن تصور دولة في العالم لا سكان بغض النظر عن عددهم، حيث ان هناك دولاً كثيرة السكان كالصين ودول قليلة السكان كدولة قطر. والشعب يتبع لدولة معينة مثل الشعب الأردني، اما الشعوب التي تشترك بروابط مشتركة يطلع عليها الامة مثل الامة العربية

ثانياً: الإقليم: لا يمكن قيام دولة بدون إقليم ثابت ومحدد كما ان مساحة الإقليم في الدولة الحديثة متفاوتة فمنها ما يغطي مساحة كبيرة من الكرة الأرضية ومنها ما هو ضئيل المساحة ويقسم الإقليم إلى 3 اجزاء : الأرضي : يشمل مساحة الأرض ذات الحدود الواضحة سواء اكانت طبيعية ام مصطنعة كما يشمل الإقليم طبقات الأرض وما في باطنها من خيرات وثروات . المائي : يتكون من الانهار والبحيرات التي توجد داخل حدود الدولة إضافة إلى اجزاء من البحار والمحيطات المتلاصقة لحدود الدولة وهو ما يطلق عليه المياه الإقليمية وقد اختلفت الدول في تحديد المياه الإقليمية للدول ما بين 3 اميال إلى 12 ميلا أو أكثر . الجوي: هو الفضاء الذي يعلو مساحة الإقليم الأرضي والمائي دون

(1) Ibid, P 15.

تحديد ارتفاعه ونتيجة لزيادة استخدام الطائرات عقدت دول اتفاقية في ما بينها لتنظيم حركة مرور الطائرات في الإقليم التابع للدولة.

ثالثاً: الحكومة: لا يكفي لنشأة الدولة وقيامها وجود شعب يسكن إقليماً معيناً وإنما يجب أن توجد هيئة حاكمة تكون مهمتها الإشراف على الإقليم ومن يقيمون عليه وتمارس الحكومة سلطتها وسيادتها باسم الدولة بحيث تصبح قادرة على إلزام الأفراد باحترام قوانينها وتحافظ على وجودها وتمارس وظائفها لتحقيق أهدافها. (1)

وهناك علاقة تقوم بين الحكومة والشعب يقوم على أساسها نظام الدولة كما ترتبط بها مسألة الاستقرار فيها.

"يرى جاك باغنار أن لكل دولة سماتها الخاصة بها وأن كل دولة تختلف عن الأخرى وبالتالي لا يمكن أن تنتقل سمات دولة ما خارجاً بحيث أنه لا توجد دولة أمم موحدة كنموذج أصلي شامل، بل توجد مجموعة دول يعكس سماتها التاريخ والجغرافيا وكل ما يساهم بتحقيق هويتها الثقافية الخاصة لشعوبها، لأن كل دولة تمثل شخصية نوعية تجعل من خصوصيتها غير قابلة للانتقال. وفي رأيه أن العناصر المشكلة للدولة تتكون من الحكام والامة. فالحكام ومهما كانت الطريقة التي يتوصلون بها للسلطة فانهم هم الذين يصدرون القرارات لكافة الجماعة باسم الدولة. اما الامة فتتمثل شعب الدولة". (2) صحيح أن لكل دولة سماتها الخاصة بها ولكن ينطبق ذلك على الدول التي تشكلت قديماً، إلا أنه وبالنظر للدول العربية على سبيل المثال وبالذات تلك الواقعة في آسيا نجد لها شديدة التشابه في سماتها لدرجة يمكن أن تجعلها دولة امة واحدة من حيث العنصر واللغة والدين والتاريخ وحتى الجغرافيا، وبالتالي لا ينطبق هذا القول على جميع الدول، وكذا بعض الدول الأفريقية التي تقسمت بفعل الاستعمار الذي رسم حدودها دون ارادة شعوب تلك الدول.

"اما سمات الدولة عنده تتمثل في الشخصية القانونية والسيادة ويقول: وإذا علق الاجماع اهمية كبيرة على هاتين السمتين، فانه من المناسب ملاحظة ان الشخصية

(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(2) جاك باغنار، مصدر سابق، ص 41-46.

القانونية لا يمكن ان تكون مؤهلة بصفة نوعية دولية، سيما وأن السيادة التي تخصها تجد نفسها اليوم كمشكلة كبيرة وموضوعا مطروحا للنقاش. وأن زوالها المحتمل وتلاشيها يغذيان التساؤلات الكبيرة عن مصير الدولة- الامة".⁽¹⁾

فيما يتعلق بالشخصية القانونية نجد أن الدولة بكونها شخصية قانونية تكون مالكة للحقوق والواجبات لكن طبيعية حقوقها تجعلها نوعية بسبب الوضع الخاص الذي يمنحها امتيازات (القدرة العامة) وبما انها تتصرف باسم المصلحة العامة المقدمة بشكل ضروري على المصالح الخاصة. كما تسمح لها شخصيتها القانونية بامتلاك ارث يتكون اساسا من الاملاك العامة والذي يخضع ايضا لنظم حماية خاصة. كما وتستطيع الدولة أن تلجأ إلى القضاء بحكم شخصيتها القانونية ويتبعها في ذلك الشخصيات الاعتبارية المرتبطة بها كالشركات والمشاريع التجارية والجماعات الاقليمية التي تمارس صلاحيتها ضمن الحيز الاقليمي المخصص لها.⁽²⁾

تختلف الدول وفقا لاختلاف العناصر المكونة لها مثلا هناك دول ذات مساحات كبيرة وتضم الكثير من الموارد الطبيعية، وأخرى تمتاز بكثافة سكانية عالية وهناك دول صغيرة من حيث المساحة ولكنها تتمتع بموقع استراتيجي وأخرى تقع في شكل جزيرة أو شبه جزيرة. فالعناصر المكونة للدولة هي التي تحدد مدى قوتها الإقليمية والدولية بجانب عوامل أخرى مثل العامل الاقتصادي والعسكري.

وإذا كانت القوة العسكرية قد ساهمت كثيرا في التوسع الاستعماري سابقا، فإن القوة الاقتصادية أصبحت هي المحرك لسياسات الدول حديثا وبعد ان كانت الدول تتسابق على امتلاك القوة العسكرية من اسلحة وعتاد وسيطرة على المواقع الهامة من الناحية العسكرية باتت تتنافس اليوم من أجل دخول الاسواق واستحواذ كل ما يجعلها قوية من الناحية الاقتصادية ومن ثم تتمكن من الحصول على وزن دولي يمكنها من المشاركة في المحافل الدولية.

الدولة في النظريات الإجتماعية:

⁽¹⁾ المصدر نفسه، ص 62.

⁽²⁾ المصدر نفسه، ص 63-64.

لقد طرحت مسألة الدولة في العديد من النظريات الكلاسيكية والحديثة خاصة النظريات الإجتماعية وكانت من أكثر المفاهيم السياسية المثيرة للجدل بين أوساط المنظرين في العلوم الإجتماعية وقد ظهرت في كتابات العديد من الكلاسيكيين والمعاصرين. فقد جاءت في كتابات هوبز وجان جاك روسو وميكافيلي الذي يعتبره البعض مطور لفكرة الدولة كما تناولها هيغل وقد ربطها جميعهم بمسألة الأخلاق باعتبارها المؤسسة المسؤولة عن تطبيق القانون والجهة الوحيدة التي لها مشروعية استخدام العنف.

ونسبة لتعدد النظريات في هذا المجال رأينا تناول مفهوم الدولة لدى كل من كارل ماركس وماكس فيبر وبارسونز.

الدولة عند كارل ماركس:

الدولة القومية عند كارل ماركس هي نتاج سياسي لتطور الرأسمالية. وأن الدولة القومية ترتكز على بنية الطبقة الرأسمالية وقيادة برجوازية تستطيع وحدها دفع الدولة إلى الأمام.⁽¹⁾ وهنا نجد أن الماركسية قد ربطت ما بين الرأسمالية والصفة التاريخية للدولة القومية.

تقول الماركسية أن الدولة الحديثة وفكرتها هي انعكاس لعلاقات الانتاج الرأسمالية الخاصة بنظام الطبقة.⁽²⁾ بعبارة أخرى فقد جاء تشكل الدولة كنتاج لتطور الطبقة الرأسمالية التي انتجت الدولة الحديثة في أوروبا. كما أن تطورها كان نتاج لعدم تكامل الاقطاع.⁽³⁾

أما فكرة القومية في الماركسية فقد ربطها كارل ماركس بفكرة الديمقراطية وعلاقتها بسيادة الشعب، الحرية الشخصية، المساواة الفردية والوعي الشعبي.⁽⁴⁾ وفيما يتعلق بتاريخ الدولة فإن كارل ماركس يرى بأن مسألة تاريخ الدولة القومية عبارة عن خدعة وهي معرضة للزوال، فالدولة القومية عنده ما هي إلا تطور للرأسمالية وأن الثانية نفسها تصنع البيئة أو الوضع الذي يؤدي لتفسخ وذوبان الدولة.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ Ibid. Daniel Chernilo, A Social Theory of the Nation State, P 35

⁽²⁾ Ibid. Brian R. Nelson, The Making of the Modern State, P 110

⁽³⁾ Ibid. Daniel Chernilo, P37

⁽⁴⁾ عبد الله العروي، مصدر سابق، ص 47.

⁽⁵⁾ نفس المصدر، ص 36.

وهنا نجد أن ماركس يعد من أوائل المنظرين الذين تحدثوا عن زوال الدولة على الرغم من تفاؤل الكثيرين وعدم تناولهم لزوال الدولة، حتى أن أصحاب نظريات المنظمات الدولية لم يتطرقوا لتلك المسألة .

فالدولة في الفكر الماركسي هي نتاج الصراع بين الطبقات وهي وسيلة وأداة لدعم الطبقة المهيمنة وضامنة لاستمرار هيمنة تلك الطبقة، ولأن الدولة في هذا الوضع عبارة عن حالة انتقالية ومرحلية فانها ستزول بزوال أسباب نشأتها. أما السيادة عنده فيقول عنها

"إن سلطة الأمير عبارة مباشرة عن قوة العقار" وأن السلطة السياسية هي سلطة الملكية في الحكومة الإقطاعية. فالدولة في نظر كارل ماركس تقوم على علاقات الانتاج. وتمثل مصالح طبقة معينة ولا تكون منفصلة عن الطبقة، فهي إما أن تكون دولة برجوازية تمثل مصالح الطبقة الغنية واما أن تكون اشتراكية تمثل مصالح الطبقة العاملة.(1)

الدولة عند ماكس فيبر:

نرى أن ماكس فيبر لا يرفض العلاقة بين الرأسمالية والدولة بل يقر بإمكانيتها وفي الغالب يؤكد صحتها، ولكنه ينفي أن تكون الأولى بالفعل سبب الثانية أو بعبارة أدق سببها الوحيد.(1)

يقول فيبر ويؤكد أن الدولة الحديثة كجهاز، جيش نظامي، بيروقراطية مرتبة، قانون مقوود، اقتصاد موجه، لغة منمطة ليست وليدة الرأسمالية بل وليدة العقلانية لأن الأولى ناتجة عن الثانية.(2)

وأهم ما يميز فكرة فيبر في الدولة أنه ربط الدولة بنجاح الثورة البرجوازية (الطبقة الوسطى) (3) وأن ما يميز الدولة الحديثة عنده هو أن واجبات الدولة تتجزأ عبر وسائل محددة ومعينة وهذا التصور نابع من فهمه الواسع لعملية البيروقراطية.(4) فالدولة عنده تعني البيروقراطية والوسائل السياسية ويرى أن الدولة الحديثة عبارة

(1) عبد الله العروي، مصدر سابق، ص 82

(2) Ibid. Daniel Chernilo, P 50

(3) Ibid. P 114-116

(4) Ibid. P 10

عن نظام قانوني رشيد عقلاني للسلطة التي تعكس البيروقراطية، وأن تشكل الدولة الحديثة تم عن طريق زيادة البناء الهيكلي البيروقراطي وهذا يعني الشكل التنظيمي الذي تتخذه السلطة القانونية الراشدة في الدولة. ⁽¹⁾ فهو يرى تحول مؤسسات الدولة الرأسمالية إلى مؤسسات بيروقراطية وأن لهذه البيروقراطية دور في جمود الدولة. ⁽²⁾ اما تناوله لفكرة الأمة أو القومية فانها ارتبطت عنده بالسياسات ومن ثم بتشكيل الدولة حيث يرى بأن "الأمة هي المجتمع الذي يوجد نفسه في الدولة ومن ثم تجئ الدولة القومية". ⁽³⁾

لقد مثلت نظرية الدولة عند كل من كارل ماركس وماكس فيبر أهم دعامتين للنظريات المعاصرة للدولة الحديثة.

الدولة عند تالكوت بارسونز:

يعتبر تالكوت بارسونز (1902-1979) أهم شخصية في التحول من النظرية الاجتماعية الكلاسيكية إلى النظرية الحديثة المعاصرة . وينطلق بارسونز في فهمه للدولة القومية من مفهوم التنمية التي يمكنها حماية التضامن الخاص بالدولة القومية الديمقراطية الليبرالية ⁽⁴⁾ وإذا ما رأينا الأشياء بهذه الطريقة يمكن فقط تمييز الدولة القومية بغياب الصراع فيها. أي أن تكون دولة خالية من الصراعات وهي الدولة التي تسودها الاخلاق والتكامل الاجتماعي وتعهدا بالديمقراطية (ديمقراطية المؤسسات) حكم القانون.

فالدولة القومية عنده تمثل نظام اجتماعي ناتج عن درجة عالية من التكامل وذلك للقدرة على التحكم في أنشطتها في منطقة محددة وتفاعل المجتمع (كمجموعة مصالح) في منافسة الوحدات الاقليمية الأخرى. ⁽⁵⁾

ونظراً لظهور الدولة القومية في أوروبا فقد ارتبطت النظريات المعاصرة بنشأة وتطور الدولة في أوروبا حيث نجدها تركز في كثير من الأحيان على مسائل الحرية وسيادة الشعب والتنمية وأن ما يميز بارسونز هو تناوله لفكرة الدولة الحديثة من ناحية ارتباطها بحكم القانون ما يؤكد على مفهوم السيادة.

⁽¹⁾ Ibid. Brain R. Nelson, The Making of the Modern State, P 115.

⁽²⁾ Ibid. Daniel Chernilo, P 52

⁽³⁾ Ibid. P 50.

⁽⁴⁾ Ibid. P 84

⁽⁵⁾ Ibid. P 84

وتحدث دوركايم عن الميزة الأخلاقية للدولة ويرى أن دستور الدولة ينتج عن نوع محدد من الحياة الأخلاقية التي تتخذ أخلاق الحرية الفردية كقيمة عليا. (1) وهنا نلاحظ العلاقة بين فكرة دوركايم وبارسونز وربط الدولة بالديمقراطية والليبرالية. وتجيء نظرة رينهارد بينديكس في فهمه للدولة وتطور السمات الرئيسية للدولة القومية وهي المواطنة، بناء الأمة والشعب. متناولا التحول من الشكل التقليدي إلى الحديث عن السلطة السياسية. من ناحية أخرى فإن رأي بينديكس حول دور الدولة القومية قد تم بواسطة العمليات الكبيرة الناجمة عن التحول في الحياة الاجتماعية وفي العلاقات ويقصد هنا علاقات سيادة الشعب وممارسة القوة السياسية. والحقيقة الأساسية لبناء الأمة عند هؤلاء المنظرين هي ممارسة سلطة الشعب على نطاق البلاد.

ويرى بارسونز أن الدولة الليبرالية الديمقراطية تعتبر نظاما مرغوبا في النظام الاجتماعي الموجود في حين تبقى الحركات الفاشية والدكتاتورية بشكل عام أكبر مهددات لشكل الدولة القومية الحديثة الاجتماعي والسياسي. (2) ومن هنا يتضح رأي بارسونز في أن أي نظام غير ديمقراطي من شأنه تهديد أو تقويض الدولة القومية الحديثة، إذن الدولة من وجهة نظره هي الدولة الديمقراطية.

"أما فيما يتعلق بنظرية الدولة في العالم العربي فقد لاحظ عبد الله العروي أنه ليس لدينا سوى أدلجة عن الدولة، ويرى أن "أدلجة الدولة تسبق نظرية الدولة". "ولكننا لا نزال في أدلجة الدولة، ولدينا تصورات وهمية مئة بالمئة عن "دولة قومية" "للأمة العربية، من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر"، وعن دولة إسلامية تستعيد ألق الخلافة الإسلامية، الراشدية ونضارتها، وعن دولة اشتراكية تقوم على دكتاتورية البروليتاريا الثورية، وتقضي على البورجوازية وعلى استغلال الإنسان للإنسان" (3).

وعلى الرغم من تناول مفهوم الدولة في النظريات المتعلقة بالعلوم السياسية إلا أنه وحتى الآن لم يتم الاتفاق على رؤية محددة للدولة خاصة مع التغيرات الدولية سواء في الماضي أو في الوقت الحاضر. وفي كل مرحلة تتخذ الدولة شكلا مختلفا ما حدا بالعديد للقول بتغيرها وفقا للظروف السياسية وذهب آخرون للحديث عن نهاية

(1) Ibid. P 69

(2) Ibid . Daniel Chernilo, P 78

(3) عبد العروي، مصدر سابق، ص 145.

دور الدولة مع ظهور فاعلين جدد في السياسة الدولية وتحدث آخرون عن انهيار سيادتها في ظل النظام العالمي الجديد.

المبحث الثاني:

الدولة القومية الحديثة:

ارتبط نشؤ الدولة القومية الحديثة بالتاريخ الاوروبي حيث اتخذت الدولة مختلف الأشكال التي لم يكن أي منها يشبه الدولة الحديثة بصورة كبيرة. (1) وحول ولادة الدولة وتطورها يؤكد جان دابان أن الإنسان قد دخل عصر الدولة بخطوات بطيئة وطويلة خضعت لمؤثرات مختلفة ومتشابكة من النواحي الدينية والاجتماعية والعسكرية. وإن كانت في خلاصتها قد افضت إلى الدولة الإنسانية المعاصرة في أوضاعها وأشكالها المتباينة، وترد الدولة المعاصرة إلى اواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر بعد تفكك الإمبراطورية الرومانية ونشؤ الدويلات المعاصرة في أوروبا الغربية. (2)

ويقول سترابر "أن الدولة تأسست في كل من انجلترا وفرنسا ما بين عامي 1100 و 1300 أي القرنين الثاني عشر والرابع عشر". (3)

"هناك رؤية تقول ان الفترة ما بين القرن السادس عشر ومنتصف القرن السابع عشر في اورباهي فترة التغلبات والتحولات، وأن حرب الثلاثين سنة (1618-1648) اسفرت في النهاية عن ظهور الدولة متمثلة في فرنسا وبريطانيا". (4)

يقول داؤود خير الله "إن الدولة الحديثة نشأت في الغرب الأوروبي ولكنها أصبحت الوحدة الأساسية في بنيان النظام العالمي ونشأة وتطور القانون الدولي، فهي مصدر وموضوع كافة الحدود والواجبات ويرى أنه وحتى الدولة الحديثة أكانت بسيطة أم مركبة، أي اتحادية فليس بين علماء الاجتماع والسياسة اتفاق على مفهوم دقيق لها لأنها في حالة تطور مستمر". (5)

(1) <http://en.wikipedia.org/wiki/Nation-State>

(2) عمر أحمد قدور، مصدر سابق، ص 17

(3) جاك باغنار، مصدر سابق، ص 30

(4) Katharine J. Lualdi, The making of the West, Boston, Bedford, 2003, P 11

(5) داؤود خير الله، كلمة "الفدرالية هل هي صيغة وحدة أم أداة شذمة؟ مركز الحوار، 10 مارس 2004

وهناك رؤية تقول بأن القرون الممتدة من عام 1000 إلى عام 1300 شهدت ظهور بعض العناصر الأساسية للدولة الحديثة مثل كيانات سياسية، ومؤسسات قضائية ومالية، وسارت بسرعة في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا لكنها كانت مشوهة في إيطاليا وأكثر بطئا في ألمانيا.⁽¹⁾

وتقترح الشواهد الانثروبولوجية بأن النظام الاجتماعي القديم بين الناس قد اعتمد على مجموعات صغيرة أو أسر وربما ترى بأن أول دولة ظهرت عندما توحدت مجموعة من القبائل المتعددة تحت ظل بعض الهياكل القيادية وبعض التنظيمات أي أن الدول وجدت منذ قديم الزمان⁽²⁾ وهناك من تحدث عن وجود الدولة الدينية مثل مصر الفرعونية⁽³⁾، حيث يرى البعض أن مصر الفرعونية كانت دولة سياسية إضافة إلى أنها دينية فقد كان الملك يمثل السلطة السياسية والدينية.⁽⁴⁾

أما فيما يتعلق بالاصول الوسيطة للدولة الحديثة يقول شتراير جوزيف: "أن الدولة الوسيطة والحديثة ليست مشتقة من أي نموذج قديم، وليست مشابهة لأية دولة أو إمبراطورية أو حاضرة قديمة. بل لها معاييرها الخاصة التي تجعل من التشكيل البنوي دولة قائمة ذات سيادة. ويقول اذن فالدولة الحديثة لم تكن انموذجا للامبراطوريات التي كانت قائمة في اليونان او الصين بل تكونت من الديمومة في المكان والزمان، ومن وجود مؤسسات دائمة وغير شخصية ومن الموافقة الاجتماعية على ضرورة وجود سلطة عليا. ومن المتغيرات التي طرأت على أوروبا الغربية بين عامي 1100 - 1600م".⁽⁵⁾

(¹) جاك باغنار، مصدر سابق، ص 193

(²) Ibid . James N. Danzinger, . p 111- 112

(³) Lloyd I. Rodolph, John Kurt Jacobsen, Experiencing the State, Oxford university press, 2006, p 11

(⁴) Ibid. P 11-12

(⁵) مجلة الفكر العربي، المجتمع والسلطة، دراسات في انثروبولوجيا السياسة والاجتماع، العدد 35، 36، ديسمبر 1983،

السنة الخامسة ص 192-193

"أسهم الاستقرار التدريجي لأوروبا في نهاية حقبة طويلة من عمليات النزوح والغزوات والاجتياحات في عملية ما يسمى بالديمومة في الزمان والمكان وهي إحدى العوامل الأساسية في بناء الدولة".⁽¹⁾

وهناك من يرى بأنه "إذا كان تشكل الدولة القومية الحديثة قد بدأ في أوروبا الغربية منذ القرن السابع عشر في إنجلترا، فإنه انتقل إلى أوروبا الوسطى والشرقية في القرن التاسع عشر، ومن ثم إلى سائر انحاء العالم في القرن العشرين".⁽²⁾ ووفقا للتطور الذي لازم الدولة منذ ظهورها في أوروبا فقد زاد عدد الدول في العالم عبر فترات ومراحل وفيما يلي ملخص حول ذلك:

"على الرغم من أن الدولة تمثل الوحدة السياسية في العصر الحديث إلا أنها تعتبر تصورا جديدا. ليس اقل من 123 من بين 165 دولة هي وليدة القرن العشرين، 74 منها ظهرت بعد العام 1959. في الشرق الاوسط وافريقيا هناك ثلاثة فقط من بين 65 دولة كانت موجودة قبل العام 1910 وحتى في أوروبا، التي شهدت ولادة اقدم دول، نجد ان أكثر من 40% من الدول الأوروبية حققت الاستقلال الكامل وسمّة الوطنية بعد الحرب العالمية الاولى".⁽³⁾

كان للتطور الذي حدث في المجتمعات الانسانية اثره الكبير على الدولة بعد ظهورها وخير مثال على ذلك الثورة الصناعية في أوروبا والنهضة التي شهدتها الدول الأوروبية آنذاك الامر الذي اسهم بدوره في التوسع وزيادة عدد الدول ليس في أوروبا وحدها بل في العالم اجمع. ملحق (1-1) عدد الدول في العالم حتى عام 1991، وقد اخترنا هذا التاريخ لانه شهد ولادة دول جديدة اثر التغيرات التي شهدتها السياسة الدولية مؤخرا الامر الذي زاد عدد دول العالم وسنتناول هذا لاحقا. لم تسهم التطورات الدولية في زيادة عدد الدول فحسب بل أسهمت ايضا في اختلاف تلك الدول بالذات من حيث القوة، حيث نجد الدول الأوروبية التي سبق ت

(¹) مجلة الفكر العربي، المجتمع والسلطة، دراسات في انثروبولوجيا السياسة والاجتماع، العدد 35، 36، ديسمبر 1983،

السنة الخامسة ص 193

(²) <http://www.arrae.com/modules.php?name=news>

(³) J Denis Derbyshire & Ian Derbyshire, World Political System, Edinburgh, Chambers, 1991, P 4

نظيراتها في الظهور تعرف إلى يومنا هذا بالدول الكبرى وتبعها في ذلك قوى مثل الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحربين العالميتين. أما امتداد الدولة القومية إلى خارج أوروبا جاء نتيجة للتوسع والاستعمار، لذا اختلف واقع الدولة القومية من قارة إلى أخرى واختلفت بذلك النظم وطبيعة علاقة الشعوب بالانظمة الامر الذي ساعد على ظهور دول قوية وأخرى هشة وفقا لطبيعة تشكل كل دولة والظروف المتعلقة بنشأتها.

الدولة القومية والدولة - الأمة:

"بعد انهيار العهد الروماني ومجيء عهد الإقطاع في أوروبا أصبح مفهوم الدولة يعني الأراضي التي يملكها سادة الإقطاع. وكلمة الدولة بالإنجليزية «STATE» قريبة من كلمة «ESTATE»، التي تعني العقار وقطعة الأرض، ولهذا لم يكن التفريق بين الإقطاع والدولة في تلك الفترة واضحا. دخل الملوك الأوروبيون في صراع مع الإقطاعيين على السلطة وحدودها، وانتصر الملوك على الإقطاعيين بعد أن لجأ الملوك للمفهوم الروماني الذي يرى أن «المساس بالعظمة» هو «المساس بالملك» وهي جريمة يعاقب عليها. وقد طوّر الملوك المفهوم الروماني وضمّنوه الاعتداءات المباشرة ضد شخص الملك أو أولاده أو امتيازاته بالإضافة، إلى أي اعتداء غير مباشر على سلطة من سلطات الملك. ثم تغير الأمر بعد الثورة الفرنسية في العام 1789م، إذ أعطت مفاهيم الثورة الدولة شخصية معنوية أو شخصية قانونية مستقلة عن شخصيات الحكام سواء كانوا ملوكا أو أمراء أو رؤساء. ومفاهيم الثورة الفرنسية قامت على أساس أن الحكام أداة من أدوات الحكم، أو جهاز من أجهزته، يتبدل ويتغير تبعا للحاجات والظروف. أما الدولة ذاتها فتبقى؛ لأنها «ظاهرة اجتماعية»، أي وليدة للتعامل بين أفراد المجتمع. وعلى هذا الأساس تم استبدال جرائم المساس بالعظمة بالجرائم المخلة بأمن الدولة. انتشرت الأفكار القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر بصورة ألهبت المشاعر وأعطت قدسية وربما ألوهية لفكرة «الوطن» و«الأمة» و«القوم». وقد أدى ذلك اللهب القومي لاحقا إلى نشوء حركات عنصرية ووصول الحكم النازي في ألمانيا والحكم الفاشي في إيطاليا بعد

الحرب العالمية الأولى. وقام هؤلاء الحكام بتحويل مفهوم حماية أمن الدولة ضد جميع المعارضين واعتبروا المعارض السياسي مجرماً وعدوا للشعب؛ لأنه عدوا لنظام الحكم القائم".⁽¹⁾

ويقول داوود خير الله "عرفت الدولة الحديثة بالدولة القومية لأن ظهورها في أوروبا رافق ظهور القومية التي بلغت أوجها في القرن التاسع عشر وامتدت خارج أوروبا إلى الدولة العثمانية والعالم العربي".⁽²⁾

أما ليلي حلاوة فتري "إن مفهوم الدولة في العالم توحد على ضرورة أن تتوافر لها وفيها العناصر الأساسية التي أكدتها الثورة الفرنسية التي سعت لإنشاء تلك الدولة التي كانت تحلم بها أوروبا، وقد كرست بها بزوغ الدولة القومية مع صلح وستفاليا، وتشمل هذه العناصر التي اتفق عليها فقهاء القانون وعلماء النظم السياسية (الشعب، الأرض، سلطة شاملة، ونظام الدولة أو العقد الاجتماعي الذي يقوم على الحرية والائاخاء والمساواة والحكم الديمقراطي)".⁽³⁾

وفي مقال نشر في مجلة ذا ناشيونال انترست خريف 1999 يربط المؤرخ البريطاني ميكائيل ماندليوم بين نشوء الدولة القومية ومنجزات الثورة الفرنسية والثورة الصناعية. فقد اناطت الثورتان بالدولة الحديثة القائمة مهمتين أساسيتين كان لا بد من إيجاد أداة قوية قادرة على إنجازهما وهما مهمة شن الحرب الحديثة ومهمة الإدارة الاقتصادية.⁽⁴⁾ ولهذا السبب ظهر الاستعمار من أجل تحقيق أهداف الدول الأوروبية التي بدأت تبحث عن وسائل تجعلها قوية من الناحية الاقتصادية ومن هنا بدأ التنافس بين الدول الكبرى.

مما لا شك فيه أن هناك العديد من الدراسات والآراء حول الدولة الحديثة ونشئها وتطورها لكن من وجهة نظر العلوم السياسية يرى العديد بأن الدولة القومية

⁽¹⁾ منصور الجمري، ما الدولة القومية "مقال"، صحيفة الوسط، العدد 1889، 8 نوفمبر 2007

⁽²⁾ <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2005/05/article01.shtml>

⁽³⁾ <http://www.josor.com>-<http://www.josor.net>

⁽⁴⁾ جاك باغانار، مصدر سابق، ص 112.

الحديثة قد ظهرت منذ معاهدة وستفاليا عام 1648م ، وقد اختلفت التعريفات الخاصة بمفهوم الدولة القومية والدولة الأمة وإن كان لا يوجد بينهما اختلاف سواء في المصطلح، اضافة إلى الحديث عن الدولة الوطنية والذي ارتبط كثيرا بالدول العربية. يعرف نيلسون الدولة القومية بأنها "تلك التي لا تقل نسبة سكانها الذين ينتمون إلى اصول عرقية واحدة عن 60% من مجموع السكان وبهذا الحد تتأهل 108 دولة فقط من مجموع 164 دولة (حسب احصائيات 1985) لهذا الشرط. ويحدد نيلسون 58 دولة فقط لا تكتمل لها مسوغات القومية حيث لا توجد فيها جماعة عرقية واحدة تمثل 60% . وتختلف الدولة القومية في طريقة تشكلها الأول اذ نجد الدولة القومية التي تأسست على عملية بناء الدولة الأمة كألمانيا ويقوم هذا المفهوم على العناصر القومية الاثنية المستمرة كاللغة والثقافة بمعنى ان الدولة تقوم على هوية وطنية سابقة في الوجود".⁽¹⁾

هناك الدولة القومية المدنية القائمة على أساس (بناء الامة- الدولة) وهو النموذج الفرنسي، حيث أن الدولة هي التي تؤسس الأمة، وبالتالي فإن اقامة هذا النموذج من الدولة القومية يقوم على الشعور المشترك.⁽²⁾

ويعتبر تالكوت بارسونز (1902-1979) أهم شخصية في التحول من النظرية الاجتماعية الكلاسيكية إلى النظرية الحديثة المعاصرة. ويرى أن الدولة القومية تعتبر أهم التطورات المؤسساتية للعالم الغربي.⁽³⁾ وبفعل الثورة الفرنسية اصبحت الدولة الحديثة دولة قومية. ويقول ستيفن نولمين بأن ذلك التطور بدأ مع معاهدة سلام وستفاليا عام 1648م واستمر حتى الحرب العالمية الاولى.⁽⁴⁾

مما سبق يمكننا القول بان الدولة الوطنية في اوروبا قد سبقت تشكل الدولة القومية، على الرغم من أن الدولة الوطنية نفسها يتم التعامل معها في العالم العربي مثلا على انها دولة قومية وهي نتاج للاستقلال وبالتالي تعتبر الدولة الوطنية دولة

(¹) جاك باغنار، مصدر سابق ، ص 112.

(²) نفس المصدر ، ص 114.

(³) Daniel Chernilo, A social Theory of the Nation State, London and N.Y. , Routledge, 2007, P 78

(⁴) نفس المصدر، ص 79.

حديثه، فهي عبارة عن دولة بسيطة إلا أنها تتسم بالكثير من سمات الدولة القومية في فترة ما بعد الاستقلال وتشبهها في العناصر الأساسية للدولة.

اننا نستطيع ان نتصور الدولة الوطنية باعتبارها مرحلة حتمية نحو الدولة القومية. لكن ذلك يفترض ارساء مبادئ وقيم ومعايير سياسية واقتصادية واجتماعية ملائمة لتحقيق مشروع الدولة القومية. فالدولة الوطنية أو القطرية ضرورة مرحلية لتحقيق الدولة القومية، فالأولى دولة بسيطة التركيب والثانية دولة مركبة. (1)

نسبة لهذا الاختلاف في التركيب، تظهر المشاكل والمعوقات في الدولة الوطنية. والدولة الوطنية كما هي الآن في القانون الدولي، هي نظام سياسي ابتكرته أوروبا الغربية وقد مر بمراحل وتحولات كثيرة قبل أن يفرض نفسه بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر على مستوى أوروبا كلها. وقد تعايش في البداية مع أشكال أخرى من الأنظمة السياسية (المدن، الامبراطوريات والبابويات). (2)

لم يقتصر هذا النموذج على أوروبا فقط بل امتد إلى القارة الأمريكية ، وقد سهلت الثقافة الأوروبية هذا الشكل من الدولة ومع استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمعات أمريكا اللاتينية انتصرت الدولة الوطنية كنموذج للتنظيم السياسي. (3) وبذلك يمكن اعتبار الدولة الوطنية بداية دولة المؤسسات التي مهدت لظهور الدولة القومية الحديثة بكامل مقوماتها ولهذا السبب لا تختلف عنها كثيراً في أوروبا وأمريكا.

هناك من طرح مسألة الدولة الوطنية على أنها معنى للعلمانية وتم طرحها كبديل للحكومة الدينية (4) وهذا يربطها بظهور الدولة بعد انتهاء سلطة الكنيسة ، الامر الذي طور فكرة الديمقراطية وضمان الحريات وامتد هذا الفكر للدول العربية الحديثة التكوين وبخاصة مع الجدل حول الدولة الدينية في العالم العربي بعد الحربين .

(1) مجلة الفكر العربي، مصدر سابق، ص 31.

(2) سعيد الصديقي "هل تستطيع الدولة الوطنية ان تقاوم تحديات العولمة" مقال، سلسلة كتب المستقبل العربي (38)

مصدر سابق، ص 111.

(3) نفس المصدر، ص 111.

(4) الفكر العربي، مصدر سابق، ص 18

يرى خالد محمد خالد "أن قيام الحكومة القومية الديمقراطية (الدولة الوطنية) يتضمن حرية المعارضة، كبديل للدولة الدينية".⁽¹⁾

وهناك من يرى أن ميلاد فكرة الدولة الوطنية في الوعي الإصلاحي الإسلامي جاء بعد احتكاك المسلمين بالنموذج الأوروبي للدولة، والذي حدث بعد حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798.⁽²⁾ هذا يؤكد أن فكرة الدولة الوطنية ظهرت في أوروبا مع نشؤ الدولة الحديثة لذا تم ربطها بالعلمانية ثم التعريف بنموذجها في أوروبا والقائم على القانون.

نخلص إلى أن مفهوم الدولة القومية، الدولة الوطنية والدولة الأمة كلها ظهرت مع ظهور الدولة الحديثة وسيادة القانون. وقد ارتبط قيام الدولة على أساس القانون وحتى تعريف الأمة بسيادة الشعب والأنظمة الديمقراطية وفي ذلك يرى بارسونز وسميسر بأن الدولة القومية أصبحت أهم تمثيل تاريخي للدولة الحديثة.⁽³⁾ وحول الدولة الوطنية يقول برهان غليون:

"هي الدولة التي تؤمن ان النجاح في تحقيق التقدم كغاية
قصوى للدولة يتطلب اساسا بناء الامة وبعث النزعة الوطنية
التي تمثل المحرك الرئيسي لتحقيق شروط التقدم وانجاز
مهامه".⁽⁴⁾

أما الدولة الأمة فقد ارتبطت بمفهوم الامة حيث يرى ماكس فيبر أن مصطلح أمة يعتمد على عدد من المصادر والعوامل التي تكون الأمة وهي: بنية الطبقة، القوة السياسية، التاريخ المشترك، الدين اللغة والعرق. ويقول أن الامة تحتاج إلى القوة السياسية التي تمكنها من بناء الدولة.⁽⁵⁾ ومع ذلك لا يمكن أن نطلق على أي دولة على أنها دولة أمة حيث لا تجتمع تلك المقومات في شعب واحد إلا أن هناك بعض الدول التي تعرف بأنها قد اكتمل فيها تعريف أمة وهي الدول التي تتكون من قومية واحدة.

(1) الفكر العربي ، المصدر السابق ص 18.

(2) أمجد أحمد جبريل، أزمة الدولة القومية أم أزمة الفكر الإسلامي، "مقال"، الاسلام وقضايا العصر، اسلام اون لاين 2007

(3) Daniel Chernilo, Ibid. P 89

(4) عبد السلام طويل، الدولة العربية في مهبط الريح، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2006، ص 325.

(5) Brain R. Nelson, The Making of the Modern State, 2006, p 114

ويرى باغنار أن الحكام والأمة يرتبطون برباط لا ينفك بما أن هؤلاء يحكمون باسم الدولة المحققة لهويتها كدولة أمة. ولذلك يرى البعض بأن الحقيقة المركزية لبناء الأمة هي ممارسة سلطة الشعب على نطاق البلاد. على هذا الأساس تعرف الأمة بأنها "المجموعة الانسانية التي تشكل جماعة سياسية تقوم على اقليم محدد أو مجموعة أقاليم محددة تتجسد بسلطة سيادة وعليا". وتعادل الأمة أية جماعة سياسية منظمة على المستوى الاقليمي.⁽¹⁾ وقد كانت الأمة أساس السيادة القومية والوطنية حيث أسست الثورة الفرنسية السيادة على أساس الأمة والشعب⁽²⁾ كما أن المفهوم الحديث للأمة وبالتالي للدولة القومية قد انبثق نتيجة تراكمات في التاريخ الأوروبي الوسيط.

وحول ما هية الدولة الوطنية يقول جاد كريم الجباعي:

" أن فكرة الوطنية أو القومية كانت ولا تزال ملازمة لفكرة الدولة الحديثة، وكذلك فكرة الأمة وفكرة الشعب، بل إن تبلور مفهوم الشعب، مفهوماً سياسياً، المفرد منه هو المواطن، يحيل على المواطنين الأحرار والمتساوين في الحقوق والواجبات وفي عضوية الدولة، كان عامل الانتقال الجدلي من الدولة الدستورية، الليبرالية، (الدولة السياسية) إلى الدولة الديمقراطية"⁽³⁾

مما سبق نخلص إلى أن أهم مقومات الدولة الحديثة تتمثل في قدرة الدولة على تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية والمشاركة السياسية لكافة افراد شعبها دون تمييز في العرق أو اللون أو النوع، وأن تتمتع بقدر من الوزن الدولي وهو قدرتها على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات الدولية وان يكون صوتها مسموعا في المحافل الدولية في كافة المجالات بما فيها البيئة، والقدرة على توزيع الخدمات على كافة افراد الشعب مع تحقيق التنمية المتوازنة، بالاضافة الى قدرة الدولة على توحيد شعبها وتوفير الحريات. ونسبة لاختلاف تلك المقومات من دولة إلى أخرى وفقا للظروف التي نشأت فيها كل دولة وشكل الانظمة السياسية القائمة وطبيعة تركيبة

(1) جاك باغنار، مصدر سابق، ص 45 وما بعدها

(2) <http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2005/05/article01.shtml>

(3) <http://www.dctcrs.org/s3803.htm>

الشعوب، وعجز بعض الدول عن تحقيق اقل قدر من الديمقراطية، ظهر التفاوت بين الدول من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الامر الذي أظهر العديد من المشاكل بالذات في الدول الصغرى والتي اصبحت عرضة لاية تغيرات وتطورات على الصعيد الدولي ما هدد بتاكل وانهايار بعضها.

المبحث الثالث:

السيادة:

تعريف السيادة:

السيادة لغة من ساد يسود يقال فلان سيد قومه والزعامة هي السيادة. أما

اصطلاحا فقد عرفت السيادة بأنها السلطة العليا التي لا تعرف فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها. (1)

وعرفها جان بودان "بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين" (2) وعرفت أيضا بأنها السلطة العليا المطلقة التي تفردت وحدها بالحق في انشاء الخطاب الملزم المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال. (3)

وهناك تعريف حديث لها تم من قبل محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو عام 1949 "السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود اقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا في أسس العلاقات الدولية". (4)

يعرفها جوزيف ناي الابن على انها "الهيمنة الشرعية داخل اقليم معين. ولكن هناك اختلافات بين السيادة المشروعة والسيطرة بحكم الامر الواقع. فسيادة الدولة قانونيا امر مطلق، حيث يكون للحكومة السلطة الكاملة داخل حدودها، وبإمكانها الحد من هذه السلطة بارادتها بمعنى توقيع اتفاقية مع حكومة أخرى تقضي بممارسة بعض النفوذ داخل حدودها، أي تحديد متفق عليه وليس انتهاكا للسيادة. ولكن حتى لو كانت السيادة امرا مطلقا بالمعنى القانوني، فإن السيطرة بفرض الامر الواقع من جانب حكومة ما مسألة درجة. ولأسباب عديدة يندر ان نجد حكومة لها السيطرة الكاملة على كل ما يحدث داخل حدودها. احد هذه الأسباب الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول". (5)

(1) <http://www.islammemo.cclarticle1.aspx?id=7735>

(2) محمد بوبوش ، "السيادة وتحولات النظام الدولي-أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية" مقال، مدونات مكتوب، مجلة المغرب في النظام الدولي الالكتروني، 22 أكتوبر 2005.

(3) <http://www.islammemo.cclarticle1.aspx?id=7735>

(4) <http://www.islammemo.cclarticle1.aspx?id=7735>

(5) جوزيف س. ناي الابن، ترجمة احمد امين الجمل، المنازعات الدولية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص 197-198

كان ارسطو قد قسم الدولة من حيث السيادة عند حديثه عن نظرية سيادة

الدولة إلى ثلاث فئات تكون فيها السيادة :-

1- اما إلى الحاكم المطلق وهو الملك.

أن تكون السيادة للشعب وهي الجمهورية.

أن تكون السيادة للصفوة أو المواطنين الممتازين.

نلاحظ أن فكرة ارسطو حول السيادة تتعلق بمن يتولى أمور السلطة في الدولة

أي أن السيادة تعني السلطة وأنها في يد الحاكم. (1)

وتعبر السيادة سلطة مستقلة وسامية يعترف بها في اطار جغرافي لجهاز

الدولة بسن القوانين واعطاء الاوامر للسكان وضمان تطبيقها باستعمال اساليب القوة

والإكراه

لاحتكارها "للنف الم مشروع". وعلى الصعيد الخارجي لا تخضع الدولة لأية

سلطة خارجية وتمارس كامل حقوقها الدولية، ولا يقيد من سلطتها الخارجية سوى

التزاماتها الدولية. (2) ولذلك نجد أن الدولة تمتاز عن سائر ممثليها (الفاعلين) بسبب

سمتها القانونية الثانية ألا وهي السيادة (3)، أي أن الدولة تتميز على الفاعلين الآخرين

بسمه السيادة وهذا ما حدا بالمدرسة الواقعية للقول بأن الدولة هي الفاعل الوحيد في

العلاقات الدولية نسبة لتمييزها عن الفاعلين الآخرين مثل المنظمات والشركات عبر

القومية. وقد ارتبطت السيادة ارتباطا وثيقا بالسلطة حيث تعرف بأنها " المبدأ المجرد

المميز للحائز على السلطة المشروعة. وتعتبر السيادة ذات الاساس الإلهي أو

الانساني عن هوية السلك السياسي وعن المكان الذي تتعقد فيه مهارة الضوابط

وواجبات الإذعان لسن القوانين والمراسيم" (4) وهذا ما ربط بين مفهوم السيادة والقانون

الدولي وكثيرا ما تم تناولها في اطار القانون الدستوري بصورة أكبر من تناولها في

اطار العلوم السياسية.

(1) <http://www.islammemo.cclarticle1.aspx?id=7735>

(2) <http://www.islammemo.cclarticle1.aspx?id=7735>

(3) عمر أحمد قدور، مصدر سابق، ص 44

(4) العولمة والنظام الدولي، سلسلة كتب المستقبل العربي(38)، مصدر سابق، ص 117

ارتبط مفهوم سيادة الدولة أو فكرتها بالتاريخ ولها معنى عميق بأنها تفوق السلطة، وبمعنى آخر هي تصور حديث للسلطة السياسية.⁽¹⁾

وتعرف السيادة بأنها سمو الدولة في نطاق حدودها الإقليمية واستقلالها التام في علاقاتها الخارجية⁽²⁾ ويعتبر المفكر جان بودان 1576 أول من استخدم مصطلح السيادة كمطابق لمفهوم السلطة العليا التي تصدر عنها الأوامر للجميع دون أن تتلقى الأوامر من أي جهة، لذا فالسيادة عنده مطلقة غير مقيدة بقيد، ودائمة كما أنها تعتبر المصدر الحقيقي للتشريع⁽³⁾ ونجده بذلك قد استخدم مفهوم السيادة قبل وستفاليا كما ارتبط به وبكتبه الستة للجمهورية.

وهناك من يرى بأن السيادة قد ازدهرت في ظل الديمقراطيات البرلمانية إذ وصفت بأنها "شعبية" وذلك لأنها السيادة التي تطرح الاقتراح كمذهب مسلم به.⁽⁴⁾

ويعتبر ستيفان كراسنر أن نظام وستفاليا (نظام السيادة الوطنية الكاملة) هو نموذج مثالي، لم يتحقق قط بشكل كامل، ذلك أن استقلال الدول كان دائما مقيدا بالالتزامات الدولية أو بمظاهر التبعية والهيمنة، ومبدأ حرمة الحدود ولم يحترم قط بشكل كامل.⁽⁵⁾ ويعتبر لويس الرابع عشر أول من وطد بناء السيادة الملكية ثم الدولية بجملته الشهيرة "أنا الدولة" وبذلك تحقق التحول الثلاثي من إصدار الأحكام إلى القانون ومن العملات إلى الضريبة ومن الحرب إلى السلام.⁽⁶⁾

وقد ظهرت فكرة ومبدأ السيادة الشعبية في القرن السادس عشر والسابع عشر بصفة خاصة، كتعبير عن استياء الشعوب ورفضها للسلطات المطلقة والظالمة للملوك واعتمادهم على نظرية الحقوق.⁽⁷⁾ وأصبحت فيما بعد شعارا للثورة الفرنسية. حيث استمدت الثورة الفرنسية نظرية حركة التنوير في السيادة فأسندتها إلى الشعب

(1) <http://plato.stanford.edu/entries/Sovereignty-> Jun-18,2003

(2) مامون مصطفى، مصدر سابق، ص 37

(3) المصدر السابق ص 37.

(4) عبد الله العروي، مصدر سابق، ص 47

(5) عمر احمد قدور، مصدر سابق، ص 119

(6) جاك باغانار، مصدر سابق، ص 66

(7) <http://www.islammemo.cclarticle1.aspx?id=7735>

وصاغتھا في دستور 1791 "السيادة واحدة غير قابلة للتجزئة أو الانتقال أو الاكتساب بالتقادم وهي تخص الامة وليس لاي جزء من الشعب او اي فرد أن يدعي ممارستها".⁽¹⁾

تعتبر السيادة أحد أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسه معظم موثائق المنظمات الدولية، ويشكل إلى جانب الشخصية القانونية العنصرين القانونيين للدولة، بدونهما لا يمكن الحديث عن وجود قانوني للدولة "وليس هناك دولة من دون سيادة".

هناك افكار في الفقه الدولي حول مفهوم السيادة وتطبيقاته وتصنيفه، حيث يبرر بعض الشراح أن مصدر السيادة هو الأمة وما السلطة السياسية إلا أدواتها التنفيذية، ولذلك يدرجون الأمم التي تناضل من أجل استقلالها في مصاف شخصيات القانون الدولي وما يمثلها من حركات تحرر.⁽²⁾ كما يتم تعريف السيادة من قبل القانون الدولي ومن قبل الدول عبر العلاقات الدبلوماسية وغالبا عن طريق العضوية في الامم المتحدة.⁽³⁾

ووفقاً للممارسات الدولية الحديثة وقانون العلاقات الدولية تكون السيادة مشروطة وفقا للاعتراف الدبلوماسي الخاص بتكوين الدولة. وهناك اختلاف في درجة الاعتراف والسيادة.⁽⁴⁾ ونجد أن السيادة في القانون الدولي والمواثيق الدولية تعني الاعتراف بالدولة واحترام سيادتها بعدم التدخل في شئونها الداخلية.

الواقع أن السيادة أصبحت الان ترتبط بمجموع مبادئ او قواعد آمرة أفردھا القانون الدولي لصيانة وجود الدولة ومكوناتها الخاصة بها، ومن تلك المبادئ مبدأ احترام سيادة الدولة الذي تطور في العصر الحالي ليقيد حرية اللجوء إلى الحرب في المنازعات الدولية والتي كانت حقا مشروعا في السابق⁽⁵⁾ وكذلك الالتزام باحترام السيادة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول.

⁽¹⁾ <http://www.islammemo.cclarticle1.aspx?id=7735>

⁽²⁾ عمر احمد قدور، مصدر سابق، ص 83

⁽³⁾ مجلة الفكر العربي، مصدر سابق، ص 15

⁽⁴⁾ <http://en.wikipedia.org/wiki/Nation-State>

⁽⁵⁾ <http://www.islammemo.cclarticle1.aspx?id=7735>

تزامن التثبيت والاعتراف بسيادة الدولة وعلى مدى التاريخ، مع البزوغ العسير للدولة الامة حيث كانت تقوم الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة على إدارات الامبراطور وقدااسة البابا. ⁽¹⁾ لذلك هناك من يرى بأن الحكم الملكي الاستبدادي يقوم على انكار سيادة الشعب. ⁽²⁾

اما روسو فقد ذكر بأن الشعب هو صاحب السيادة، وأن السيادة للشعب وحده. ⁽³⁾ ومن هنا ربطت الثورة الفرنسية مفهوم السيادة بالدولة القومية ثم جاء ربطها فيما بعد بالديمقراطيات الحديثة. واصبح فيما بعد من غير الممكن الحديث عن الدولة دون ذكر السيادة والاعتراف ومن ثم احترام القانون الدولي.

تستخدم العلوم السياسية عبارة "الدولة القومية" وتطلقها على معظم الدول الموجودة وذات السيادة، حتى أن بعضها تم تصنيفها على هذا النموذج المثالي. ⁽⁴⁾ ونجد أن الدولة المعاصرة بأركانها الثلاثة: الشعب، الاقليم والسلطة السياسية قد تميزت عند قيامها بأمرين أساسيين، الاول تمتعها بالشخصية القانونية الاعتبارية، والأمر الثاني كون السلطة السياسية فيها ذات سيادة، ولأهمية السيادة جعلها البعض الركن الثاني من أركان الدولة. ⁽⁵⁾

في إطار العلاقات الدولية تعتبر السيادة السلطة العليا للدولة في إدارة شئونها سواء كان ذلك داخل اقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية، وبالتالي فان السيادة تشير إلى معنيين أحدهما ايجابي ويشير إلى قدرة الدولة على التصرف بحرية كاملة دون أية قيود تفرض عليها، والآخر سلبي يقوم على عدم امكانية خضوع الدولة لأي سلطة غير سلطتها. ⁽⁶⁾ وهذا هو المبدأ الاساسي في القانون الدولي والذي يوجب احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لذلك وعندما يأتي الحديث عن المجتمعات الحديثة نجد أن السيادة تعتبر المفهوم القانوني الوحيد للدول والذي تم قبوله في جميع انواع الأنظمة السياسية للدول سواء الشيوعية أو الرأسمالية. ⁽⁷⁾

⁽¹⁾ <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2005/05/article01.shtm>

⁽²⁾ Ibid. Daniel Chernilo, A Social Theory of the Nation State, P 98

⁽³⁾ مجلة الفكر العربي، مصدر سابق، ص 15.

⁽⁴⁾ <http://en.wikipedia.org/wiki/Nation-State>

⁽⁵⁾ <http://www.islammemo.cclarticle1.aspx?id=7735>

⁽⁶⁾ <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2005/05/article01.shtm>

⁽⁷⁾ Daniel Chernilo, Ibid. P 98

كما تعتبر أهم عنصر في التصور القانوني للدولة. ومن ثم تتعلق الدولة والأمة بسيادة الشعب وهنا يأتي الاقتراح وارتباط السيادة بالنظم الديمقراطية الحديثة، حيث السيادة للشعب وليست للحاكم المطلق. (1)

عموما أتى تعريف الدولة مطابق لمفهوم السيادة حيث لا يكتمل وصف الدولة إلا بتميزها بالسيادة الداخلية والخارجية. ويرى ماكس فيبر أن الدولة هي الكيان الذي "يحتكر السلطة التشريعية باستخدام العنف المشروع في حدود اقليمية معينة" بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، الخدمة المدنية أو بيروقراطية الدولة والشرطة والمحاكم. (2)

(1) Daniel Chernilo, Ibid. P 37

(2) جاك باغنار، مصدر سابق، ص 64-65.

الفصل الثاني الدولة والنظام الدولي

المبحث الأول:

العلاقات الدولية:

لقد تزامن ظهور العلاقات الدولية مع نشوء الدولة القومية الحديثة وظهر الدول الكبرى في أوروبا مثال بريطانيا، فرنسا، بروسيا والبرتغال، حيث استفادت تلك الدول من انهيار الامبراطوريات القديمة وبدأ تشكل العلاقات الدولية وفقا لقوة تلك الدول ومدى توسعها في مناطق النفوذ. ما حدا بالكثيرين لربط العلاقات الدولية والدولة القومية الحديثة بالثورة الصناعية في أوروبا والثورة الفرنسية. لذا يمكننا القول بأن العلاقات الدولية ارتبطت بعلاقات التعاون والصراع التي ظهرت بصورة واضحة بعد ظهور الدولة الحديثة، وعبر تطور العلاقات الدولية في مراحلها المختلفة. ونجد كلمة "دولي" والتي تعني ما هو بين الدول قد استخدمت لأول مرة من قبل الانجليزي بينتهام في نهاية القرن الثامن عشر ⁽¹⁾ اذن لا يمكن الحديث عن علاقات دولية دون ذكر الدول حتى في ظل ازدياد عدد الفاعلين في العلاقات الدولية.

واعتبر كل من هانس موغانثو وكينث توميسون في العام 1950 "أن جوهر العلاقات الدولية هي السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة". ⁽²⁾

كما عرفها آخر "بأنها كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة". ⁽³⁾

(1) دانيال كولار، العلاقات الدولية، بيروت، دار الطليعة، 1985، ص 7.

(2) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتب العربي، 1985، ص 8.

(3) علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، سرت، الدار الجماهيرية، 1996، ص 29.

ويرى العديد من الباحثين في مجال العلوم السياسية أن الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدولية عبارة عن وحدات سياسية وهي "الدولة القومية".⁽¹⁾ وعلى الرغم من تطور العلاقات الدولية منذ العصور القديمة مروراً بالعصور الوسطى، إلا أن تطورها في عصر المؤتمرات جاء في الفترة ما بين مؤتمر وستفاليا عام 1684 والذي تشكلت بموجبه الدولة القومية الحديثة وحتى الحرب العالمية الأولى. ويرى الكثيرون بأن مؤتمر وستفاليا الذي أنهى حرب الثلاثين سنة في أوروبا، هو البداية الحقيقية لتاريخ العلاقات الدولية، وقد أقر هذا المؤتمر مبدأ المساواة بين الدول ومبدأ توازن القوة لإحلال السلام وأهم ما جاء فيه هو وضع الدول كعناصر فاعلة في العلاقات الدولية وطرفاً فيها.⁽²⁾

أما عصر التنظيمات فيمثل الفترة التي تشكلت فيها العلاقات الدولية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وقد شهد قيام أول منظمة دولية متمثلة في "عصبة الأمم" من أجل إحلال السلام بين الدول، حيث تصاعدت في تلك الفترة الصراعات بين الدول الكبرى حول مناطق النفوذ. وأهم ما يميز تلك الفترة هو ظهور المنظمات الدولية الأمر الذي قاد للحديث عن ظهور فاعلين جدد، وأنه على الرغم من ظهور دول جديدة على المسرح الدولي خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وازمحلال الاستعمار، إلا أن بروز المنظمات الدولية والقانون الدولي أدّى إلى تعدد الفاعلين في مجال العلاقات الدولية مع التهديد بضعف دور الدولة اعتماداً على تلك المنظمات الدولية والقانون الدولي الذي يقر الاعتراف بسيادة الدول وعدم المساس بها. وبما أن الدولة قد ارتبطت بالعلاقات الدولية فهي ترتبط أيضاً بالنسق الخاص بتلك العلاقات والذي يتشكل بموجب تحركات الدول التعاونية والصراعية وسلوكها في المسرح الدولي، وهذا النسق يعرف بالنظام الدولي.

وفي هذا يرى البعض بأن العلاقات الدولية هي جزء من الأنشطة السياسية والاقتصادية الناتجة عن علاقات القوة التي يمارسها الأفراد في الحياة اليومية من خلال شكل الدولة، لتشكل النظام الدولي. كما أن النظام الدولي محكوم بتلك

(¹) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، د ت، ص 17.

(²) بطرس غالي، المدخل في علم السياسة، القاهرة، 1990، ص 346.

العلاقات وأن أي تحول في النظام الدولي يجب أن يفسر على أساس التحول في علاقات القوة.⁽¹⁾

وإذا ما نظرنا للدولة على أنها العامل الأساسي في السياسة الدولية، إذن فإن أفعال وسلوك الدول والتي تؤثر خارج حدود الدولة، تشكل مادة السياسة الدولية. "لذلك يمكن تفسير العلاقات الدولية على أنها نتاج لتفاعل السياسات الخارجية للدول".⁽²⁾ "لذا نجد أن السياسة الخارجية للدول هي نتاج عملية معقدة لعدد من العوامل داخل وخارج الدولة. كما أنها تتأثر بمدى قوة ووزن الدولة في المجتمع الدولي".⁽³⁾

من هنا يمكننا القول بأن العلاقات الدولية تتبع في الأساس من السياسات الخارجية للدول في العالم وذلك اعتماداً على مصالح الدول إضافة إلى عامل القوة ومدى قدرة الدولة على تحقيق أهدافها سواء أن كانت تلك القوة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية عبر نفوذ ووزن الدولة السياسي الدولي، خاصة في الحالات التي تشهد تعدد في ميزان القوة بين الدول. حيث أن وضع الدولة في العلاقات الدولية يعتمد على حركة النسق الدولي من حيث مفهوم توازن القوى بكافة أشكاله، إضافة إلى تعدد الفاعلين في العلاقات الدولية أي الفاعلين من غير الدول والحكومات، الأمر الذي يظهر بصورة واضحة دور الدولة ووضعها في النظام العالمي، ويجي ذلك في وضع الدولة في النظام الدولي الجديد عندما نقارنه بوضعها في النظام الدولي في السابق.

الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية:

لقد اختلفت الآراء حول الدولة كفاعل في العلاقات الدولية وعلى الرغم من أن البعض ينظر لها كفاعل رئيسي ووحيد ينظر آخرين إلى دورها مع فاعلين آخرين. ونجد أن أهم من تناول الدولة كفاعل رئيسي في السياسة الدولية هم أصحاب المدرسة الواقعية، فالواقعيون لا يقرون بتعدد الفاعلين ويرون بأن الدولة هي الفاعل

⁽¹⁾ Ernst-Otto Czempiel, James N. Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges, Approaches to World Politics for the 1990s, Lexington Books, 1989, p 37

⁽²⁾ Ibid. P 14

⁽³⁾ Ibid. P 16

الرئيسي وأن العلاقات بين الدول تحكمها القوة والمصالح القومية الأمر الذي يزيد من الصراعات بين الدول ولذلك لا يؤمن أصحاب المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة بضعف أو تراجع دور الدولة في العلاقات الدولية مهما تعدد الفاعلين ومهما كان التطور في العلاقات الدولية، ويرون أن ما يحكم تلك العلاقات وتطور السياسات الخارجية بين الدول هو عامل القوة التي تستخدمها الدول من أجل تحقيق مصالحها القومية.

وفي النظرية الواقعية تعتبر القوة أهم العوامل في فهم العلاقات الدولية وتعتبر السياسة الدولية هي احتواء القوة بين الدول. ويتم قياس قوة الدولة بصورة أساسية على أساس قوتها ومقدراتها العسكرية، كما أن الدبلوماسية الدولية تعتمد على سياسات القوة والتي تكون فيها القوات أو تهديد القوات، الرئيسية التي تستخدمها الدول لزيادة مصالحها. ⁽¹⁾ فالعلاقات الدولية هي الكفاح من أجل القوة والأمن بين الدول المتنافسة وأن مسؤولية كل دولة قومية هي توفير دفاعها الخاص.

وقد لا نختلف مع الواقعية هنا لأن العلاقات الدولية بالفعل تحكمها المصالح ولا تزال القوة حتى الوقت الحالي هي الأساس الذي يميز وضعية الدول في العلاقات الدولية سواء أن كانت تلك القوة عسكرية أو اقتصادية خاصة في ظل النظام العالمي الجديد، فأنها تمكن الدولة التي تمتلكها من لعب دور كبير وبارز في السياسة الدولية بل أنها تشكل التصنيف الرئيسي للدول من حيث أنها دول كبرى ودول صغيرة. وعلى هذا الأساس تأتي العلاقات بين الدول وفق ذلك التصنيف. ويظهر هذا الأمر جليا عبر تطور العلاقات الدولية خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين وفترة الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد. فقد أخذت الدول اشكالا متعددة لوضعها في العلاقات الدولية مع تطورات تلك الفترات.

فإذا ما نظرنا للدول في فترة ما بين الحربين نجد أن الدول الكبرى كانت هي المسيطرة على العلاقات الدولية ولم يكن عدد دول العالم بالحجم الحالي آنذاك، وقد اتسمت تلك الفترة بالصراع الحاد بين القوى الكبرى في العالم. ونجد أن توازن القوة

(1) Marce A. Genest, Conflict and Cooperation, Evolving Theories of International Relations, (1) Harcourt Brace College Publishers, 1996. P 46.

في تلك الفترة لم يكن له أثر على موضوع سيادة الدولة ، حيث كانت الدول الكبرى في أوروبا والتي شهدت توازن قوة متعدد الأطراف في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كانت تتصرف وفقا لمفهوم السيادة وحققها الكامل في اتباع السياسة الداخلية التي تراها مناسبة مع الالتزام بما اتفقت عليه حول السياسات الخارجية، ونظرا لعدم وجود المنظمات الدولية التي وضعت فيما بعد القانون الدولي الذي يحكم السلوك الخارجي للدول، ظهرت الصراعات والحروب متمثلة في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

أما الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فقد شهدت تحولا كبيرا في العلاقات الدولية، حيث انتهى عهد الاستعمار، وظهرت دول جديدة نتيجة لحركات التحرر الوطني، كما جاء عصر التنظيمات حيث تم تأسيس منظمة الأمم المتحدة كبديل لعصبة الأمم التي اثبتت فشلها بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية. ونجد أن أهم التحولات في وضع الدولة في هذه الفترة تمثلت في ظهور دول جديدة على المسرح الدولي وهي ما عرفت بالدول الحديثة الاستقلال في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ظهور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، والأهم من كل ذلك التحول في ميزان القوة من متعدد الأقطاب إلى نظام ثنائي القطبية ترعّمته كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكان لعامل توازن القوة هذا أثره الواضح في تشكيل العلاقات الدولية على أساس سياسة الاستقطاب وأصبحت جميع دول العالم تدور في فلك الحرب الباردة بين العملاقين وقد خضعت الدول في ظل ذلك النظام إلى اتباع سياساتها الخارجية وفقا لسياسة الحرب الباردة.

وقد كان لعوامل التحول تلك أثره في تغيير البيئة الدولية المحيطة بالدول والتحالفات، الأمر الذي أثر بدوره على وضع الدولة لتكون تابعة لأحد المعسكرين أو أن تتبع مجموعة عدم الانحياز التي كونتها الدول الحديثة فيما بعد. ⁽¹⁾ وعلى ضوء هذا جاء تصنيف الدول في تلك الفترة وكانت أدوارها متأثرة بها تماما. ففي فترة الحرب الباردة خاصة في النصف الأول من خمسينات القرن الماضي توفرت ظروف

(1) السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 81.

موضوعية في مجال يعتبر من أكثر المجالات خطورة وحسما وهو مجال التسلح النووي، وقد كان للتطور التكنولوجي دورا في ذلك وفي توجيه مجرى العلاقات بين القوتين. (1)

يمكن القول إنه وعلى الرغم من تمتع الدول في تلك الفترة بسيادتها الداخلية والخارجية، وأن تأسيس مجموعة عدم الانحياز كان خير دليل على أن الدول وحتى الحديثة منها كانت تتمتع بسيادتها، إلا أنها خضعت لمناخ الحرب الباردة وهذا نتاج طبيعي لأن الدولة هي جزء من العلاقات الدولية تؤثر وتتأثر بميزان القوة الدولي. ولكن لا يفوتنا بأن تلك الفترة أيضا شهدت تطورات أخرى في العلاقات الدولية وهي ظهور الاقتصاد الدولي بجانب السياسة الدولية والتحول في أدوات القوة من العسكرية، إلى القوة السياسية والاقتصادية عبر المنظمات الدولية والقانون الدولي إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية وغيرها.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت على الساحة الدولية بعض التغيرات التي شاركت فيها جهات أخرى في مجال السلوك السياسي الدولي وأصبح تأثيرها واضحا، ما قاد إلى الحديث عن ضعف دور الدولة وتهديد سيادتها. وقد تمثلت أهم تلك التطورات في ظهور المنظمات الدولية، والمؤسسات الاقتصادية الدولية إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات، الافراد والمنظمات غير الحكومية وقضايا الارهاب وغيرها وسنتناول ذلك في مبحث منفصل.

النظام الدولي:

"تتبع أهمية دراسة النظام الدولي من أنه يساعد على تفسير الوحدات المكونة له، فالعلاقات بين تلك الوحدات تعتبر علاقات تأثير متبادل وبناء على ذلك فان بنية النسق هي محصلة لسلوك الوحدات وهذا يتأثر ولو جزئيا ببنية النظام". (2)

(1) السيد امين شلبي، المصدر السابق، ص 84.

(2) احمد يوسف - محمد زيادة، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة، 1985، ص 23.

حيث يتكون النظام الدولي من مجموعة من الوحدات وتعتبر الدولة أهم تلك الوحدات بل يعتبرها البعض الفاعل الوحيد في النظام الدولي المكون الأساسي له.

تعريف النظام الدولي: ترجع فكرة النسق إلى أرسطو حيث كان أول من نادى بضرورة النظر إلى العالم باعتباره كلا متكاملا من خلال إشارته لمفهوم الكون. (1) وقد شاع استخدام النسق في العلوم الطبيعية ولم يستخدم في العلوم الاجتماعية إلا مع الثورة السلوكية التي أدت إلى تطور العلوم الاجتماعية وجاء التركيز على مفهوم النسق كمفسر للسلوك الدولي في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين وقد ركز على كيفية تقسيم القوة وتأثيرها في سلوك الدول وفي النظام العالمي. (2)

ومنذ ذلك الحين ومع تطور العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة والتعايش السلمي أصبح استخدام مصطلح "نظام" أكثر المصطلحات استخداما في العلاقات الدولية ليصف ذلك النسق المتكامل من العلاقات الدولية التي تستند إلى مجموعة فرضية في المتغيرات السياسية مثل الحكومة العالمية. كما يصف العلاقات بين المتغيرات السياسية في نظام دولي مثل القطبية الثنائية وأيضا نسق من المتغيرات فيما بينها. (3)

فالنظام الدولي عبارة عن كل متكامل من تفاعل الدول فيما بينها من خلال سياساتها الخارجية إضافة إلى تفاعلها مع اللاعبين الآخرين في العلاقات الدولية. ولذلك يمكن التعامل مع النظام الدولي على أساس أنه مجتمع الدول حيث تشكل فيه الدول "شخصيات اعتبارية". (4) وفي ذلك يرى البعض أن مستوى النظام الدولي يقصد به أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى التي تحدد مناخ

(1) ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور

الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، الاسكندرية، مكتبة مدبولي، 1997، ص 52

(2) عدنان محمد هياجنة، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، مركز الإمارات

للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 29، 1999، ص 32

(3) جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، ترجمة وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، بيروت،

المؤسسة الجامعية للنشر، 1985، ص 199.

(4) W. Andrew Axline, James A. Stegenga, Ibid. p 34

العلاقات الدولية في العالم، وأنه يتكون من علاقات الدول العظمى وأن أي دولة تدخل في علاقات مع تلك الدول تكون قد دخلت في النظام الدولي مباشرة. (1)

هناك رؤية تقول إن العالم عبارة عن نظام من التفاعلات التي يلعب فيها فاعلون آخرون من غير الدول دورا هاما في الموضوعات الاقتصادية والسياسية. (2) هنا يقول جهاد عودة إنه "وعلى الرغم من أن الدولة ظلت الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية لفترة طويلة منذ إبرام معاهدة وستفاليا في القرن السابع عشر، إلا أن التطورات التي شهدتها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ولا سيما العقدين الأخيرين منه كان لها أثر بالغ في ظهور فاعلين آخرين قادرين على لعب دور على الساحة الدولية مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات إضافة إلى الأفراد". (3)

ويعتبر بعض المنظرين في العلوم الاجتماعية أن الدول عوامل أساسية في عملية ضبط العنف المنظم، وأن منظومة الدول مستقلة بذاتها نسبيا عن الأبنية الأخرى للمنظومة الدولية المعاصرة مثل الاقتصاد الدولي. ويذهب هؤلاء إلى أننا لا نستطيع فهم السياسة العالمية بشكل كامل إلا إذا فهمنا منظومة الدول. (4) وهنا نجد أن النظام الدولي وخاصة في العصر الحالي يتكون من الدول بالإضافة إلى الفاعلين الآخرين.

ونجد أن لدى الدولة أهمية أساسية لأنها تعتبر الوحدة الرئيسية في المجتمع الدولي. كما أن أفعال الدول هي التي تعمل على تسيير السياسات الدولية. (5)

فالنظام الدولي والعلاقات الدولية هما في الأساس نتاج لسلوك الدول كما أن الدول تؤثر وتتأثر بالنظام والبيئة المحيطة من حولها في حالتها الصراع والتعاون وفي ذلك يظل مفهوم توازن القوة الذي يحكم شكل النظام الدولي القائم هو أهم العوامل التي تظهر وضع الدولة في ذلك النظام.

(1) جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، 1999، ص 22-25.

(2) نادية محمود مصطفى، النظرية في العلاقات الدولية، الدعوة إلى منظور جديد، "مقال"، مجلة السياسة الدولية، العدد 82، أكتوبر 1985، ص 57.

(3) جهاد عودة، النظام الدولي - نظريات واشكاليات، المنيا، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 10.

(4) (W. Andrew Axline, James A. Stegenga, Ibid. p 9)

(5) Ibid. p 46

أدى التطور في التكنولوجيا خاصة في مجال الأسلحة والتغير الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية غير من الوضع الدولي. فقد قاد التحول الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية إلى اختلاف توزيع القوة بين الدول وظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين في العالم تزعمتا نظام توازن قوة ثنائي القطبية.⁽¹⁾ اتسم بالتطور الاقتصادي والسياسي والعسكري وسباق التسلح بين القوتين العظميين.

وكان هذا التوازن الثنائي بمثابة نعمة على العالم حيث أدى ميزان الرعب النووي الناتج عن سباق التسلح إلى أحداث سلام عالمي نتج عن الخوف المتبادل من مغبة استخدام أسلحة الدمار الشامل وفي ظل هذا الوضع وبالرغم من التوتر الذي اتسمت به الحرب الباردة، كان هناك نوع من الاستقرار وعدم استخدام العنف في السياسة الدولية.

وأهم ما يميز تلك الفترة ظهور الأحلاف العسكرية متمثلة في حلفي وارسو وحلف الأطلسي بالإضافة إلى مجموعة عدم الانحياز وقسم العالم إلى عالم أول وثاني وثالث وكانت مجموعة عدم الانحياز تتكون من دول العالم الثالث وهي الدول المستقلة حديثا والتي فضلت عدم الانتماء إلى أي من المعسكرين محاولة بذلك تشكيل كتلة قد تمكنها مجتمعة من الحصول على حقوقها الدولية. وقد اتسم هذا النظام ثنائي القطبية بالصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة في ستينيات القرن الماضي ودخول المعسكرين في سياسة التعايش السلمي إلا أن تطورات الأحداث أدت إلى الدخول في حرب باردة ثانية اشتد فيها التوتر حتى انهيار المعسكر الاشتراكي في بداية تسعينيات القرن العشرين. وقد اتسم النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب بالتداخل والتفاعل بين الدول ونشاط المؤسسات الأخرى، والسبب الرئيسي في ذلك هو ثورة الاتصالات والثورة التكنولوجية وساد في العالم شكل من التعاون الكثيف بين الدول مشكلا بذلك الاعتماد المتبادل الذي ظل يميز فترة ما بعد الحرب وحتى الوقت الحالي.

(1) Henry Kissinger, Does America Need A Foreign Policy? Toward a Diplomacy for the 21st Century, NY. Simon-Schuster, Rockefeller Center, 2001, p 23

وفي هذا الوضع يرى البعض بأن العصر الحديث حمل معه العديد من التغيرات حيث فقدت الحدود أهميتها كعنصر أساسي في قوة الدولة، كما عمل التقدم التكنولوجي على تعزيز قوة الدولة إلى خارج حدودها.⁽¹⁾ وبرزت ظاهرة تخطي الحدود وكان ذلك سببا في تقدم بعض الدول والمراكز التجارية في العالم مثال سنغافورة وكانت لبعض الشعوب والقادة فرصة في الاستفادة من الثورة التكنولوجية تلك.

أيضا اتسم النظام الدولي بعد الحرب بسعي الدول إلى الحصول على القوة الاقتصادية بدلا من التركيز على القوة العسكرية كما كان في السابق وأصبحت الحاجة إلى التعاون أكبر من السعي إلى الصراع، وقد جاءت تجربة السوق الأوروبية المشتركة ومن ثم الاتحاد الأوروبي لتبرهن أهمية التعاون وظهر التكامل بين الدول كوسيلة لسعي الدول للتكامل من أجل الحفاظ على القوة الاقتصادية. ومن هنا برز الحديث عن أن التكامل في حد ذاته نتج عن تخوف الدول من صعوبة أن تتخذ سياساتها بصورة منفردة بمعزل عن الآخرين. لذا نجد أن فكرة التكامل مثلت البداية لتقويض سيادة الدولة. وفي تجربة الاتحاد الأوروبي نجد أن الدول الأوروبية تنازلت عن جزء من سيادتها الوطنية لسلطة أعلى تمثلت في البرلمان الأوروبي.

وعلى الرغم من أن العلاقات الدولية شهدت تغيرات لم تشهدها البشرية من قبل بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنه يمكن القول بأن الدول وحتى خلال تلك الفترة التي تميزت بسياسة الاحتواء والاستقطاب والخوف المتبادل، قد تمتعت بسيادتها كما كانت تتفاعل مع الفاعلين الجدد دون أن يمس ذلك بسيادتها بصورة مباشرة، أضف إلى ذلك تمتعت الدول بما اقره ميثاق الأمم المتحدة من حيث المساواة بينها والاعتراف بسيادتها وعدم التدخل في شئونها الداخلية. وقد كان للأمم المتحدة دور واضح وفعال في تلك الفترة خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتوسيع التعاون الدولي عبر أجهزتها ومنظماتها المتخصصة.

إن الحديث عن الدولة في النظام الدولي لا ينفصل عن تناول القانون الدولي الذي وضع في الأساس لتنظيم علاقات الدول وكان هدفه الأساسي منع استخدام

(1) اسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص 293.

القوة وعدم التهديد بها في العلاقات الدولية. ولذلك انطلقت فكرة المنظمات الدولية من وضع قانون يمنع وقوع الصراعات ويتيح أكبر قدر من التعاون بين الدول. تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة في العام 1945 وهدفت منذ البداية إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتنمية العلاقات الودية بين الدول. وحتى تتمكن من تحقيق ذلك أنشأت المنظمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويهتم بموضوعات التنمية والمساعدات المالية للدول الأقل نمواً وهناك عدة وكالات تساعد هذا المجلس في جميع أنحاء العالم أهمها منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

بذلت الأمم المتحدة جهودها في مجال التنمية الاقتصادية حيث أعلنت عقد الستينيات من القرن الماضي عقد التنمية من أجل دفع التقدم في البلدان النامية وفي هذا الإطار تم عقد العديد من المؤتمرات الخاصة بالتنمية منها مؤتمر خاص بالمعاملة التفضيلية لصادرات البلدان النامية وإمكانية زيادة المبادلات التجارية بينها. ونلاحظ أن المنظمة قد ركزت على مساعدة الدول على التعاون وأن القانون الدولي في ذلك الوقت تم وضعه في الأساس من أجل الحفاظ على سلامة الدول، وكانت أهم المفاهيم المرتبطة بميثاق الأمم المتحدة هي مفاهيم الأمن والسلام والتعاون. وبناء على ذلك تشجعت دول العالم على تشكيل المنظمات الإقليمية والاتحادات مستفيدة من فكرة التنظيم الدولي، وكان أهم ما ميز التنظيمات الإقليمية هو اعتمادها على التقارب الجغرافي والمصالح المشتركة إضافة إلى عوامل أخرى كالدين واللغة، إضافة إلى بروز الاتحادات الدولية والتي كانت تنشأ جميعها بالتعاون في ظل تطور الاعتماد المتبادل والاستفادة من سهولة النقل والاتصالات بسبب التطور التكنولوجي. أما فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن الدولي فقد اعتمدت الأمم المتحدة نظرية الأمن الجماعي والذي يتمثل هدفه الأساسي في "الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو تبديل علاقاته في الاتجاه الذي يخدم مصلحة دولة بعينها على حساب غيرها"⁽¹⁾ وقد حاولت منظمة الأمم المتحدة الاستفادة من ثغرات ميثاق عصبة الأمم. ولذلك جاء دورها فعالاً بعد الحرب العالمية الثانية خاصة فيما يتعلق بمنع وقوع صراع مسلح بين

(1) كلايد برستوفتزر، تعريب فاضل جتكر، الدولة المارقة، بيروت، شركة الحوار الثقافي، 2003، ص 221.

القوتين العظميين إضافة إلى تدخلها في احتواء الصراعات التي نشبت في ظل الحرب الباردة حيث تدخلت لحل النزاع بين الكوريتين على سبيل المثال إضافة لدورها البارز في اتباع الدبلوماسية لحل أكبر مشاكل الحرب الباردة متمثلة في أزمة خليج الخنازير وغيرها من الصراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا. وبذلك نجد أن القانون الدولي قد عمل طيلة فترة الحرب الباردة وما بعدها على خدمة الدول جميعها مع التركيز على حل مشاكل الدول والصراعات دون تدخل في شئون تلك الدول ودون استخدام للقوة، فقد كانت الدبلوماسية هي السمة السائدة التي ارتبطت بتطبيق القانون الدولي، كما أن الدول جميعها كانت ملتزمة بقرارات المنظمة الدولية باعتبارها الجهة الوحيدة التي يمكن اللجوء إليها لفض النزاعات وحل المعضلات التي تواجه الدول إقليمياً ودولياً، وحتى وقتها لم يلاحظ أي شكل من أشكال الانتهاك لسيادة تلك الدول كما أنه لم يتم خرق القانون الدولي.

إن القانون الدولي أيضاً شأنه شأن الدولة يؤثر ويتأثر بمفهوم توازن القوة ومدى سيطرة الدول الكبرى على النظام العالمي ونلاحظ ذلك بوضوح في دور القانون الدولي في خدمة الدول في الوقت الذي ساد فيه توازن القوة بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن هذا الأمر قد تغير في الوقت الحالي بسبب تغير طبيعة النظام الدولي وانحياز توازن القوة الثنائي وتحوله إلى حالة من عدم التوازن يسيطر فيها قطب واحد على السياسة الدولية وكان لذلك دوره في تغير وضع الدولة والقانون الدولي وتغيير دور المنظمة الدولية وهذا العصر يعرف بالنظام العالمي الجديد كما سنرى لاحقاً.

المبحث الثاني:

النظام العالمي الجديد:

ظهر النظام العالمي الجديد مع انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، ويرى المحللون بأن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب هو أول من أعلن ميلاد النظام الدولي الجديد عشية الحرب على العراق في العام 1991.

ومع انتهاء الحرب الباردة باتت الولايات المتحدة قادرة على النظر في مسألة إقامة نظام عالمي جديد قائم على أسس متآلفة من الأمم المتضاربة والمصممة على مسئولية الحفاظ على السلام.⁽¹⁾

يرى سمير أمين "أن ما ساعد على ذلك هو الدور المهيمن للولايات المتحدة التي استفادت بمعايير ضخمة من الحرب العالمية الثانية وكان نتاج هيمنتها الاقتصادية امتلاكها نصف الانتاج الصناعي واحتكارها للتكنولوجيا الحديثة والسلاح النووي "المطلق" الجديد".⁽²⁾

أهم ما يميز السياسة الدولية في النظام العالمي الجديد هو انهيار توازن القوة وتحولها إلى قطب واحد بزعامة الولايات المتحدة، تأكل الأنظمة الوطنية نتيجة الانتشار الواسع للمشروع الأمريكي، ازدياد دور المؤسسات الاقتصادية والحركات عبر القومية مع دور أكبر لحرية وسرعة انتقال المعلومات. وفيما يتعلق بسيطرة القطب الواحد يقول سمير أمين:

"يقتضي المشروع الأمريكي للسيطرة على العالم "سيادة المصالح الوطنية الأمريكية" فوق كل مبدأ آخر ما يعني تنمية الحذر المبدئي إزاء كل ما يتعلق بالقانون الدولي".⁽³⁾

(1) سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص 12.

(2) المصدر نفسه ص 14.

(3) حسين شريف، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد 1981-1995، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص 85.

وقد اتسم تطور النظام الدولي الجديد بالتحول من توازن المصالح إلى اختلال القوى نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي وزعامة الولايات المتحدة للعالم وللنظام الدولي الجديد حيث كان المحك أزمة الخليج أغسطس 1990.⁽¹⁾ ويرى حسين شريف أن هذا النظام شهد تحديات جديدة تبلورت في ظهور الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية، الشركات متعددة الجنسيات، وظهور مفاهيم الحرب الاقتصادية والحد من التسلح بالإضافة إلى دور جديد للأمم المتحدة.⁽²⁾

ويعرف مصطلح النظام الدولي بأنه "مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية وتقرضها على القوى الأخرى في المرحلة التاريخية المعينة. والنظام الدولي هو تنظيم قواعد اللعبة الدولية في عصر معين يقوم به القوي ويفرضه على الأقل قوة. ويتميز النظام الدولي في التاريخ الحديث بظاهرة "القطبية الدولية" حيث يمكن النظر إلى دولة يتركز فيها ثقل قراري دولي، باعتبارها قطبا دوليا.⁽³⁾

ويرى هينري كيسنجر بأن التحول في النظام الدولي جاء نتيجة للتغيرات التي حدثت في الهيكل الداخلي للعديد من أهم الفاعلين المساهمين فيه وأيضاً نتاج لديمقراطية وتحرير السياسات، المنظمات الاقتصادية وتطور التكنولوجيا والاتصالات.⁽⁴⁾ وفي النظام العالمي الجديد طرأت تحديات جديدة في مواجهة الدول غير تلك التي واجهتها في الماضي. ولم يعد هناك عصر ذهبي لسيطرة الدولة⁽⁵⁾ وقد تغيرت العلاقات من علاقات مباشرة بين الدول إلى العلاقات بينها وبين الفاعلين الجدد كما ازدادت ظاهرة الاعتماد المتبادل واللجوء إلى التكتل بصورة أكبر ومن الملاحظ هنا أن الدولة في ظل النظام العالمي الجديد وظهور مفاهيم جديدة بدأت تفقد دورها وسيطرتها لدرجة أدت إلى الحديث عن تآكل سيادة العديد من الدول خاصة الدول الفقيرة والتي لا تتمتع بوزن سياسي على المستوى الدولي. وهناك من يرى بأن

(1) حسين شريف ، المصدر نفسه، ص 86.

(2) المصدر نفسه، ص 118.

(3) Henry Kissinger, Ibid. p 20

(4) W. Andrew Axline, James A. Stegenga, Ibid. p 198

(5) Ibid. p 198

الزيادة الكبيرة في حجم الحركة التجارية العالمية وحركة رأس المال العالمي ودور الشركات متعددة الجنسيات تعتبر جميعها مؤشرات لتدهور وانهيار سيطرة الدولة. (1) من الناحية السياسية ومع ظهور النظام العالمي الجديد برزت الاتجاهات التي لا تركز على تحليل الاهتمامات الأمنية العسكرية التي سيطرت على السياسة الدولية في ظل الحرب الباردة، ولكن التي تهتم بقضايا المجتمع الدولي المعاصر مثل "الانفجار السكاني، الغذاء العالمي، الموارد الطبيعية، البيئة والتلوث، التجارة الدولية، المعونات، واستغلال البحار والمحيطات والفضاء الخارجي". وفي ظل هذه الاهتمامات اتسم النظام الدولي بالتعقيد والتداخل وأصبح ادراك وتقييم علاقات التعاون والعداء يتم على أسس اقتصادية بجانب الأسس السياسية والعسكرية التي كانت سائدة. (2) إضافة إلى التحديات الجديدة على المستوى الاقتصادي والتي انتجت ظاهرة العولمة. فالنظام العالمي الجديد يختلف عن النظام ما بعد الحرب بصورة جوهرية وإن كان يعتبر تطوراً لما سبق إلا أنه اتسم بتغيرات شملت جميع المجالات وكان لها تأثيراً كبيراً على وضع ودور وسيادة الدولة. وحتى يتضح ذلك لا بد من تناول التغيرات على المستوى السياسي ودور الأمم المتحدة في النظام العالمي الجديد حتى تتسنى لنا معرفة تأثيرها على دور الدولة القومية.

شهد الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات هيكلياً في السياسات الدولية ترتب عليها عدم التركيز على الصراع على الأمن العسكري فقط، حيث أصبح منظور سياسات الأمن لا يميز بصورة واضحة بين الفاعلين الدوليين والعمليات الدولية. (3) لذلك يرى السلوكيون أن التطورات المعاصرة تحت تأثير الاعتماد المتبادل الدولي المعقد أدت لتعدد الفاعلين الدوليين الذين يتجهون بعلاقاتهم إلى نوع من التعاون أكثر منه إلى الصراع. (4) وينطلقون هنا من أن التغيرات في الاقتصاد العالمي أدت إلى التركيز على القضايا الاقتصادية أكثر من التركيز على القضايا

(1) نادية محمود مصطفى، مصدر سابق، ص 64.

(2) المصدر نفسه، ص 85.

(3) نادية محمود مصطفى، مصدر سابق، ص 85.

(4) المصدر نفسه، ص 63.

العسكرية ما أدى لظهور القوة الاقتصادية بصورة جعلت البعض يرى بأن خصائص القوة في النظام العالمي الجديد تختلف عما كانت عليه قبل ستينيات القرن الماضي. وقد كان لهذا تأثيره على السياسات الدولية حيث أصبحت الأطراف الأكثر قوة في هذا المجال هي تلك القادرة على تقديم المساعدات كثواب أو سحبها كعقاب وركائز هذه القوة اقتصادية ومالية وتكنولوجية. ⁽¹⁾ ونتيجة لامتلاك تلك القوة وتغير معايير القوة تغير بالتالي كيفية استخدامها وهذا ما قاد إلى حدوث ت بدل في القانون الدولي نفسه وأصبح بمقدور الدول الكبرى المسيطرة على الاقتصاد العالمي التعامل مع الدول الصغرى والتي في الغالب ما تتخذ سياسات تتعارض مع مصالح الأولى، فرض عقوبات اقتصادية وتجارية تمنع في كثير من الأحيان التعامل مع الدولة التي تعتبر "مارقة" من وجهة نظر الدول الكبرى، وقد انعكس ذلك جليا في القرارات التي تصدرها الأمم المتحدة بحق الدول. ومثال لذلك القرارات التي اتخذت في العراق بعد حرب الخليج الثانية وحتى احتلال العراق بالتدخل المباشر الذي كان محرما بموجب ميثاق الأمم المتحدة إضافة إلى ليبيا والسودان وغيرها. ولهذا كان التأثير الاقتصادي واضحا على السياسة الدولية حيث أصبح الاقتصاد العالمي هو القوة المحركة لعلاقات الاعتماد المتبادل في السياسة الدولية.

يمكن تلخيص أهم التغيرات السياسية في النظام العالمي الجديد في تغير دور الأمم المتحدة والقانون الدولي، بالإضافة إلى بروز قضايا جديدة أصبحت من صميم العلاقات السياسية وهي قضايا حقوق الانسان، والقضايا البيئية والكوارث الطبيعية والأوبئة وغيرها.

فيما يتعلق بدور المنظمة الدولية، نجد أن الحرب على العراق كانت أول دليل على ظهور النظام العالمي الجديد لدرجة أن الرئيس الأمريكي آنذاك / جورج بوش قد أعلن أن العالم الآن يسوده نظام عالمي جديد، مشيرا إلى دور القانون الدولي في اشاعة السلام والديمقراطية والحريات. وكانت الحرب على العراق قد تمت بموجب قرار من مجلس الأمن الدولي يسمح بضرب العراق وكانت الحرب على العراق واحتلاله في العام 2003 أول تجربة تمارس فيها دولة حق التدخل في دولة أخرى

(¹) السيد يس، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 7.

وتحت مظلة القانون الدولي، وهذا ما أثار التساؤلات حول هل انتهى عصر الدولة القومية؟ ولماذا لم تعد الأمم المتحدة قادرة على حماية الدول عبر تطبيق ميثاقها الذي نص على احترام السيادة وعدم التدخل. ولا يفوتنا أن احتلال العراق كان بحجة التخلص من النظام الحاكم فيها ومساعدة العراقيين على تحقيق الديمقراطية، هل يبيح القانون الدولي لدولة ما تغيير النظام الحاكم في دولة أخرى؟ لقد كان ذلك خير دليل على مهددات سيادة الدول الصغرى. أضف إلى ذلك أصبحت المعايير التي تتعامل بها الأمم المتحدة مع الدول مختلفة جداً، حيث أصبح بمقدورها إصدار قرارات بحجة أن دولة ما تنتهك حقوق الإنسان م ما يسمح لها بالتدخل وإصدار قرارات من شأنها تغيير نظام الحكم الذي ينتهك حقوق الإنسان كما حدث بالنسبة للعراق وما يحدث في السودان فيما يتعلق باقليم دارفور، ومحاصرتها لكوريا الشمالية بحجة أنها تمتلك اسلحة نووية في الوقت الذي تنتهك فيه حقوق الإنسان. فقد أصبحت القرارات الصادرة من المنظمة الدولية التي تم انشاءها في الأساس لحماية الدول والمساواة بينها واحترام سيادتها، تمثل قرارات الدول الكبرى ضد أية دولة تهدد مصالحها وأصبحت المواجهة بين الدول واضحة للعيان. وفي حين أن الدول الكبرى تسعى فيما بينها لتطوير التعاون والتكامل من أجل المزيد من المصالح، تقوم في الوقت نفسه بفرض قيود دولية على الدول الصغرى التي تتخذ قرارات وسياسات داخلية قد لا ترضي تلك الكبرى. وهذا ما يفسر حقيقة أن العالم يواجه استعماراً حديثاً لكنه من نوع مختلف، وانه لم يعد للدولة دور بارز وبالتالي لا يمكنها استخدام سيادتها كما كان في السابق حيث الاحترام والمساواة بين الدول بموجب الاعتراف بأنها دولة مستقلة ذات سيادة. وهذا يقود للتساؤل هل بالفعل أنتهى دور الدولة القومية وتهددت سيادتها بالزوال؟ هذا ما سنجيب عليه لاحقاً. إلا أنه ومن الواضح أن النظام العالمي الجديد قد غير من وضع الدولة في جميع المجالات بما في ذلك الحرية التي كانت تتمتع بها في شئونها الداخلية.

التغيرات على المستوى الاقتصادي:

إن أكثر ما يميز الاقتصاد في النظام العالمي الجديد هو ظاهرة العولمة والتي ظهرت تجلياتها السياسية على وجه الخصوص بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. ⁽¹⁾ حيث شاع استخدام لفظ العولمة في العشرة سنوات الأخيرة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، على الرغم من أن عناصرها الرئيسية المتمثلة في زيادة تبادل وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار والمعلومات قد عرفت منذ زمن بعيد. والعولمة عبارة عن ظاهرة متعددة تشمل تسارع معدل التجارة الدولية وتدفق العمالة ورأس المال والتكنولوجيا فضلاً عن زيادة معدل انتقال الأفكار وأنماط الحياة. ⁽²⁾ وللعولمة آثارها السياسية الكبيرة والمتصاعدة حيث أن الاقتصاد هو القوة المحركة للسياسة الدولية.

إن التجليات الاقتصادية للعولمة تظهر أساساً في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية ووحدة الأسواق المالية وزيادة المبادلات التجارية وتبرز بوضوح من خلال عمل التكتلات الاقتصادية ونشاط الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويرى السيد يس أن عمل هذه المؤسسات يدار بواسطة الدول العظمى ذات الدخل القومي المرتفع عالمياً وهي في رأيه الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا والاتحاد الأوروبي. فقد أدت عولمة الاقتصاد إلى كثير من التطورات خاصة في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي ما حدا بكثير من الدول وخاصة النامية لتصحيح اقتصادياتها باتباع سياسات إصلاحية مالية لتجنب أية خسائر قومية. ومن هنا بدأ تأثير عولمة الاقتصاد على الدول، نتيجة لتنامي الدور الاقتصادي الذي باتت تلعبه المؤسسات والشركات دولية النشاط، حيث حدث نوع من التراجع في دور الدولة في الإشراف على اقتصادياتها اثر سرعة تخطي الحدود. ⁽³⁾ وهناك رأي يقول إن الثورة المالية ووجود عالم بلا حدود يحملان شيئاً من تنازل الدولة عن سياساتها المالية، كما أن

(1) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي 1798-1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 81.

(2) السيد يس، مصدر سابق، ص 29-62.

(3) بول كنيدي، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، الاردن، دار الشروق، 1993، ص 174.

تخطي حجم المبادلات في سوق الأوراق المالية اليومية للنواتج القومي الاجمالي للكثير من الدول يفقد حكومات تلك الدول ووزارات المالية فيها السيطرة على نظمها. ⁽¹⁾ فبالرغم من تعاظم دور الدولة في الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين فان تيار العولمة الذي لازمه الانفتاح الاقتصادي الكبير قد أدى إلى انحسار دور الدولة وارثها التاريخي فيما يخص الاقتصاد في العقود الأخيرة من نفس القرن. ⁽²⁾

فالتحديات التي ظهرت في النظام العالمي الجديد عبارة عن مهددات للدولة من حيث سيادتها وأيضاً نفوذها الدولي.

عموما نجد أن تعدد القوة واختلاف معاييرها يؤثر على مسار العلاقات الدولية من الناحية السياسية. ويرى هانس موغانثو أن المعيار للدول التي تمتلك القوة في نهايات القرن العشرين، هو احتكارها للموارد الضرورية للاقتصاد المتقدم. ⁽³⁾ ولذا شهد العالم في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحالي تغيرات في إدارة الصراع حيث أدى التنافس على امتلاك القوة الاقتصادية إلى تغيير السياسات تجاه دول العالم وأصبحت الدول التي تمتلك أكبر حصص في المؤسسات الاقتصادية والمنظمة الدولية هي وحدها القادرة على وضع واتخاذ بل وفرض القرارات الدولية بالتالي لا يمكن فهم السياسة الدولية بمعزل عن الاقتصاد العالمي. فالنظام العالمي الجديد هو كما يراه بعض علماء الاجتماع هو عبارة عن نظام اقتصاد عالمي. ⁽⁴⁾ ويذهب آخرون إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الجماعة الأوروبية واليابان كقوة اقتصادية جديدة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية يوضح اتجاه النظام الدولي في الوقت الراهن إلى تنظيم نفسه اقتصاديا على نحو أسرع مما يقوم بتنظيم نفسه سياسيا. ⁽⁵⁾

(¹) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مصدر سابق، ص 61.

(²) Robert O. Keohane, Joseph S. Nye, Power & Interdependence, Harper Collins Publishers, 1989, p 13

(³) عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985، ص 17

(⁴) زكي العايدي وآخرون، ترجمة سوزان خليل، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، القاهرة، سيناء للنشر، 1994، ص 25.

(⁵) نادية محمود مصطفى، ماهي العلاقات الدولية؟ اسلام اون لاين.نت، مفاهيم ومصطلحات، ص 1-3.

مهما تكن القوة عسكرية، سياسية او اقتصادية فانها ت نقشل في الأساس في إدارة التعاون والصراع الدوليين، فالقوة بمعنى السيطرة أو القدرة على السيطرة لا تتغير بل تتغير عناصرها وطرق استخدامها وتأثيرها في المجتمع الدولي وفق متطلبات كل مرحلة من مراحل تطوره. حيث نجد أن تعدد الاقطاب أو ثنائيتها أو أحادية القطب تتوقف على نوع القوة عسكرية كانت او اقتصادية ونرى أنه لا يوجد انفصال بين النوعين بل يعملان سويا من أجل تحقيق أهداف وسياسات تصب في مصلحة الدولة التي تمتلك القوة وتستخدمها.

من الملاحظ أن التطورات التي حدثت في العقود الأخيرة نتيجة للتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات جعلت من النظام الدولي أكثر تداخلا وتفاعلا الأمر الذي قاد إلى النظرة السائدة حاليا حول أن جميع العلاقات بين الدول تعد علاقات في إطار ذلك النظام نسبة للتداخل المتزايد والذي دفع التحليلات المعاصرة للاهتمام بموضوع الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية والذي ظل شائع الاستخدام لوصف حالة النظام العالمي الجديد، والذي ينظر إليه الكثير على أنه ظاهرة تخطي الحدود وضعف دور الدولة لصالح مؤسسات دولية النشاط.

أصبح الاعتماد المتبادل السمة الأساسية المميزة للمجتمع الدولي في الآونة الأخيرة وتعتبر نظرية الاعتماد المتبادل المرتكز الأساسي للنظريات التعددية. وإذا كانت صور سياسات القوى قد عكست خبرة النصف الأول من القرن العشرين وحتى السبعينات، فإن الربع الأخير منه قد أفرز تغيرات هيكلية في السياسات الدولية يترتب عليها عدم ملائمة دراستها من منظور سياسات القوى.

إن العامل الأساسي في التطورات الأخيرة في النظام العالمي الجديد هو الدور الكبير للشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والاتحادات والنقابات والمؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ما قلل من دور الدولة في السياسة الدولية، حيث أصبحت تلك القوى العابرة للحدود تلعب دورا أكبر من الدول في الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية ونتج عن ذلك بروز موضوعات جديدة أحدث تحولا في النظام الدولي المعاصر تحت تأثير قوى الاعتماد المتبادل الدولي المعقد.⁽¹⁾

(1) عمرو عبد الكريم، مفهوم العولمة، مفاهيم ومصطلحات، اسلام اون لاين،نت، ص 1-3.

وقد ارتبطت ظاهرة الاعتماد المتبادل بالعولمة ذلك المفهوم الذي استخدم لوصف جميع العمليات التي تكتسب بها العلاقات الاجتماعية نوع من عدم الفصل "سقوط الحدود" نسبة لزيادة وسرعة معدل تفاعل البشر وتأثرهم ببعضهم البعض.⁽¹⁾ وإذا كانت العولمة تعني تخطي حدود الدول فإن الاعتماد المتبادل يعني في الوقت نفسه سرعة تأثر الدول بما يحدث في دول أخرى خاصة الدول العظمى حيث تؤثر الأزمات الاقتصادية في الدول الكبرى على بقية دول العالم بل وتصبح أزمة عالمية بعد أن كانت داخلية. إن أهم ما يميز الاعتماد المتبادل هو الأثر المترتب على الطرفين حيث يحدث ذلك عادة نتيجة دخول طرفين أو أكثر في معاملات نحو التجارة والسياحة والاتصالات وحركة الأفراد وغيرها وقد وضح بأن المعاملات العالمية تتضاعف كل 10 سنوات ما يعطي الأهمية للتحويلات التي تحدث في العالم.⁽²⁾ ولا يشترط في التبادل منفعة محددة كما أن الأثر قد يكون إيجابيا أو سلبيا، ففرضية الاعتماد المتبادل تركز في الأساس على أن الآثار الناجمة عن تفاعل دولتين أو مجموعة من الدول أيا كان هذا التفاعل تعاونيا أو صراعيا، تؤدي إلى إحداث تغيرات في أطراف أخرى. فالاعتماد المتبادل هو شكل من السياسات يقتضي وجود دول أو فاعلين يدخلون في علاقات فيما بينهم وبناء على ذلك يكون لكل منهم القدرة في التأثير على الآخر بشكل واضح.

وفي ذلك يرى البعض أن الإضطرابات الناجمة عن التغيرات في الدول العظمى ذات أثر ينتقل إلى جميع الدول، وقد جاء التركيز الأكبر مع بداية الظاهرة، على العوامل الاقتصادية، ويستند أصحاب هذا الرأي على انهيار نظام بريتون وودز، اثر انتهاء العمل بصرف الدولار مقابل الذهب وذلك في النصف الأول من سبعينات القرن العشرين والذي كان سببا في الكساد العالمي آنذاك. ومؤخرا ظهرت آراء تقول بأن التغيرات التي تحدث في الدول الصغرى أصبحت ذات تأثير على الدول العظمى وتستدل بأن الحركات السياسية داخل بعض الدول ذات أثر فاعل في الاستراتيجية

⁽¹⁾ Robert O. Keohane, Joseph S. Nye, Ibid. p 10

⁽²⁾ روبرت د. كانتوري، ترجمة أحمد ظاهر، السياسة الدولية المعاصرة، مركز الكتب الأردني، 1989، ص 86.

الدولية. (1) مثال تأثير انهيار نظام الشاه في إيران في 1979 وأثره على أحداث تغيرات في الشرق الأوسط تغيرت على أساسها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط إضافة إلى حرب الخليج الثانية والتطورات التي انتهت باحتلال العراق، إضافة لما يحدث حالياً في العالم العربي وأفغانستان وغيرها من الدول التي ظهرت فيها مجموعات ذات مطالب معينة، أصبحت تهدد السلام العالمي من خلال تطور مفهوم الإرهاب والحرب عليه. ولذلك يرى العديد من الباحثين في مجال العلاقات السياسية الدولية أن الاعتماد المتبادل لا يقتصر فقط على المجال الاقتصادي كما ساد الاعتقاد، لكنه يشمل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والثقافية وهذا ما يعرف "بالبعد الوظيفي" في التوافق الدولي، كما أنه يحدث في جميع المستويات المحلي والإقليمي والعالمي وهذا يعرف "بالبعد الجغرافي". (2) وفي الوقت الحالي أصبح لأي تغير محلي أو إقليمي أو عالمي وفي أي من المجالات، أثر في النظام العالمي ككل وهذا يفسر نظام التفاعلات داخل النسق الدولي حيث أن أي تغيير يطرأ على جزء منه ينعكس على بقية الأجزاء فيه. وخير مثال لذلك انهيار الاشتراكية وظهور نظام عالمي جديد أحادي القطبية سيطر على جميع أجزاء العالم بما في ذلك تغيير الأنظمة الحاكمة في بعض الدول بواسطة تدخل دول كبرى (العراق) أضف إلى ذلك تفاقم الحروب الأهلية والصراعات الداخلية خاصة في أفريقيا والتي عجزت الحكومات المحلية عن حلها ما قاد لتدخل القوى العظمى في شئون الدول التي تعاني من تلك الصراعات وخير مثال لها يحدث في السودان.

إن أهم مقومات العلاقات الدولية في ظل الاعتماد المتبادل هو عملية التأثير والتأثر إضافة إلى مدى درجة الحساسية للتأثر أو القابلية للحدث وهذا يتوقف على قوة الدولة من الناحيتين السياسية والاقتصادية فكلما كانت الدولة قوية وتمتلك العديد من الخيارات كانت حساسيتها أقل تجاه الآثار الناجمة عن التغير الذي يحدث في طرف ما، أما إذا كانت ضعيفة وذات خيارات أقل نجدها دائماً أكثر عرضة للتأثر

(1) احمد يوسف، محمد زيادة، مصدر سابق، ص 15.

(2) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مصدر سابق، ص 7.

بالأحداث ومثال لذلك دول الخليج العربي التي تعتمد على النفط كمصدر وحيد لاقتصادياتها، إضافة إلى ضعف الوزن الدولي للدول الصغرى التي أصبحت في ظل النظام الدولي الحالي عرضة للتدخل في شئونها الداخلية كما أنها لا تستطيع المشاركة في القرارات الدولية والتي غالباً ما تكون ضدها لصالح القوى الكبرى. ومهما تكن من آثار واضطرابات خارجية تؤثر على جميع الدول فإن الاختلال في العلاقة بين الموارد والحاجات واستحالة العزلة، فقد أدى كل ذلك إلى حتمية الدخول في علاقات الاعتماد المتبادل على جميع المستويات والقطاعات وقد انعكس ذلك جلياً على دور الدولة وسيادتها داخلياً وخارجياً. اقتصادياً نجد الاعتماد المتبادل قد ارتبط بالعولمة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي بصورة واضحة مؤخراً.

استخدم لفظ العولمة حديثاً وتفهم بأنها التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الانسانية في انتقال السلع ورؤوس الأموال والأشخاص والمعلومات والقيم.⁽¹⁾ وهي في الحقيقة نتاج للتقدم التكنولوجي بدأ من الآلة البخارية والتلغراف إلى عالم الكمبيوتر وكان ذلك عاملاً حتمياً في تطور العلاقات الدولية والاعتماد المتبادل والعولمة نفسها.⁽²⁾

إن أهم ما يربط بين العولمة والاعتماد المتبادل هو ارتباطهما بالشركات العابرة للقوميات حيث برز مصطلح العولمة في المقام الأول ليشدد على أهمية التحول نحو الاقتصاد السياسي الموحد للشركات متعددة الجنسيات. وهي مرتبطة بالنمو الكبير في التجارة العالمية والانفتاح الاقتصادي، لذلك لا يقوم الاعتماد المتبادل إلا في ظل العولمة التي أدت إلى تخطي الحدود الإقليمية للدول عبر شبكات الاتصالات الضخمة والتطور التقني العالي والهائل الذي غطى جميع المجالات، حيث أصبحت التجارة والأمن والمال والمعاملات تلعب دور مختلف في

(¹) احمد ثابت، العولمة والخيارات المستقلة "مقال"، مجلة المستقبل العربي، 240، فبراير 1999، ص 6.

(²) Chris Brown, Understanding International Relations, New York, St. Martin's Press, 1997, p 43

الترابط فيما بينها ما أظهر الاعتماد المتبادل السياسي المعقد الذي يبدأ من هذه الاختلافات في العلاقات الدولية.⁽¹⁾

كانت للعولمة آثارها في الإصلاحات الحكومية التي تبنتها الدول خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وكان هذا أول تحدي تواجهه الدولة القومية. حيث كان لزاماً عليها الدخول في مسائل تحرير التجارة ودمج الاقتصاديات المحلية في الأسواق العالمية، وشهدت هذه الفترة تطوراً في مجال العولمة حيث أسفرت جولة الأورغواي في مفاوضات "الجات" عن اتفاقيات دولية تدشن مرحلة جديدة من مراحل تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات وتحرير حركة رؤوس الأموال من دولة لأخرى.⁽²⁾ ومن هنا بدأ الحديث عن ضعف الدولة في إشرافها على اقتصادها الداخلي حيث أصبحت محكومة بحركة الاقتصاديات العالمية في ظل العولمة. ويرى العديد من الكتاب المعاصرين بأن ظاهرة العولمة هي بداية عولمة الانتاج والرأسمال الانتاجي وقوى الانتاج الرأسمالية وعلاقاتها أيضاً ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله وبهذا تعني رسملة العالم.⁽³⁾ ويرى آخر بأنها "خضوع العالم لقوى السوق العالمية ما يؤدي لاختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدولة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات.

إن أبرز سمات العولمة تتركز في انحسار الحدود القومية وسيادة القوى الاقتصادية الأخرى في الإشراف على سياسات الدول، ليست الاقتصادية فحسب بل في العديد من المجالات التي كانت في السابق تديرها الدول والحكومات. يمكننا القول إن الاعتماد المتبادل يستمد قوته من العولمة حيث أصبح من الصعب أن تكتفي دولة ما ذاتياً مهما ملكت من موارد ومن هنا جاءت حتمية التعاون والتبادل الدولي، الذي أصبح أهم سمات العولمة والنظام العالمي الجديد، حيث اتجهت الحكومات إلى الانفتاح وإزالة القيود الجمركية عن طريق الاتحادات

(1) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مصدر سابق، ص 9.

(2) سمير أمين، محمد عابد الجابري وآخرون، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998-2000، ص 26.

(3) المصدر نفسه، ص 412.

والتكامل واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف، وأصبحت المنافسة هي التي تحكم قوى السوق وفقا لجودة الانتاج. وفي ظل هذا الوضع كانت الدول الصغرى أكثر المتضررين من ظاهرتي الاعتماد المتبادل والعولمة بسبب أنها لا تزال تعاني من هياكل اقتصادية ضعيفة ولا تتماز صناعاتها المبتدئة بالجودة، بالإضافة إلى تدهور قطاعاتها الزراعية وغيرها من المشاكل التي أدت بدورها إلى ضعف وزنها السياسي الدولي بالإضافة إلى أنها تعاني من الخلافات بين أنظمتها السياسية الأمر الذي جعل محاولات التكامل فيما بينها فاشلة لحد ما حتى الآن. حيث يتمثل جوهر عملية العولمة في سهولة حركة الأفراد والسلع والمعلومات بين الدول وهي بذلك تعد عاملا هاما في تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي. ومع التطور الدولي في القرن العشرين أصبح الاقتصاد الكوني المتكامل يحل محل الاقتصاد المحلي تدريجيا وأصبحت الوظائف السياسية تتحكم فيها مؤسسات دولية ذات اقتصاد سياسي موحد كانت سببا في ظهور العولمة، وكان ذلك بمثابة اندفاع المجتمع الدولي نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية.⁽¹⁾

ومع تطور ظاهرتي العولمة والاعتماد المتبادل وسرعة تأثير الإضطرابات الاقتصادية على دول العالم، ظهر الحديث عن أهمية الأمن القومي والذي وضع كأساس لعملية الاعتماد المتبادل التي ابتدعها خبراء الأمن القومي الأمريكي أمثال هنري كيسنجر وروبرت كوهين وقد عرفوا بآباء نظرية الاعتماد المتبادل. هذا يوضح ارتباط مسائل الأمن والمصالح القومية بتلك الظاهرة الأمر الذي قاد لتغيرات سياسية كبرى في النظام العالمي الجديد كان أبرزها التأثير على دور الدولة القومية. وقد كان لظهور الصين واليابان كقوتين اقتصاديتين منافستين لقوة الاقتصاد الأمريكي، وظهور قوى اقتصادية جديدة أخرى مع ازدياد الحديث عن الصناعات التي تهدد البيئة وظهور موضوعات مثل تغيرات المناخ ضمن الأجندة السياسية الدولية كل ذلك كان له أثره على السياسة الدولية وتعدد الفاعلين على المستويين الاقتصادي والسياسي، جميعها عوامل أفرزت النظام العالمي الجديد الذي

(1) عبد الله الشيخ سيد احمد، الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات احتواء الحركات الاسلامية، الخرطوم، د.ت، ص 75.

في ظلّه ضعف دور الدولة في الإشراف على الاقتصاد وتركه لمؤسسات أخرى خارج الدول، بل ضعف دورها السياسي مؤخرًا، حيث أصبحت تلك القوى الجديدة تلعب دورًا كبيرًا ومؤثرًا في الاقتصاديات والسياسات الدولية وهذا ما دفع الباحثين للحديث عن عولمة الاقتصاد وتلاشي الحدود وانتهاء دور الدولة القومية.⁽¹⁾

مثلما كان للتطور الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين أثرًا على تغير الاقتصاد الدولي فقد تبعه أيضًا أثر على السياسة الدولية خاصة فيما يتعلق بموضوعات الصراع وتوازن القوة والسياسات الخارجية للدول في ظل العديد من المتغيرات.

لقد شهدت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية تبدلًا جذريًا في النظام الدولي نتيجة لتغير ميزان القوة من نظام متعدد ساد في أوروبا لفترة طويلة من الزمان إلى نظام ثنائي القطبية تنزع منه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

ويعد مفهوم ميزان القوة أحد أقدم المفاهيم التي جذبت المهتمين بمجال العلاقات الدولية ويقصد به "الابقاء على حالة من حالات التوازن الدولي بحيث لا تستطيع أي دولة أو أكثر أن تهاجم ما عداها من غير سبب مقبول. أي الابقاء على الوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين".⁽²⁾ وأول اعتراف رسمي بهذه الفكرة كان معاهدة أوترخت عام 1713 حيث استهدفت تقسيم الممتلكات الأسبانية بين اسرتي البوربون الفرنسية والهابسبرج النمساوية بهدف استعادة التوازن الأوروبي.⁽³⁾

وقد تزامنت تلك الأحداث مع ظهور الدولة القومية الحديثة لذا نجد أن مفهوم توازن القوى هو أحد المفاهيم التي ظهرت مع الدولة القومية الحديثة بل جاءت من أجل الحفاظ على سلامة الدول ومنع الصراعات. ويرى Vattel أن ميزان القوة هو الحالة التي لا تكون فيها لدى أي دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول.⁽⁴⁾

(1) ممدوح مصطفى محمود، مصدر سابق، ص 2.

(2) المصدر نفسه، ص 85.

(3) ممدوح مصطفى محمود، مصدر سابق، ص 98.

(4) Robert O. Keohane, Joseph S. Nye, Ibid. p 11

إذن كيف يمكن النظر إلى مفهوم توازن القوة في النظام العالمي الجديد وأثره على السياسة الدولية، حيث ساد العالم شكل من عدم التوازن نتيجة سيطرة القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كانت القوة العسكرية هي أساس السيطرة قبل الحرب العالمية الثانية حيث قام الاستعمار على الغزو والاحتلال باستخدام القدرات العسكرية. وكانت نتائج الحرب تأتي على أساس الربح والخسارة "النصر والهزيمة" وقد امتد هذا التصور التقليدي الواقعي حتى الحرب الباردة. وقاد إلى أن رأى البعض أن توازن القوى التقليدي كان سببا في الحفاظ على استمرار الدولة القومية كقوة مركزية في الشؤون العالمية.⁽¹⁾

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نجد أن هناك رؤية بأن عصر ما بعد الحرب قد شهد تغيرات وتحولات راديكالية حول عناصر واستخدامات ومؤثرات القوة.⁽²⁾ وإذا ساد الاعتماد العسكري المتبادل في فترة ما بعد الحرب، نتيجة للتنافس العسكري بين القوتين العظميين وما صاحبه من الخوف المتبادل من احتمالات التدمير المؤكد، فإن فترة ما بعد الحرب الباردة وانهار النظام ثنائي القطبية قد شهد نوع آخر من السياسات الدولية التي لم تعد تعتمد على مفهوم التوازن. واتسم النظام الدولي الجديد في ظل أحادية القطبية بالسيطرة من جانب واحد على السياسات الدولية ما أفرز بدوره سيطرة على المنظمات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية أيضا، وبصورة أوضح أحدثت التغيرات في النظام العالمي الجديد أسلوب جديد في التعامل مع الدول قل ما يلتزم بالمواثيق الدولية التي وضعت في السابق لحماية الدول. كما تغيرت مفاهيم كيفية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وطرق التطبيق أيضا. ويظهر ذلك بوضوح في السياسات الخارجية للدول في ظل الاعتماد المتبادل، وبخاصة السياسات الأمريكية تجاه دول العالم فيما يتعلق بالأقاليم التي تشهد صراعات مثل شمال شرق آسيا بسبب الأزمة النووية الكورية الشمالية، والشرق

(¹) Ibid. p 11

(²) عبد الله الشيخ سيد أحمد، مصدر سابق، ص 56.

الأوسط بسبب تصاعد ظاهرة الإرهاب، وأفريقيا بسبب الصراعات الداخلية وقوانين حقوق الإنسان وغيرها.

فإذا ما نظرنا لفترة الحرب الباردة نجد أن سياسات الدول العظمى تجاه الدول الأخرى قد خضعت لمفهوم توازن القوى وسياسات الإحتواء واللجؤ دائما للأمم المتحدة لإيجاد حلول دبلوماسية تمنع وقوع الحرب. أما في الوقت الحالي فقد حدث تغيير في تلك السياسات التي أصبحت من شأنها حماية مصالح الدول الكبرى على حساب الدول الصغرى والتي تعاني من العجز في مواجهة التحديات الدولية وحل مشاكلها الداخلية ما فاقم من مشاكلها وأضعف دورها المحلي والإقليمي والعالمي. وأبرز مثال لذلك التدخل المباشر في الخليج العربي والذي انتهى باحتلال العراق حيث كان السبب الرئيسي لهذا التدخل هو حماية المصالح الأمريكية في المنطقة. ونجد أن هذه الفكرة سادت من قبل ابان الحرب الباردة وتساعد الصراع بين القوتين العظميين آنذاك في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط. وقد نادى خبراء الأمن القومي وقتها بضرورة السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي ومحاولة حمايتها بشتى السبل حتى ولو أدى ذلك لاستعمار البلاد النفطية. ⁽¹⁾ وهذا ما قامت عليه السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خاصة في ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه منفردة وسوف نتناول هذا بصورة أوسع في المبحث القادم الذي يتناول وضع الدولة في النظام الدولي الحالي ومدى تأثيرها بالسياسة الخارجية في ظل الاعتماد المتبادل.

(1) على عودة العقابي، مصدر سابق، ص 224.

المبحث الثالث:

الدولة في النظام العالمي الجديد:

إذا نظرنا للدولة في النظام الدولي الجديد نلاحظ التغيرات التي طرأت على دورها مقارنة بتطوراتها بعد الحرب العالمية الثانية وأهم التغيرات التي طرأت عليها قد ظهرت في شكل الاتحادات الدولية الإقليمية مثال الاتحاد الأوروبي واتحاد دول جنوب شرق آسيا إضافة إلى المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والاتحاد الأفريقي وغيرها. أما مسألة التكامل الدولي والتي تحققت في الاتحاد الأوروبي فقد نظر إليها العديد بأنها كانت أول تجربة لتنازل الدول عن سيادتها لجهات أخرى أعلى منها. تعتبر ظاهرة الاندماج والتكامل الدولي حديثة في التفاعلات الدولية وهي عملية ينتج عنها بروز فوق قومي تنتقل إليه مسئولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية⁽¹⁾ وفي هذه الحالة تظهر مؤسسات فوق الدولة تقوم تلك الوظائف وهذا ما يفسر ظاهرة التنازل عن جزء من السيادة من أجل التكامل. كما أن فكرة الاتحاد جاءت من ضرورة التعاون من أجل القوة والحماية المتبادلة خاصة في مواجهة الأزمات والصراعات.

برزت فكرة التكامل الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية أبان الحرب الباردة ممثلة بذلك مركز وسط بين انقسام العالم إلى دول وبين فكرة إقامة حكومة عالمية⁽²⁾ وفي هذه الفترة أصبح التكتل الإقليمي إحدى السمات المميزة للمجتمع الدولي المعاصر خاصة بعد تنامي المؤسسات والمنظمات التي تهدف إلى تحقيق الوحدة الإقليمية.⁽³⁾ وقد كان لإنشاء التكتلات لاقتصادية الإقليمية أثره الواضح في رفع درجة الاعتماد المتبادل وهدم العوائق التجارية بين الدول. ودائما ما يحدث التكامل في حالات التجانس بين الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول ويهدف في الأساس

(1) عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 15.

(2) عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993، ص 255.

(3) جون هيدسون ومارك هرنندر، ترجمة طه عبد الله، عبد الله عبد الصبور محمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، الرياض، دار المريخ للنشر، 1987، ص 566.

إلى إعادة دمج الوحدات في نظام واحد، ويكون التكامل في شكل اقتصادي وسياسي وأمني، ونجد أن فكرة التكامل الأمني تنطلق من فكرة الدفاع المشترك وهذا يوضح أنه من الصعوبة أن تتمكن دولة من الدفاع عن أمنها بصورة منفردة.

أما التكامل السياسي فله شرط أساسي هو "الاعتقاد المشترك للمجموعات السياسية والاقتصادية بأن التضحية بقدر من السيادة القومية لها فوائد أكثر قيمة".⁽¹⁾ ومن الملاحظ أن التنازل عن السيادة لسلطة أعلى يكون أكثر فائدة للدولة أو الدول الأعضاء في النظام الإقليمي الموحد أو المتكامل ويظهر ذلك بوضوح في الاتحاد الأوروبي. كما أن الدول التي تعاني من العجز في تحقيق الوحدة أو التكامل نجدها ضعيفة في حالات كثيرة فيما يتعلق بالمشاكل الدولية الحالية وتجربة احتلال العراق كانت دليل واضح على عجز الدول العربية من مجرد اتخاذ قرار بشأن العراق فهي رفضت التنازل عن سيادتها لاقامة اتحاد، الأمر الذي قاد لفقدان تلك السيادة في القرارات العربية سواء منفردة أو مجتمعة.

ان ما يشجع انماط التعاون المعاصر هو الاعتماد المتبادل بين الدول نسبة لعدم قدرة الدول على القيام بأي عمل عسكري من جانب واحد إضافة لحاجة الدول لحشد الموارد لحل مشكلات متبادلة كنقص الغذاء وعدم كفاية الطاقة.⁽²⁾ لذا نجد أن الدولة في النظام العالمي الجديد قد خضعت وبصورة خارج إرادتها إلى مؤسسات أعلى منها وكانت ظاهرة الاتحاد والتكامل أكبر دليل على ذلك وقد تطورات في الآونة الأخيرة مسألة الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقيات التجارة الحرة حيث سعت العديد من الدول المتقدمة والاقتصاديات الناشئة إلى التوقيع على مثل تلك الاتفاقيات لضمان أسواق أكبر وسهولة في التبادل التجاري ومن ثم تطوير الروابط السياسية. فلم تعد السياسة الخارجية للدولة كما كانت في السابق حيث أصبحت تخضع لمدى تعاون الدول فيما بينها ومدى الدور الاقتصادي الذي تلعبه الدولة في الاقليم ومن ثم في العالم.

(1) روبرت د. كانتوري، مصدر سابق، ص 91.

(2) عبد السلام صالح عرفة، مصدر سابق، ص 39.

إن أهم ما يميز تجربة التكامل هو انها تعتمد على أدوات الاتحاد وهي عبارة عن مؤسسات وهيئات وليست سلطة الدول، حيث توجد في التكامل سلطة عليا فوق وطنية تلتزم الدول الأعضاء بقراراتها. وقد ساهمت تلك المؤسسات في أوروبا في نقل المجموعة الأوروبية من دول ذات سيادة إلى إقليم يتميز بكثافة شديدة في علاقات الاعتماد المتبادل ويحقق درجة من الوحدة الاقتصادية والسياسية. ⁽¹⁾ ونجد أن الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي حاليا يمثل خير دليل على ضرورة تنازل الدول عن سيادتها لسلطة فوق قومية. فالاتحاد الأوروبي اليوم يتخذ جميع قراراته الدولية بصورة موحدة بل أصبح أهم وأكبر وأقوى كتل في العالم من جميع النواحي.

أما التغيرات الأخرى التي طرأت على وضع الدولة في النظام العالمي الجديد، فيمكن ملاحظتها من خلال الاختلاف في دور الدولة عند المقارنة بين الدول الكبرى والدول الصغرى وخاصة في مسألة السياسة الخارجية والقرارات الدولية حتى تلك التي تصدر عن الأمم المتحدة.

الدول الكبرى في النظام العالمي الجديد:

لقد تغير الدور الذي يلعبه الدول الكبرى في العلاقات الدولية، فبعد أن كانت السياسات الخارجية للدول الكبرى تصب في إطار التعاون وخلق توازن على الأقل، أصبحت مسألة حماية المصالح القومية والأمن القومي أكثر جدلا، خاصة بعد انهيار نظام التوازن الدولي، وأصبحت السياسات الأمريكية تجاه جميع دول العالم تتطرق من مفاهيم جديدة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الموضوعات التي تتناولها الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة بصورة أكثر تدخلا في شئون الدول الصغرى، بل وتساهم في إصدار قرارات بشأنها تحت مظلة الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى، بالإضافة إلى سيطرتها على العديد من الاتفاقيات الدولية وإجبار الدول على التصديق عليها أو مواجهة العقوبات، خاصة تلك المتعلقة بشئون المرأة والطفل.

إن المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية منذ انهيار المعسكر الاشتراكي ودخول العالم في نظام عالمي جديد أحادي القطبية يلاحظ التغير الكبير الذي طرأ على تلك

(1) اسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص 55.

السياسة التي تركز فقط على حماية المصالح القومية الأمريكية على حساب الدول الأخرى وبخاصة الدول الفقيرة، ما قاد إلى الحديث عن مرحلة الاستعمار الجديد. لقد أثرت منذ أكتوبر 1973 وبصورة متكررة وعلى المستويات العليا في الإدارة الأمريكية الاقتراحات الرامية إلى وضع قوة عسكرية فوق الخليج العربي وقد أكدت ذلك تصريحات آباء الاعتماد المتبادل مثل هنري كيسنجر وروبرت كوهين وغيرهم⁽¹⁾ وتهدف نظرية الاعتماد المتبادل في الأمن القومي إلى عدم سيطرة الهاجس الأمني على الأجندة في العلاقات الدولية.⁽²⁾ ولذلك حدث التدخل في الخليج العربي بحجة حماية المصالح الأمريكية وحماية أمن إسرائيل كما برزت في الآونة الأخيرة مسألة الحرب على الإرهاب. والعامل الأهم في التغيرات التي تحدث أن الولايات المتحدة كقوة عظمى ومن أجل الحفاظ على مصالحها تسعى إلى تحييد بعض الدول خاصة في المنطقة العربية. فإذا ما رجعنا لتجربة حرب أكتوبر فقد تم تحييد مصر من محاولة الدخول في أي حرب في المنطقة عن طريق توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل وهذا يصب في تقيد دورها كدولة قوية في الاقليم العربي عن طريق اتقاية كامب ديفيد، وكان هذا بمثابة دليل على أن الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية تحد من سيادة الدولة وتقيد دورها السياسي على وجه الخصوص. كما أن الصداقة التي تقيمها الولايات المتحدة مع دول الخليج العربي المنتجة للنفط قد أضعفت من الدور السياسي العربي لتلك الدول خاصة تلك الموقعة على اتفاقيات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة وتلك التي توجد بها قواعد أمريكية. حيث كان لتلك العلاقة المميزة بين دول الخليج والولايات المتحدة دور في احتلال العراق حيث وضح الشرح العربي وضعف الدول العربية في مواجهة أي عدوان محتمل لأي دولة عربية. كما أن الدور الكبير والمسيطر للولايات المتحدة يظهر في تصاعد الصراع العربي الإسرائيلي وعجز الدول العربية من تحقيق أي تقدم بشأن حل الأزمة.

إن سيطرة الدول الكبرى على النظام العالمي الجديد وتهديدها لدور الدول الصغرى لا يتمثل في العالم العربي فقط بل في جميع دول العالم خاصة دول الجنوب. وإذا ما نظرنا للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن العديد من الدول ومنها العراق والسودان وكوريا الشمالية على سبيل المثال لا الحصر نجد أن الأمم

(1) عبد الله الشيخ سيد أحمد، مصدر سابق، ص 56.

(2) جهاد عودة، مصدر سابق، ص 7.

المتحدة قد أصدرت العديد من القرارات التي لا حصر لها وفي الغالب كانت لفرض عقوبات ضد الدول والتي تعتبر "دول مارقة" في نظر القانون الدولي في النظام العالمي الجديد، ليس ذلك فحسب بل أن محاكم مثل محكمة الجنايات الدولية أصبحت ذات صلاحيات دولية تسمح لها بإدانة بل والقبض على متهمي جرائم الحرب بمن فيهم رؤساء الدول، وهذا يوضح الحال الذي وصل له وضع الدولة في النظام العالمي الجديد. حتى أن مسألة إيجاد حلول داخلية للمشاكل والصراعات التي تعاني منها بعض الدول خاصة الأفريقية، قد تعذرت بسبب سيادة قوانين دولية جديدة واتفاقيات تحد من سيادة الدول وتسمح للدول الكبرى فقط بممارسة السياسة الدولية منفردة.

إن السياسة الخارجية الأمريكية قد تغيرت في النظام العالمي الجديد لتشمل نواحي كثيرة، وأصبح التركيز على مسائل التنمية وحقوق الانسان شأنًا دوليًا وليس داخليًا. وإذا ما اخذنا مسألة السلام في السودان بعد انتهاء الحرب بين الشمال والجنوب سنلاحظ الدور الأمريكي الواضح ودور المجتمع الدولي في تحقيق السلام في السودان. بالإضافة إلى القرارات التي صدرت بشأن الحرب في إقليم دارفور. ونجد أن دور الدول الكبرى من خلال سيطرتها على المجتمع الدولي لا يقتصر فقط في المناطق أو الدول التي تعاني من الحروب الأهلية، بل أيضا في الدول التي لا توجد بها صراعات مثل جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، مثلا في الثانية نجدها تفكر في كيفية تغيير مناهج التعليم مع طرحها لمسائل مثل وضع المرأة، أما في مصر فهناك الكثير من التحركات الأمريكية بشأن التنمية في مصر على سبيل المثال ومحاولة تدخل في الشؤون الداخلية مثال مسألة طائفة الأقباط ووضعهم في المجتمع المصري.

لقد اتسم دور الدول الكبرى في النظام العالمي الجديد بالتركيز على السيطرة الاقتصادية والتأثير السياسي وجاء ذلك بتسخير تلك الدول للمؤسسات الاقتصادية وشركاتها العالمية الكبرى من الناحية الاقتصادية، واعتمادها سياسيا على المنظمات الدولية خاصة التي تعمل في مجال حقوق الانسان حيث تعاضد دور تلك المنظمات من منظمات لدرء الكوارث وحل مشاكل الغذاء خاصة في المناطق التي تعاني من

الحروب إلى مؤسسات تعمل لصالح أمن واستخبارات الدول الكبرى، وقد ظهر ذلك في دور العديد من المنظمات التي عملت في العراق وفي إقليم دارفور بغرب السودان. وكل ذلك يظهر التدهور الذي عانت منه الدول فيما يتعلق بضعف سيطرتها على شئونها الداخلية وسهولة اختراق الحدود. وإذا كانت المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد أفرزت العديد من المدارس التي توصف العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى على أنها علاقة تبعية أو علاقة بين المركز والهامش. فإن النظام العالمي الجديد يحتاج إلى تفسير جديد لوضع الدولة فيه، وهنا ظهر الحديث والجدل حول سيادة الدولة حيث تحول تجميد اقتصاديات الدول الصغرى إلى تجميد سياساتها أيضا بل وصمتها الدولي نتيجة عجزها عن القيام بأي دور سياسي فيما يتعلق بالقرارات المحلية والدولية ما قاد للحديث عن تآكل السيادة. ويتضح ذلك من خلال وضع الدول الصغرى في النظام العالمي الجديد.

الدول الصغرى في النظام العالمي الجديد:

يقصد بالدول الصغرى أو دول الجنوب تلك الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وكانت تعرف في تلك الفترة بدول العالم الثالث، أما انهيار المعسكر الاشتراكي واختلال توازن القوى قسم العالم مرة أخرى إلى دول كبرى غنية صناعية وتعرف بدول الشمال ودول صغرى نامية وهي دول الجنوب. يرى جهاد عودة بأن بروز ظاهرة الدولة القومية قد أسهم في انتشار ظاهرة الحرب في العالم الثالث، الأمر الذي أسس الفصل الايديولوجي بين مفاهيم وممارسات الشمال، ومفاهيم وممارسات الجنوب. ويرى أن شرعية ممارسات الجنوب التي تأسست في مؤتمر باندونغ عام 1955 قامت على مفاهيم السيادة الشكلية.⁽¹⁾ وهذا يعني أن الدول الصغرى ومنذ فترة الحرب الباردة اتسمت بسيادة شكلية بسبب ضعف موقفها ووزنها الدولي وعلى الرغم من ممارستها لبعض من سيادتها في الفترة الماضية إلا أنها فقدت موقفها وتماسكها الذي تمتعت به ضمن مجموعة عدم الانحياز التي لم يعد لها دور بعد انهيار النظام ثنائي القطبية. وإذا كان مفهوم

(1) سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص 15.

السيادة في العلاقات الدولية يقوم على أساس تخويل الس لطة القومية في ظل نظام توازن القوى، فإن مفهوم السيادة والعلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد أصبح يقوم على احترام الشرعية الدولية وسيادة قواعد القانون الدولي. وكانت حرب الخليج الثانية أول تحدي تواجهه الدول وبخاصة الدول الصغرى فيما يتعلق بسيادتها وانتهى الأمر باحتلال العراق تحت مظلة الشرعية الدولية التي وضعت في الأساس من أجل احترام سيادة الدول والمساواة بينها بل وعدم التدخل في شئونها الداخلية. وإذا كانت السيادة الخارجية للدول تشير إلى الاستقلال الدستوري وأن القرارات التي تتخذها الدول من خلال السيادة الخارجية تعتبر قرارات رسمية وملزمة، فإنها لم تعد اليوم كذلك.

ويقول سمير أمين "بالطبع سمح انهيار الاتحاد السوفيتي وتآكل الأنظمة الشعبوية الناتجة من التحرر الوطني، لمشروع الولايات المتحدة بإعادة الانتشار بصلاية قصوى، في الشرق الأوسط وكذلك في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.⁽¹⁾

وأكثر م ا يوضح تآكل سيادة الدول وضعف أوضاعها هو انتشار الحروب والصراعات الداخلية خاصة في الدول الأفريقية، وتنامي ظاهرة الجماعات التي تطالب بالانفصال في بعض دول آسيا في الوقت الذي تسعى فيه الدول الكبرى للتوحد والتكامل، أضف إلى ذلك إن جميع الدول المتهمه بأنها دول راعية للإرهاب هي دول صغرى وتعاني العديد من المشاكل مثل أفغانستان وسوريا وغيرها من الدول العربية على سبيل المثال، وفي أمريكا اللاتينية توجد العديد من الدول التي تصنف بأنها دول تنشط في مجالات الاتجار بالبشر والمخدرات ما قاد البعض إلى تصنيف الدول الصغرى في النظام العالمي الجديد إلى أنماط من الدول حيث قسمها سعيد الصديقي إلى: دول منهارة، دول مجهرية، دول للبيع واشباه الدول.⁽²⁾

(¹) المصدر نفسه، ص 127-130.

(²) سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص 128.

لقد فاقم من ازمة الدولة في النظام العالمي الجديد ازدياد عدد الدول إلي 15 دولة جديدة نتيجة لتفكك جمهوريات الاتحاد السوفيتي في العام 1991 وهي: روسيا، اوكرانيا، بلاروسيا، استونيا، ليتوانيا، لاتفيا، تركمنستان، كازاخستان، اورزبكستان، قرغيزستان، طاجاكستان، ارمينيا، جورجيا، اذربيجان، مولدافيا.

ويرى هنري كيسنجر "أنه وفي النظام العالمي الجديد تترك الدول القومية التاريخية بأن أحجامها لا تكفي للعب دور هام في السياسة الدولية، ولذلك تسعى للتكامل أو التوحد في مجموعات حيث تشكل عدة وحدات مجموعة واحدة والاتحاد الأوروبي خير مثال لذلك. ويرى أن جميع الدول تسمى نفسها دولة قومية إلا أن مفاهيم الدولة القومية لا تنطبق على الكثير من الدول في النظام العالمي الجديد".⁽¹⁾ من الواضح هنا أن الدول الصغرى تصب في تصنيف تلك التي لا ينطبق عليها مفهوم الدولة القومية في النظام الدولي الحالي . حيث تضاعف دور تلك الدول بشكل ملحوظ في النظام العالمي الجديد. فقد تغير مفهوم الحرب، وأصبحت الجهات المسؤولة عن عدم التدخل في شئون الدول، هي التي تدير النظام العالمي الجديد بل وتصدر القرارات والقوانين التي تسمح بالتدخل في الشئون الداخلية للدول الصغرى بحجة الديمقراطية وحقوق الإنسان مثال احتلال العراق والتدخل في شئون السودان والصومال وغيرها.

ومن حيث القوة فإن قوة الدولة في النظام العالمي الجديد تعتمد على مدى تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي وتقدمها في مجال العلوم والاتصالات والمعرفة. وإذا ما نظرنا لأوضاع الدول الصغرى نجدها تعاني ضعفا في هياكلها التعليمية والتكنولوجية والتنمية لذا يعاني من الضعف في المنافسة في عملية العولمة بل تمثل العولمة تهديدا كبيرا لها خاصة فيما يتعلق بحماية مواردها وقيمتها وثقافتها. وأصبحت أكثر تأثرا بالآزمات الاقتصادية والاجتماعية، ما أضعف دورها في إعطاء الشرعية لإدارتها الداخلية وتحقيق الحد الأدنى من وظائفها التي تتمثل في حماية شعبها من المخاطر الخارجية والثورات الداخلية. وهذا هو حال الكثير من الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

(¹) Henry Kissinger, Ibid. p 22

يرى صمويل هنتغتون "أنه وبعد الحرب الباردة ولأول مرة في التاريخ أصبحت السياسة الدولية متعددة الأقطاب والحضارات، وأنه في فترة ما بعد الحرب الباردة لم يعد التصنيف بين الشعوب ايدولوجيا، سياسيا أو اقتصاديا بل ثقافيا".⁽¹⁾

هنا ضعف أيضا دور الدول الصغرى في مسألة الحفاظ على ثقافتها في وجه العولمة حيث تعاني من ضعف الاتصالات وشح وسائل الإعلام الأمر الذي يصعب معه محاولة إظهار قيمها وثقافتها وفي الوقت نفسه عجزها على الحفاظ عليها بسبب تخطي القيم للحدود عبر وسائل الإعلام التي تنامت بسبب التطور التكنولوجي، وهذا ما أفرز ظاهرة هجرة شعوب الدول الصغرى إلى الشمال بحثا عن سبل أفضل للعيش من صحة وتعليم وغيرها من الخدمات أو هروبا من تردي الأوضاع السياسية، وأكبر الهجرات التي تتم هي هجرات الكفاءات والعقول ما زاد من ضعف هياكل تلك الدول من الناحية التنموية في جميع المجالات. بالإضافة إلى ذلك فقد أدت التغيرات التي طرأت على أشكال الصراع خاصة في الجانب الثقافي إلى بروز العديد من المشاكل والخلافات الداخلية خاصة في الدول التي تضم أكثر من قومية أو التي تتعدد فيها القبائل والطوائف الأمر الذي فاقم من مشاكل الدول الصغرى وقد أكدت العديد من مثل تلك الخلافات تآكل السيادة سواء في الدولة التي تعاني من الصراعات الداخلية أو الدول الواقعة في الإقليم، على سبيل المثال عجز الدول العربية والأفريقية في مواجهة المشاكل التي تحيط بها في الإقليمين العربي والأفريقي، بل أصبح تزايد النفوذ الأمريكي في تلك الدول أمرا ملحوظا من خلال السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتجاه الدول الأفريقية.

(¹) Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon & Schuster, N.Y, London, Toronto, Sydney, 2003, p 21

الفصل الثالث

العلاقات السودانية الأمريكية

المبحث الأول:

السودان الموقع والجغرافيا السياسية:

مقدمة:

إن الحديث عن أي دولة ووضعها في العلاقات الدولية يتطلب التطرق إلى موقعها من الناحية الاستراتيجية والجغرافيا السياسية والتاريخ أيضا بالإضافة إلى التركيبة الديموغرافية وغيرها. حيث أن موقع أي دولة يعتبر أهم مقومات سياسات الدول العظمى تجاهها ونلاحظ ذلك بصورة واضحة في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وفترة الحرب الباردة. حيث كانت السياسات الخارجية للدول العظمى ولا تزال تسير وفقا لمصالحها مع التركيز على الدول التي تشكل مصادر حيوية لها. لذا سيتناول هذا الفصل دراسة العلاقات السودانية الأمريكية من هذا الجانب.

الموقع والجغرافيا السياسية:

يعتبر السودان أكبر الدول الأفريقية من حيث المساحة والعاشر في العالم وتبلغ مساحته مليون ميل مربع (حتى الحادي عشر من يوليو 2011) ويكون الجانب الأكبر من وادي النيل كما تتعدد به المصادر المائية من النيل وروافده بالإضافة إلى مياه الأمطار.⁽¹⁾

يعتبر السودان القطر الأفريقي العربي بوابة العالم العربي إلى أفريقيا وهمزة الوصل بين الإقليمين العربي والأفريقي. ويمثل موقع السودان بعدا جغرافيا وسياسا كبيرا على السياسة فيه خاصة في الآونة الأخيرة حيث الأهمية الأمنية والاستراتيجية للبحر الأحمر الذي يعتمد عليه السودان كمنفذ للعالم الخارجي مما يعرض أمنه وسلامته للمخاطر والتهديدات.⁽²⁾

(¹) انظر خريطة رقم (1).

(²) امل حسن محمد، الأهمية الجيوبوليتيكية للبحر الأحمر "ورقة" البحر الأحمر - المعطيات الاستراتيجية والمضامين الأمنية، سلسلة أوراق استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية الخرطوم، 1998 ص 2.

أضف إلى ما سبق أهمية مياه النيل ومنابعه والتي ركز عليها الاستعمار في السابق وأصبحت من جديد محط أنظار الدول العظمى حالياً، حيث يشهد الإقليمين العربي والأفريقي صراعا دوليا حادا حول أمن البحر الأحمر ومنطقة البحيرات ومن هنا نجد أن السودان يمثل من ناحية الجغرافيا السياسية مدخلا مهما لكلا الإقليمين. علاوة على أنه القطر الأفريقي العربي الأكبر بين دول المنطقة سواء من حيث المساحة أو التعدد والتنوع في القبائل والأعراق والديانات، الأمر الذي يجعله عرضة للنزاعات والحروب الداخلية من جانب، والتدخل الخارجي من جانب آخر، ومن ثم يؤثر ذلك بصورة مباشرة على مجريات الأحداث المحلية والسياسات الخارجية ما يزيد من حساسيته تجاه التغيرات بصورة كبيرة قد تهدد وضعه كدولة في ظل النظام العالمي الجديد الذي تبرز فيه سيطرة الدول الكبرى بصورة لم يسبق لها مثيل.

خريطة رقم (1-3)

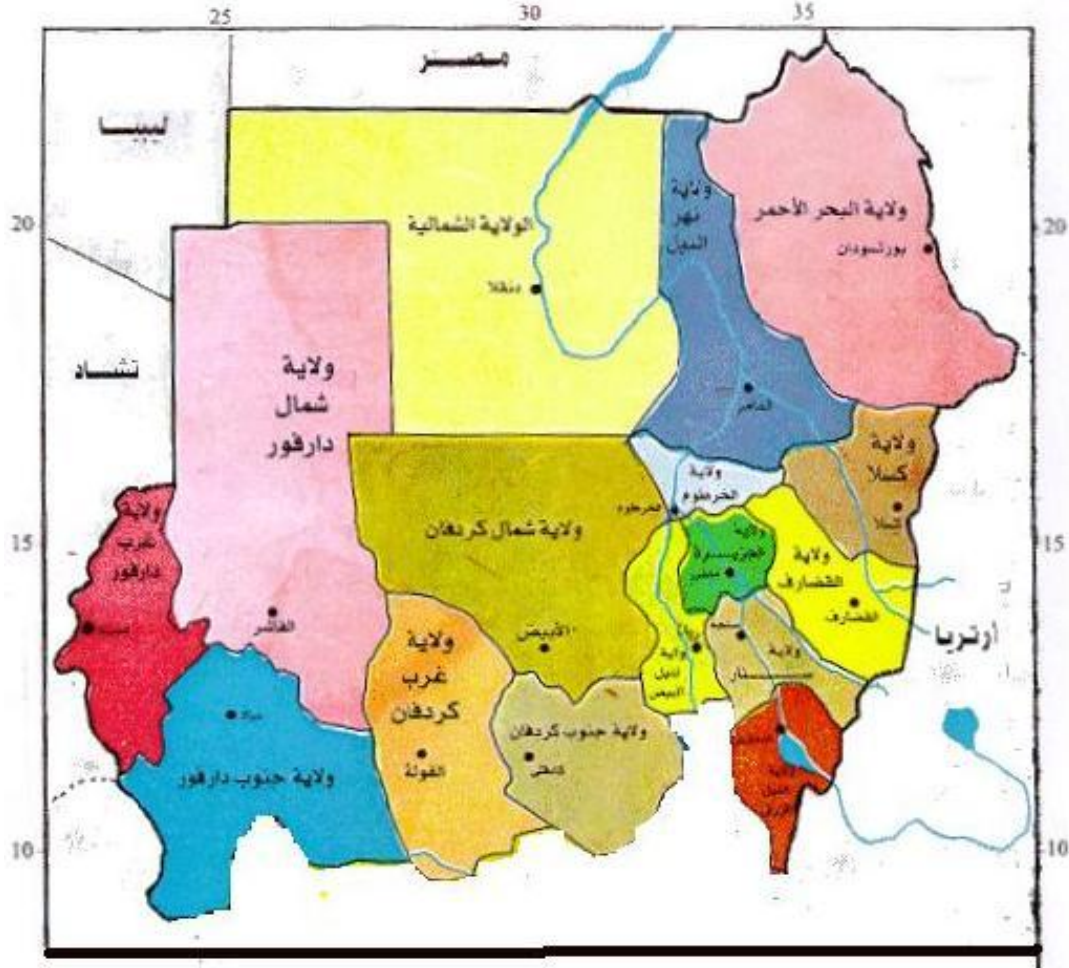
توضيح خريطة السودان قبل انفصال الجنوب جمهورية السودان



إعداد ورسم: فاروق عبد الرحيم.

المصدر: الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)

خريطة رقم (2-3)
السودان بعد انفصال الجنوب



المصدر: الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)

هناك من يرى أن الجغرافيا غالبا ما تقرر حدود الدولة السياسية وأن العوامل الجغرافية هي التي تحدد نظام الحكم في الدولة وتحدد النظم الاجتماعية ومن ثم السياسية والإدارية وكذلك تحكم تطورها، وهي التي تفسر الاختلافات فيما بينها وفقا لما يعرف بنظرية الحتمية الجغرافية أو نظرية التفسير الجغرافي للمجتمع.⁽¹⁾ وهناك من يتحدث عن النظم السياسية والجغرافيا البيئية مثل الدكتور سليمان الطماوي.⁽²⁾ من هنا يمكننا القول أن تركيبة دولة مثل السودان محددة وفقا لجغرافيته وتاريخه والتركيب السكانية التي جعلت السودان من أكثر الدول عرضة للخلافات السياسية الناتجة عن التنوع الثقافي والاجتماعي في بلد يضم مجموعات عربية وأخرى أفريقية جعلتها تختلف حتى في طريقة قبول السلطة وأشكالها المختلفة في السودان. ولم يقتصر الامر على التنوع السكاني فقط بل ان كبر مساحة السودان مع ضعف التنمية ساهم في تأجيج الصراعات الداخلية.

إن الذي يحكم وضع السودان كدولة من الناحية الاستراتيجية والسياسية هو الموقع الجغرافي والتركيب السكانية التي ترتبط ارتباط كبير بالخلافات الداخلية وتضارب المصالح الخارجية مثال الجنوب والوضع الحالي في إقليم دارفور. ويعتبر كلا من إقليم دارفور وجنوب السودان أغنى الأراضي السودانية من حيث الموارد والمصادر والمنتجات الزراعية، ما حدا بالطبع بالدول الكبرى للتدخل في الشأن السوداني.

وبما أن العوامل الجغرافية تعتبر العوامل الحاسمة تكوين الدولة وصياغة كيانها وتكييف خصائصها ومن ثم مرتكزات ومهددات أمنها ، كان لابد لنا من التركيز عليها فيما يتعلق بالصراع في السودان وعلاقة الحرب في الجنوب سابقاً وفي دارفور حالياً، ومسألة التدخل الأمريكي وتهديد سياسة السودان الداخلية.

(¹) عمر أحمد قدور، مصدر سابق، ص 319.

(²) نفس المصدر، ص 320.

وقد وتحدث عن أهمية الجغرافيا في تشكيل نظام الحكم في الدولة وتحديد نظمها الاجتماعية والسياسية و الإدارية العديد من الكتاب مثل محمد طه بدوي في حديثه عن الحتمية الجغرافية وتأثير الجغرافيا في الأحداث السياسية للدول. (1)

ولايفوتنا هنا الحديث عن حدود السودان الجغرافية والسياسية باعتبارها المؤثر الرئيسي في تشكيل الدولة وما تواجهه من تحديات في الوقت الراهن، حيث نجد ان تلك الحدود قد رسمت وفقا لتقسيم حدود الدول الأفريقية بواسطة الاستعمار أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وقد عمدت الإدارة البريطانية عند ترسيمها الحدود لكثير من الدول ومن بينها السودان دون مراعاة للعوامل الجغرافية والبشرية، ودون مراعاة لظاهرة الحدود الطبيعية بين البلاد المراد تقسيمها. (2)

كان هذا سبباً واضحاً في تداخل القبائل وحركة السكان بين حدود الدول ما فاقم من مشاكل النزاعات على المراعي والكلاء والماء كما حدث في اقليم دافور. وهنا نجد أن الحدود الغربية للسودان قد قامت بالاتفاق بين بريطانيا وفرنسا سنة 1899 حيث تبدأ المنطقة الفاصلة بين خ تقسيم بين نهري النيل والكونغو وتتبع بصفة أساسية الفاصل المائي كوسيلة لترسيم الحدود. قدور 328، وكذا الحد الشمالي الغربي بين السودان وتشاد وجزء كبير من جمهورية أفريقيا الوسطى. وكذلك الحدود الجنوبية للسودان.

في مؤتمر برلين من العام 1884 اتفقت الدول الاستعمارية الأوروبية على اقتسام مناطق النفوذ في أفريقيا (3) وكان لتقسيم الحدود وفقا لذلك المؤتمر سببا في المشاكل الحالية في الدول الأفريقية ومن بينها السودان سواء من حيث المشاكل الحدودية أو الصراعات الداخلية الناتجة عن اختلاف العرقيات والاثنيات داخل حدود الدولة الواحدة وتفسر أزمة دارفور ذلك بصورة ملحوظة، بالإضافة إلى أن تلك المشاكل الناتجة عن تقسيم الحدود الجزافي كانت وراء التدخل الحالي الذي تمارسه الدول الكبرى في شئون الدول التي خضعت للاستعمار في الماضي ولا يفوتنا في

(1) محمد طه بدوي، مصدر سابق، ص 17.

(2) عمر أحمد قدور، مصدر سابق، ص 328.

(3) المصدر نفسه ، ص 329.

ذلك استعانة الولايات المتحدة التي تسيطر على الساحة الدولية في الوقت الراهن بتلك الدول الأوروبية التي كانت تتمتع بمناطق نفوذ في القارة الأفريقية، أضف إلى ذلك أن القوة العظمى في العالم متمثلة في الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الأوروبية أصبحت تسيطر على المنظمات والمؤسسات الدولية وبخاصة الأمم المتحدة مما فاقم من أزمة التدخل في شئون الدول الداخلية وسنلاحظ ذلك بصورة واضحة في السياسة الأمريكية تجاه السودان في الفصل التالي.

السكان والاقتصاد والموارد:

السكان:

يبلغ تعداد سكان السودان حوالي 39.1 مليون نسمة وفقا لآخر احصاءات جرت في أبريل من العام 2008 منهم حوالي 8 مليون في الجنوب، و 6 مليون في إقليم دارفور⁽¹⁾. ينحدر سكان السودان من مجموعات عرقية مختلفة فالمجموعات الزنجية والحامية تشكل السكان الأصليين. وهناك قبائل أفريقية ذات علاقة بالقبائل العربية، أما المجموعات العربية فقد أتت عن طريق الهجرة التي تمت في فترات متتالية منذ القرن السابع عشر وبدأت في التمازج مع المجموعات المستقرة في شمال السودان ما أدى لتعدد وتنوع التركيبة الديموغرافية من قبائل عربية، عربية أفريقية وأخرى أفريقية خالصة. وهذا يفسر تعدد اللغات واللهجات حيث تزيد عن 600 لغة ولهجة محلية⁽²⁾، بالإضافة إلى اللغة العربية التي تمثل اللغة الرسمية، حيث يتحدثها معظم السكان مع احتفاظ بعضهم بلهجاتهم المحلية مثل البجة والهندوة والبشاريون في الشرق والنوبة في الشمال. أما الزوج يكونون القبائل النيلية في جنوب السودان والنوبة في منطقة جبال النوبة أقصى الجنوب الغربي بالإضافة إلى قبائل الاستوائية في جنوب السودان أيضا. أما قبائل الفور والداجور فنجدهم في ولاية دارفور. أما القبائل العربية تتمثل في القبائل التي تقطن شمال السودان بالإضافة إلى قبائل كردفان. وبما أن الغالبية من السكان ينتمون إلى المجموعات العربية نجد أن اللغة

⁽¹⁾ السودان ويكيبيديا الموسوعة الحرة <http://ar.wikipedia.org>

⁽²⁾ السودان ويكيبيديا الموسوعة الحرة <http://ar.wikipedia.org>

العربية على اللغة الرسمية كما أن غالبية السكان يدينون بالإسلام ويتمركزون في شمال وشرق ووسط وغرب السودان أما المسيحية فتتمثل 17% وهناك مجموعات غير دينية في الجنوب ومناطق في جبال النوبة.⁽¹⁾

الاقتصاد والموارد الطبيعية:

يعتبر السودان من أكبر الاقطار التي تعتمد على الزراعة اعتمادا رئيسيا حيث تمثل الزراعة 80% من نشاط السكان وتشكل الصادرات الزراعية 90% من صادرات السودان الكلية وتساهم بحوالي 34% من إجمالي الناتج المحلي السوداني. وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 200 مليون فدان⁽²⁾. وبجانب الزراعة تساهم قطاعات اخرى في الاقتصاد السوداني أهمها الثروة الحيوانية حيث يمتلك السودان أكثر من 130 مليون رأس من الثروة الحيوانية⁽³⁾ بالإضافة إلى الثروة السمكية في المياه العذبة والبحر الأحمر.

وقد أدى اتساع مساحة السودان إلى تعدد أقاليمه المناخية أضف إلى ذلك خصوبة أراضيه ما جعله أرضا لمختلف المنتجات الزراعية التي تختلف من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ما جعل السودان سلة غذاء العالم وهذا ينصب أيضا ضمن الأهمية الجغرافية له كدولة تحتوي على كافة مقومات الحياة من مياه ومعادن وأراضي خصبة، خاصة في ظل تغير المناخ في العالم والاتجاه إلى الزراعة مرة أخرى والطاقات المتجددة التي يعتبر السودان من أغنى الدول التي تمتلك تلك الطاقات سواء الشمسية أو المائية أو طاقة الرياح.

أما الصناعة فتتمثل في الصناعات التحويلية والصناعات التي ارتبطت بالنفط بعد استغلال البترول أواخر تسعينيات القرن الماضي، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية وأهمها صناعة السكر والحبوب الزيتية. وهنا الصناعات الجلدية ومواد البناء. أما الطفرة الكبرى فقد جاءت مع استخراج الايثانول من مصنع سكر كنانة ويعتبر السودان أول دولة عربية منتجة للايثانول.

⁽¹⁾ السودان ويكيبيديا الموسوعة الحرة <http://ar.wikipedia.org>

⁽²⁾ السودان ويكيبيديا الموسوعة الحرة <http://ar.wikipedia.org>

⁽³⁾ السودان ويكيبيديا الموسوعة الحرة <http://ar.wikipedia.org>

وفيما يتعلق بالبتروول فقد زاد اكتشافه بكميات كبيرة في السودان وانتاجه من الأهمية الاستراتيجية للسودان حيث ينتج حاليا حوالي 600 ألف برميل يوميا⁽¹⁾، وقد ساعد ذلك تشجيع الاستثمار في مجال النفط ودخول العديد من الشركات الأجنبية للعمل في هذا المجال وقد وضعت الحكومة السودانية مؤخرًا النفط ضمن المرتكزات الأساسية في استراتيجيتها الاقتصادية، وقد أصبح السودان في الوقت الحالي يعتمد في صادراته على البترول وقد دخل حديثًا قائمة الدول المصدرة للبترول في العام 1999، أضف إلى ذلك المعادن التي يزخر بها السودان وبخاصة غير المستغلة التي توجد في الجنوب والغرب. حاليا هناك أنشطة مكثفة في العمل في مجال التنقيب عن الذهب في مساحات شاسعة في الشمال والشرق والأجزاء الغربية المتاخمة للوسط (انظر جدول 3-1). علاوة على كميات من الفضة، الحديد، النحاس والكروم ومعادن أخرى لم تستغل بعد ولم يتم التنقيب عنها الأمر الذي زاد من الأهمية الاستراتيجية للسودان الذي أصبح في الوقت الحالي محط أنظار وأطماع الدول الكبرى ما قاد إلى تدخلها في الشؤون المحلية ومحاولاتها المكثفة للعب دور في السلام من أجل أن تجد موطئ قدم لها، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في ذلك حيث علمت على اتباع مختلف السياسات في علاقاتها مع السودان وبخاصة في ظل انفرادها بالسيطرة على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول ميزان القوة لصالحها.

(1) السودان ويكيبيديا الموسوعة الحرة <http://ar.wikipedia.org>

جدول (1-3)
انتاج الذهب 2005-2002

السنة	الانتاجية كلغ
2002	5239
2003	5106
2004	5000
2005	3625

المصدر: www.Indexmundi.com/minerals.sd-product-gold

جدول (2-3)
انتاج الفضة 2005-2002

الانتاجية طن متري	السنة
3	2002
3	2003
3	2004
2,5	2005

المصدر: www.Indexmundi.com/minerals.sd-product-silver

أما البترول الذي أصبح يشكل 80% من جملة حصيللة الصادرات (انظر جدول 3-2) السودانية بمقدار مليارين و 450 مليون دولار في العام ⁽¹⁾، كان ايضا ضمن العوامل التي ساعدت على التدخل الاجنبي. ويقدر احتياطي النفط بمليار ومئتي مليون برميل ينتج معظمه في منطقة هجليج حيث توجد 99 بئر 50 منها في ولاية الوحدة بالجنوب وبدأ الانتاج بمعدل 150 الف برميل في اليوم وبلغ 300 الف برميل يوميا في 2003. ⁽²⁾ كما اصبح يساهم في اجمالي الناتج المحلي للبلاد بنسبة 15%. ⁽³⁾

(1) الشرق الأوسط، العدد 9157، 24 ديسمبر 2003.

(2) المصدر نفسه.

(3) منتدى التعاون الاقتصادي السوداني الروماني فبراير 2012.

جدول (3-3)

صادرات البترول من اجمالي الصادرات السودانية 2000-2005

السنة	نسبة الصادر من البترول
2000	%77
2001	%81
2002	%78
2003	%81
2004	%82
2005	%87

المصدر: صناعة النفط في السودان، منتدى التعاون الاقتصادي السوداني الروماني
فبراير 2012.

بجانب النفط والذهب والفضة يكتنز السودان العديد من المعادن أهمها النحاس، الحديد، الكروم والزنك والرخام وغيرها من المعادن التي ستسهم بصورة كبيرة في الدخل القومي كما ستساهم في التنمية، وقد ساعدت الاكتشافات المتعلقة بالمعادن في السودان على اظهار الالهية الاستراتيجية للبلاد ليس في مجال الاراضي والمياه فقط بل باعتباره بلد يضم احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية. في مجال الزراعة يعتبر السودان من اكبر الدول في العالم المنتجة لبعض المحاصيل النقدية كالقطن والسمسم والصمغ العربي (انظر جدول 3-3) كما أن الاراضي المستغلة في الزراعة تبلغ 20% من جملة الاراضي الزراعية الخصبة في السودان والبالغة 84 مليون هكتار. (1)

(1) <http://www.sudagric.govsd/index-php>

جدول (3-4)
أهم المحاصيل النقدية في السودان

المحصول	الانتاج/ طن سنويا
القطن	172,000
قصب السكر	5,950.000
الفول السوداني	980,000
القمح	168,000
السهم	318,000

المصدر: الزراعة في السودان ويكيبيديا الموسوعة الحرة <http://ar.wikipedia.org>

فيما يتعلق بالصمغ العربي نجد ان السودان يغطي 80% من الانتاج العالمي⁽¹⁾ كما يحتل المرتبة الثالثة عالميا في انتاج السمسم بالاضافة إلى ذلك يحتل مراكز متقدمة في مجال الخضر والفاكهة اقليميا ودوليا، الامر الذي يزيد من أهميته وبالتالي يدفع لمزيد من التدخل من قبل الدول الكبرى التي تسعى لمصالحها في المنطقة خاصة اذا ما وضعنا في الاعتبار مياه النيل التي تعتبر الدافع الرئيسي لأطماع القوة العظمى في منطقة البحيرات. تبلغ حصة السودان وفقا لاتفاقية مياه النيل 18,5 مليار متر مكعب، بالاضافة إلى المياه الجوفية 12,2000 مليار متر مكعب⁽²⁾ ومياه الامطار والانهار الموسمية.

⁽¹⁾ <http://ar.wikipedia.org>

⁽²⁾ <http://www.sudagric.govsd/index-php>

المبحث الثاني:

العلاقات السودانية الأمريكية:

هناك من يرى أنها علاقات متعددة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية. لقد بدأت تلك العلاقات جيدة منذ استقلال السودان في يناير 1956 حيث اعترفت الولايات المتحدة بالسودان كدولة مستقلة وظلت العلاقات جيدة وودية بين الجانبين حتى العام 1989 وسنستعرض فيما يلي كل فترة على حدا.

العلاقات السودانية الأمريكية قبل العام 1989:

بدأت علاقات السودان بالولايات المتحدة الأمريكية مع التفكير في تنفيذ سياسة خارجية تهدف لتنمية وتطوير علاقات التعاون مع أوروبا الغربية وأمريكا مجتمعة ومنفردة وفقا للأوزان السياسية والنقل الاقتصادي والعسكري لتلك الدول. فعلى السبيل السياسي كان الهدف تحريك الولايات المتحدة ايجابا نحو قضايا التحرر الوطني وقضية فلسطين. أما اقتصاديا فقد كان هناك اعتبار خاص لموضوعات التنمية والتقدم الاقتصادي إلى جانب استمرار العلاقات الثنائية مع دول المنطقة.⁽¹⁾ كان توجه السياسة الخارجية السودانية تجاه الولايات المتحدة بجانب النقل السياسي والاقتصادي، نابع أيضا من الاستفادة من التقدم العلمي والتقني الذي حققته في مختلف المجالات.⁽²⁾

استمرت العلاقات بين الطرفين بصورة جيدة ومتينة حتى العام 1967 حيث تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين السودان والولايات المتحدة على خلفية الصراع العربي الإسرائيلي. واستمرت القطيعة لحوالي اربع سنوات لتعود وتتحسن في العام 1971. شهد ذلك العام فشل الانقلاب العسكري الذي قاده الحزب الشيوعي ضد نظام جعفر نميري، وفي ذلك الأثناء تحولت أنظار السودان تجاه الغرب الرأسمالي وسعى نظام مايو لتقوية علاقاته مع الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على السلطة وكانت تلك الخطوة ضمن سياسات الاحتواء التي كانت متبعة من قبل الاتحاد

(¹) تقرير من وزارة الخارجية، سياسة السودان الخارجية 1979-1982، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر،

ب، ت، ص 52.

(²) المصدر نفسه، ص 76.

السوفيتي والولايات المتحدة ابان سيادة مفهوم توازن القوى. ورحبت الولايات المتحدة بذلك وقويت العلاقات بصورة أكبر عندما تم التوقيع على اتفاقية أديس ابابا 1972 بشأن الصراع في جنوب السودان.⁽¹⁾

تطور العلاقات من الناحية الدبلوماسية:

خلال الفترة ما بين 1979-1982 احتفظ السودان بتمثيل دبلوماسي مقيم في الولايات المتحدة وقد شهدت هذه الفترة تقدم ملحوظ على مستوى العلاقات السياسية بين الجانبين امتد إلى مجال المنظمات غير الحكومية. كما شهدت أيضا تبادل الزيارات بين المسؤولين من الجانبين فقد قام كبار المسؤولين السودانيين بزيارات إلى الولايات المتحدة أسفرت عن توقيع عدة اتفاقيات في مجالات التدريب ومد السودان باحتياجاته العاجلة من المعدات العسكرية وقطع الغيار. بالإضافة الى زيارات من الجانب الأمريكي لاجراء حوارات حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك. نتيجة لإدراك الإدارة الأمريكية بأهمية السودان الاستراتيجية واستيعابها لثقله الاقليمي في أفريقيا والعالم العربي وفعالية تحركاته في إطار الاستراتيجية الجديدة التي جاءت بها إدارة الرئيس / رونالد ريغان آنذاك، تطورت العلاقات السياسية بصورة ملحوظة بين عامي 1981-1982.⁽²⁾ وقوي دور السفارة السودانية في واشنطن مع توجيه القرار الأمريكي لخدمة قضايا السودان والاستجابة لمطالبه، وكان هناك اهتمام كبير من الجانب الأمريكي لمجريات الأحداث ذات الأثر المباشر على السودان داخليا وخارجيا، ما أقنعها بضرورة زيادة الدعم المادي والمعنوي للسودان. إلى جانب ذلك ساندت الولايات المتحدة السودان داخل الهيئات الدولية وعبر حلفائها الغربيين.⁽³⁾

وفي العام 1986 بالتحديد شهدت العلاقات توترا بسبب القصف الأمريكي للعاصمة الليبية طرابلس.⁽⁴⁾ وعادت إلى طبيعتها مرة أخرى.

⁽¹⁾ <http://ar.wikipedia.org>

⁽²⁾ سياسة السودان الخارجية، المصدر السابق، ص 77.

⁽³⁾ المصدر نفسه، ص 80.

⁽⁴⁾ العلاقات السودانية الأمريكية، وكيبديا الموسوعة الحرة <http://ar.wikipedia.org>

في العام 1988 وبعد مجئ / بوش الأب كرئيس للولايات المتحدة كانت له بيانات توضح اهتمامه بالسودان وهنا نلاحظ أن تركيزه على السودان جاء تزامنا مع التغيرات السياسية الدولية ونقصد بدايات انهيار الاتحاد السوفيتي. وربما ارتكزت سياسات / بوش الأب على خبرة سابقة له في السودان وذلك عندما قدمت الولايات المتحدة في العام 1970 مساعدات لشركات نفط أمريكية لاقامة اتصالات مع حكومة / جعفر نميري لتتم عمليات تنقيب عن البترول في السودان بواسطة شركة شيفرون، وقد كان لـ / بوش الأب دورا في ذلك. كما أنه قام بزيارة إلى السودان مطلع العام 1985 قبيل سقوط نظام الرئيس/ نميري.⁽¹⁾ وعلى الرغم من تحسن العلاقات تارة وتوترها تارة أخرى وفقا للأحداث المحلية والإقليمية، إلا أنها ومع نهاية ثمانينات القرن الماضي شهدت توترا شديدا لحد القطيعة التامة في العام 1989 على اثر الانقلاب العسكري في السودان.

تطور العلاقات من الناحية الاقتصادية:

بعد التطور الدبلوماسي الذي شهدته العلاقات السودانية الأمريكية في سبعينات القرن الماضي قررت الولايات المتحدة تقوية علاقاتها اقتصاديا مع السودان، وجاءت الفكرة من رغبة الجانب الأمريكي في الإسهام في معالجة القضايا الاقتصادية السودانية. وفي عام 1979 بلغت المعونة الأمريكية 50 مليون دولار مع تنشيط المبادلات التجارية والاقتصادية بين البلدين. وفي العام 1980 بلغ نصيب السودان من المساعدات الأمريكية 130 مليون دولار⁽²⁾، كما قدمت الولايات المتحدة للسودان مساعدات في الفترة ما بين 1977-1981 بقيمة 270 مليون دولار⁽³⁾ حيث شمل ذلك التعاون على المستويين الحكومي وغير الحكومي، كما زاد عدد الشركات الأمريكية العاملة في السودان وتعددت المشاريع المشتركة. هناك معلومات تشير إلى أن المعونات الأمريكية للسودان قد بلغت 138 مليون دولار في الفترة ما بين

⁽¹⁾ Peter Woodward, US Foreign Policy and the Horn of Africa, Reading University, UK, 2006, p. 112-113

⁽²⁾ سياسة السودان الخارجية، مصدر سابق، ص 78-79.

⁽³⁾ http://en.wikipedia.org/wiki/United_States_aid_to_Sudan

1956-1979، كما وصلت جملة المساعدات ذاتها 1,271 مليار دولار في الفترة ما بين 1980-1985⁽¹⁾ وتمثلت معظم تلك المساعدات في الاغذية.

(¹) <http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/39contents>

جدول (3-5) يوضح المعونات الأمريكية للسودان من العام 1980 - 1988
(1 مليون دولار أمريكي)

السنة	الإجمالي
1980	253.0
1983	215.6
1984	243.9
1985	350.0
1986	138.3
1987	102.6
1988	64.1

المصدر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المعونات الخارجية والقروض وسلطات تقديم القروض، وزارة الخارجية، قسم تبرير المعونات من قبل الكونغرس لتشغيل المعونات الخارجية.

كانت فرصة الولايات المتحدة أكبر عندما تفاقمت مشاكل تدفق اللاجئين ونقص الغذاء مطلع ثمانينيات القرن الماضي حيث اهتمت الولايات المتحدة بذلك واستجابت لتلك المسألة بزيادة معوناتها الغذائية للسودان، وفي العام 1981 بلغت المساعدات 135.6 مليون دولار أمريكي.⁽¹⁾

لم يكن السودان ضمن الاجندة الاستراتيجية للولايات المتحدة آنذاك إلا أنه يمكننا القول بأن مشروع المساعدات جاء ضمن تركيزها على مصالحها في المستقبل المنظور علاوة على أن السودان يمثل البوابة الجنوبية لمصر والمدخل الأفريقي للشرق الأوسط، كما قصدت من تلك المساعدات محاولات احتواء ومنع أي توسع شيوعي في افريقيا.

على الرغم من أن الولايات المتحدة قد فكرت في الاسهام في معالجة القضايا الاقتصادية في السودان في فترة الثمانينات إلا ان ذلك الاسهام لم يتعد تقديم المساعدات حيث أن المشاريع الاستثمارية لم تكن بالشكل الملموس كما حدث في دول أخرى كمصر مثلاً، الامر الذي يدفعنا للقول بعدم التركيز الأمريكي كثيراً على السودان من حيث الاهمية الاستراتيجية، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة الأوضاع الدولية نفسها، حيث كانت امريكا تركز على التنافس الشرس مع الاتحاد السوفيتي آنذاك.

العلاقات السودانية الأمريكية 1989 وما بعده:

تزامن هذا التاريخ مع تغييرين هامين على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي وقع انقلاب عسكري في السودان في 30 يونيو 1989 سيطر فيه الجيش على السلطة بدعم ومساندة الجبهة الإسلامية في السودان ورفع شعارات التغيير والمواقف المعادية للغرب. أما على المستوى الخارجي فقد حدثت تغيرات في ميزان القوة بسبب انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي ومن ثم نهاية عهد الاستقطاب الثنائي وبروز قوة أحادية الجانب تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت فيما بعد ولادة النظام العالمي الجديد فور اندلاع حرب الخليج.

(1) سياسة السودان الخارجية، المصدر السابق، ص 80.

هناك من يرى ثمة تطورات أدت إلى تغير في العلاقات الأمريكية مع السودان أهمها: أولاً: تساؤل الأهمية الاستراتيجية للسودان بالنسبة للولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي. ثانياً: عدم رضا الولايات المتحدة عن تطور السياسة الداخلية في السودان حيث أن نوايا النظام الجديد تنصب في أن يصبح السودان المركز الدولي لانعاش الحكم الإسلامي، علاوة على وقوف السودان بجانب العراق في غزوه للكويت 1990-1991 ومعارضته لأمريكا والقوة الدولية لاسترجاع الكويت.⁽¹⁾ ولم يقف الأمر عند هذا الحد في سلوك حكومة السودان المناوئ لأمريكا وتطورت الأوضاع أكثر من ذلك عندما قامت الحكومة السودانية بدعم بعض الجماعات الإرهابية حيث استضافت شخصيات في تلك الحكومة / أسامة بن لادن الذي أقام في السودان خلال الفترة من 1990-1996، وأدارت معه تلك الشخصيات بعض الأنشطة التجارية. ولم يغادر السودان إلا عندما أحست الحكومة بأنها بحاجة إلى تحسين علاقاتها مع واشنطن، وطلبت منه الخرطوم آنذاك مغادرة البلاد.⁽²⁾ كانت تلك التصرفات بمثابة أخطاء فادحة من وجهة النظر الأمريكية الأمر الذي أدى إلى قطيعة كاملة في العلاقات بين البلدين وإلى تحول كبير في طبيعة التعامل الأمريكي مع السودان خاصة في ظل السيطرة الأمريكية على مجريات الأوضاع السياسية في العالم وانفرادها بزعامة النظام العالمي الجديد، مع تقوية علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ليكون حليفها الأول، الأمر الذي أدى إلى تغيرات كبيرة طالت القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بصورة أظهرت عدم احترام سيادة الدول والمساواة بينها.

مع بداية تسعينيات القرن الماضي وفي ظل توتر العلاقات بين السودان والولايات المتحدة، اتهمت الثانية الأول بدعمه للإرهاب وإيواءه للإرهابيين مثل كارلوس وأسامة بن لادن اللذين أشارت التقارير ومختلف المصادر إلى إقامتهما في السودان، ما زاد الأمر سوءاً وتعقيداً بين الطرفين، خاصة وأن الاثنين متهمين

(¹) تمام مكرم البرازي، السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002، ص 118.

(²) Human Rights Watch, Sudan-Oil and Human Rights, Brussels, London, New York, Washington DC, Sudan, 25 November 2003, p 667

بالإرهاب وتفجير السفارتين الأمريكيتين في زائير وكينيا. إضافة إلى وجود مجموعات أخرى متهمة بالإرهاب من قبل الولايات المتحدة وأهم تلك المجموعات حركة تحرير فلسطين بزعامة أبو نضال، ودور السودان في منظمة العالم الإسلامي وظهوره كمهدد للأمن الأمريكي، ولكل تلك الأسباب ساءت العلاقات بين الجانبين لدرجة ضعف أو انعدام الوجود الأمريكي في السودان في منتصف التسعينات، ما قاد أخيرا إلى محاولات تهديد سيادة السودان بالتدخل في شئونه الداخلية وممارسة الضغوط عليه من الداخل والخارج.

في العام 1993 وصلت العلاقات إلى أسوأ حالاتها لتتوتر أكثر في العام 1994 عندما اتهمت واشنطن السودان بالتورط في تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك وقامت بإدراجه ضمن قائمة الدول الراحية للإرهاب. وفي العام 1995 اتهم السودان بتورطه في محاولة اغتيال الرئيس المصري / حسني مبارك في أديس ابابا وهنا قامت الولايات المتحدة بالتدخل في القضية وفرضت عقوبات دولية ضد السودان لعدم تسليمه ثلاث شخصيات كانت قد اتهمت بمحاولة الاغتيال⁽¹⁾ ازداد الوضع تآزما في العام 1996 عندما قام الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون بسحب السفير الأمريكي من الخرطوم ونقل طاقم السفارة ليقيم مؤقتا في نيروبي مشيرا إلى أن الارهاب يهدد المسؤولين الامريكيين هناك⁽²⁾ وجاء ذلك بعد ساعة فقط من اعتماد مجلس الامن الدولي في 1996/1/26 القرار رقم 1044 بشأن العقوبات الدبلوماسية على السودان. (انظر ملحق رقم 2). هنا بدأت الولايات المتحدة في اتباع سياسة المواجهة مع السودان بتعليق نشاط سفارتها في الخرطوم في نفس العام.

أما التطور الأكبر والذي يؤكد الهيمنة الأمريكية والتدخل السافر في الشئون الداخلية للدول هو فرض الإدارة الأمريكية لعقوبات اقتصادية وتجارية ومالية شاملة ضد السودان وذلك في العام 1997 حيث صدر القرار رقم 13067 بتاريخ

(1) تمام مكرم البرازي، المصدر السابق، ص 119.

(2) Nicolas Lemann and others, The Best American Magazine Writing 2005, New York, Colombia University Press, 2006, 87

1997/11/3 تم بموجبه منع الاستثمارات الأمريكية في السودان، وعقوبات أخرى شملت العديد من الشركات السودانية. (انظر ملحق رقم 3) وذلك بهدف تضيق الخناق عليه من الداخل.

في ذلك الحين فكرت الإدارة الأمريكية في عزل النظام في الخرطوم مع توفير المساعدات عبر الأمم المتحدة ومنظمات أخرى لما عرف بعمليات "شريان الحياة" وقد دفعت الولايات المتحدة أكثر من بليون دولار لهذا المشروع خلال تسعينات القرن الماضي.⁽¹⁾

في نوفمبر عام 1997 قال الرئيس الأمريكي بيل كلينتون "إن السودان يقوم بتحركات فوق العادة ما يمثل تهديد للأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية" وقرر ضرورة التعامل مع هذا الوضع لتقوم الولايات المتحدة في 20 أغسطس عام 1998 بضرب مصنع الشفاء للأدوية بحجة أنه يقوم بتصنيع أسلحة ومواد كيميائية تتعلق بالأسلحة النووية.⁽²⁾ وعقب الهجوم ذكر الرئيس كلينتون "إن هدفنا هو الإرهاب". في ذات العام ذكرت الإدارة الأمريكية بأن الحكومة في الشمال المسلم العربي تشن الحرب على الجنوب الأفريقي المسيحي وأنها قتلت مليوني مواطن مع تشريد 4 مليون كما وصفت الأزمة في جنوب السودان آنذاك بأنها أسوأ من الصومال والبوسنة.⁽³⁾

أما في العام 1999 فقد تمت اجازة أول قرار لفرض عقوبات على السودان كأول قرار يتخذه الكونغرس الأمريكي منذ ست سنوات، وذلك بتهمة الإبادة في الجنوب وانتهاك حقوق الإنسان.⁽⁴⁾

استمرت العلاقات بين الجانبين متوترة مع ازدياد التدخل الأمريكي في الشأن السوداني وبكافة أشكاله، ما يوضح هيمنة الدول الكبرى على الدول الصغرى ومحاولة الانتقاص من سيادتها وبخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط. وتشير العديد

(1) - Andrew J. Bacevich, American Empire-the Realities & Consequences of US Diplomacy, Harvard University press, 2002, P 110

(2) Ibid, p111

(3) Andrew J. Bacevich, Ibid, p 109

(4) Peter Woodward, Ibid, p. 120-121

من المصادر إلى أن الأجندة الأمريكية الجديدة تهدف في الأساس إلى إضعاف دول المنطقتين العربية والأفريقية وتفتيتها من أجل مزيد السيطرة التي تضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية سواء سيطرتها على المداخل والمنافذ إلى أهم الدول النفطية أو السيطرة على المصادر الطبيعية وبخاصة المياه ومنطقة البحيرات في أفريقيا. ونسبة لأهمية موقع السودان في الاقليمين العربي والأفريقي جاءت سياسة الولايات المتحدة تجاهه تماشياً مع مصالحها. وعمدت في ذلك تارة إلى محاولة الضغط على الحكومة من أجل اثباتها عن مواقفها والرضوخ اليها وتارة لجأت إلى الحوار خاصة عند تعذر وسائل الضغط.

وقد لجأت للخيار الثاني مع تغير الأوضاع الداخلية في السودان على خلفية انشقاق الجبهة الإسلامية في العام 2000 وحدث انفراج في الوضع السياسي الداخلي. جاء الانشقاق بسبب عدة عوامل تمثل أهمها في: "ازدواجية القيادة ما بين قيادة معلنة بقيادة الرئيس البشير وقيادة باطنة بقيادة الشيخ الترابي وأدت ازدواجية القيادة إلى الإنشغال عن المؤسسية والشورى ثم إلى انشقاق الحركة الإسلامية ابتداء من عام 1999م".⁽¹⁾

"الخلاف بين تياري الحركة الإسلامية كان جوهرياً نشأ في الأساس حول الإجابة عن السؤال الجوهري: ما الذي تريده حكومة الانتقال من انقلابها على السلطة. لقد بدأ مبكراً حول فترة الحكم ثم التجهيز للمرحلة المقبلة التي تأتي بـ انتخابات ديمقراطية تشارك فيها كل الأحزاب السياسية . كما ساهم تصاعد الضغوط الدولية على الحكومة في الانشقاق".⁽²⁾

أدى ذلك الانشقاق إلى لجؤ حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان للاستعانة ببعض الأحزاب المنشقة في محاولة لإظهار الرغبة في التغيير والعمل الديمقراطي، خاصة وأن النظام كان في حاجة إلى ذلك نتيجة تزايد الضغوط الخارجية عليه بالإضافة إلى توتر العلاقات مع العديد من دول الجوار وأهمها مصر. وفي أعقاب ذلك التغيير حدث نوع من الانفراج في العلاقات السودانية الأمريكية

⁽¹⁾ <http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/14/14>

⁽²⁾ <http://www.alwansd.com/2011-02-05-11-17-03/2011-01-01-06-52-33/13322-2011-12-14-18-02-15>

وبدأت بؤادر الحوار تطفو على السطح إلا أن الحوار نفسه كان وسيلة للمزيد من التدخل لكن بالطرق السلمية والدبلوماسية هذه المرة.

لم يكن التوتر الذي ساد علاقات الطرفين منذ 1989 من جانب واحد فقط بل أن النظام الحاكم في الخرطوم ظل ينتهج منذ سيطرته على الحكم في ذلك التاريخ سياسة عدائية تجاه الولايات المتحدة مما عرقل عليه حل الكثير من المعضلات وبالتالي أضعف من دوره الداخلي في مواجهة الأزمات.

**جدول (3-6) يوضح المعونات الأمريكية للسودان من العام 1990-2005
(1 مليون دولار أمريكي)**

السنة	الإجمالي
1990	21.2
1991	50.1
1992	24.3
1993	52.2
1994	66.3
1995	30.1
1996	23.5
1997	27.2
1998	64.1
1999	84.2
2000	42.8
2001	57.8
2002	125.2
2003	137.3
2004	136.4
2005	151.0

المصدر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المعونات الخارجية والقروض وسلطات تقديم القروض، وزارة الخارجية، قسم تبرير المعونات من قبل الكونغرس لتشغيل المعونات الخارجية.

تمثلت المساعدات الأمريكية للسودان في فترة التسعينيات وحتى 2005 في تقديم مساعدات أغذية ومخصصات بالإضافة إلى مساعدات انسانية شملت الصحة والزراعة وكانت تهدف من تلك المساعدات دفع عملية السلام وتحقيق الأمن، حيث نشط برنامج المساعدات في دارفور في العام 2004 حيث قدمت ما قيمته 680 مليون دولار.⁽¹⁾

الحوار الأمريكي السوداني وتحسن العلاقات بين الطرفين:

جاء الحوار مع التفكير من قبل الإدارة الأمريكية في حل مشكلة الجنوب وتحقيق السلام في السودان وكانت البداية في العام 1999 عندما قام الرئيس / كلينتون بتعيين مبعوث خاص للسودان، إلا أن إرساله لم يتم في ذلك الوقت بسبب تعذر وجود الشخص المناسب لهذا المنصب.⁽²⁾

في مايو من العام 2000 دخل كل من السودان والولايات المتحدة في حوار ثنائي من أجل مكافحة الإرهاب وكبحه، وقدم السودان تعاون جاد فيما يتعلق بالحرب الدولية على الإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلا أنه وعلى الرغم من ذلك بقي على قائمة الدول الراحية للإرهاب بسبب معارضته الحرب الأمريكية على أفغانستان.⁽³⁾

وفي إطار الانفراج في العلاقات بين الجانبين دعت الخرطوم في 2 فبراير 2001 لفتح مرحلة جديدة من العلاقات مع واشنطن حيث تم في أبريل من نفس العام إعادة فتح السفارة السودانية في واشنطن. ليحيى التطور الأكبر من الناحية الإيجابية بإعلان الرئيس الأمريكي / جورج دبليو بوش في 6 سبتمبر 2001 عن مبادرة كبرى لإنهاء الحرب الأهلية في السودان لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين الطرفين. إلا أن نقطة التحول الإيجابية في العلاقات بين السودان والولايات المتحدة فقد جاءت مع هجمات 11 سبتمبر 2001 عندما سارعت الحكومة السودانية وبعثت

⁽¹⁾ http://en.wikipedia.org/wiki/United_States_aid_to_Sudan

⁽²⁾ Nicolas Lemann and others, The Best American Magazine Writing 2005, New York, Colombia University Press, 2006, P 87-89

⁽³⁾ <http://ar.wikipedia.org> العلاقات السودانية الأمريكية، وكيبيديا الموسوعة الحرة

برسالة إلى واشنطن أعلنت فيها استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب بما في ذلك التعاون مع الاستخبارات ⁽¹⁾ . وقد كانت إدانة السودان لهجمات 11 سبتمبر ضمن تلك التحركات الأمريكية لدعم السلام قبيل الهجمات. وقد أعقب ذلك إعلان الأمم المتحدة في أواخر نفس الشهر رفع العقوبات المفروضة على السودان، إلا أن واشنطن امتنعت عن التصويت في خطوة ربما كانت تهدف منها مراقبة الوضع والتأكد من نوايا الخرطوم، واستمرت العلاقات بين مد وجزر إلى أن ظهر الدور الأمريكي في عملية السلام بصورة كبيرة وحدث تغيير أكبر وتدخل في شئون البلاد الداخلية بصورة أكثر مما كان في السابق وبشكل أثر تأثيرا مباشرا على سيادة السودان كدولة لها الحق في ممارسة شئونها الداخلية وفقا لما تراه مناسبا بموجب القانون الدولي الذي منحها هذا الحق منذ الاستقلال، وهذا ما سنتطرق له في المبحث القادم.

⁽¹⁾ Peter Woodward, Ibid, p 120

المبحث الثالث:

الشراكة الأمريكية في السلام في السودان:

السلام في الجنوب:

كانت هناك محاولات أمريكية بعد العام 1989 لتحقيق السلام في السودان قام بها الرئيس الأسبق/ جيمي كارتر إلا أنها باءت بالفشل، ويعود ذلك الفشل على الأرجح إلى بداية التغيرات على المستوى الدولي. لقد جاءت الشراكة الأمريكية في السلام في السودان مشروطة بضرورة تحسين العلاقات بين واشنطن والخرطوم. ، وبدأ ذلك بمبادرة الرئيس الأمريكي / بوش لإنهاء الحرب الأهلية في السودان وموقف السودان المؤيد للحرب على الإرهاب. وبعد إعلان / بوش عن مبادرته تلك، عززها بإرسال مبعوث أمريكي للسودان وهو/ جون دان فورث الذي باشر عمله فوراً من أجل تحقيق السلام في السودان، وانصبت مهمته في رفع تقارير للرئيس الأمريكي حول مدى استعداد كل من الحكومة والحركة الشعبية للجلوس على طاولة المفاوضات. (1) وكانت الولايات المتحدة قد ذكرت بأنه "يجب أن تتوقف الحرب التي تشنها الحكومة في السودان على شعبها، وعلى السودانيين أن يسعوا للسلام وسنقدم المساعدة" (2) كما أعلنت أنه إذا ثبت استعداد كلاً من الحكومة والحركة لتحقيق السلام فسوف تقوم الإدارة الأمريكية بتقديم جهود دبلوماسية مكثفة للمساعدة في دفع عملية السلام. لقد كانت المنظمة الدولية تقوم بمثل هذه الأدوار في السابق أما ظهور النظام العالمي الجديد اعطى الولايات المتحدة الفرصة لأن تلعب دوراً حادياً فيما يتعلق بالالتزامات الداخلية للدول والدخول في محاولات لحلها بجهود أمريكية تبدأ بالدبلوماسية وتنتهي بالتدخل المباشر إذا دعت الضرورة وفقاً لرؤيتها. مع المبادرة الأمريكية لتحقيق السلام وموقف السودان التعاوني في الحرب على الإرهاب حدث نوع من التقارب بين الإدارة الأمريكية وحكومة المؤتمر الوطني من أجل تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وبرزت أهمية السودان كمصدر للسلام

(1) Peter Woodward, Ibid, P 117- 121

(2) Human Rights Watch, Sudan-Oil and Human Rights, Op. Cit., p 665

الإقليمي، ومصدر منتج للنفط وميدان للمساعدة في مكافحة الإرهاب. ⁽¹⁾ وقد جاء تكثيف الجهود للسلام من أجل النفط. ⁽²⁾

هنا نلاحظ التحول في النظرة الأمريكية للسودان حيث كان انتاج النفط دافعا لتغيير السياسة الأمريكية تجاه السودان من كونه دولة اقل استراتيجية في المنطقة إلى دولة ذات أهمية كبرى لسياسات الولايات المتحدة ليس في الشرق الأوسط فحسب بل في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات. لذا بدأت أمريكا في بذل جهودها لاحتلال السلام بين الشمال والجنوب.

نتج عن تلك الجهود الأمريكية لاحتلال السلام في السودان إعلان 19 يناير 2002 لوقف إطلاق النار في جبال النوبة ⁽³⁾ كما تبع ذلك تطورات في مجال حقوق الإنسان ومن ثم دفع عملية السلام بين الشمال والجنوب بمساندة ودعم من الولايات المتحدة. هذا يوضح دور القوى الكبرى حيث ما كان لهذا العمل أن يتم لولا تدخل الجانب الأمريكي خاصة وأن جميع المحاولات الداخلية لوقف الحرب سواء في ظل نظام الانقاذ أو ما قبله باءت جميعها بالفشل والمزيد من الحروب. وحتى تتمكن الولايات المتحدة من الوصول إلى ذلك درجت على اتباع سياسة اجبار الجانبين للموافقة على شروطها مقابل التطبيع في العلاقات أو ممارسة المزيد من الضغوط وفرض العقوبات والعزلة في حال عدم الاستجابة لمطالبها ما زاد من معضلة الدولة وضعفها في مواجهة مشاكلها الداخلية.

نجد أنه وبجانب موقف الولايات المتحدة من حل الصراع بين الحكومة في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، تعتبر أكبر دولة مانحة للسودان ومقدمة للمعونات والمساعدات منذ تاريخ العلاقات بين البلدين، لذلك يأتي تدخلها في شأن السلام، بصورة كبيرة وملحوظة بل ومقبولة إلى حد ما في ظل الوضع الدولي الراهن. ومن الملاحظ أنه عادة ما يرتبط الموقف الدولي بالموقف الأمريكي فعلى سبيل المثال:

⁽¹⁾ Samrel Tooten & Eric Markusen, Genocide in Darfur – Investigating the Atrocities in the Sudan, (1)

Taylor & Francies Group, 2006, P 166

⁽²⁾ Nicolas Lemann and others, Op. Cit., P 89

⁽³⁾ Human Rights Watch, Sudan-Oil and Human Rights, Op. Cit., p 667

"رحب كل من المجتمع الدولي والولايات المتحدة باتفاق السلام الذي تم توقيعه في 9 يناير 2005".⁽¹⁾

مثلت اتفاقية السلام الشامل في السودان نقطة تحول كبيرة في العلاقات السودانية الأمريكية حيث ذكر الرئيس السوداني فور التوقيع على الاتفاقية بأن السودان سيعمل على تطبيع علاقاته مع الولايات المتحدة وأعرب عن شكره للرئيس الأمريكي/ جورج بوش لجهوده التي بذلها في تحقيق السلام في السودان وتوقيع الاتفاق الذي أنهى الحرب الأهلية الدموية. وقال الرئيس / عمر البشير في كلمه له أمام البرلمان في الاحتفال بالذكرى الـ 50 على استقلال السودان: "سيعمل السودان على تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة في فترة ما بعد السلام"⁽²⁾ كانت تحركات الولايات المتحدة ملحوظة وواضحة في إرسال مبعوثين من الإدارة الأمريكية إلى السودان لإقناع الطرفين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات ليس ذلك فحسب بل اشتراط وتحديد موعد لإنهاء الحرب وتحقيق السلام على سبيل المثال حضر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك / كولن باول محادثات جرت بين زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان / جون قرنق، و/ على عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني قبيل توقيع اتفاقية السلام.

بالفعل نجحت المساعي الأمريكية في التوصل لتحقيق السلام بين الشمال والجنوب بعد حرب استمرت 21 عاما وكان ذلك في 9 يناير من العام 2005 وقد تم توقيع اتفاقية السلام بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، ونستطيع القول بان السلام تم برعاية أمريكية مع مشاركة المجتمع الدولي.

كان النجاح في التوصل للسلام بمثابة دافع للولايات المتحدة لممارسة المزيد من التدخل في الشأن السوداني حيث لم تتوقف مسألة إرسال مبعوثين إلى السودان بانتهاء الحرب في الجنوب، بل استمر ذلك النشاط وبصورة أكبر من أجل حل الأزمة في دارفور التي اتخذت طابعا دوليا بشكل متسارع، وتعتبر هذه إحدى الاستراتيجيات الأمريكية والسياسات التي تتبعها للوصول إلى أهدافها وتحقيق مصالحها في المنطقة

⁽¹⁾ http://en.wikipedia.org/wiki/sudan-united_state_relations

⁽²⁾ <http://sudantribune.com/spip.php?Article197>

وبهذه الطريقة تسهم الولايات المتحدة في عمليات السلام من جانب ومن جانب آخر تعمل على إضعاف دور الدولة في السيطرة على شئونها الداخلية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى شروط من أجل تنفيذ اتفاقية السلام الشامل وفقا لما ورد في بنود الاتفاقية وبمراقبة من المجتمع الدولي عبر الدول التي شهدت توقيع الاتفاقية في 2005، ودرجت الولايات المتحدة على التعهد بتقديم حوافز ومكافآت في حال نجاح الطرفين في تنفيذ الاتفاق، أو التهديد بفرض مزيد من العقوبات وممارسة الضغوط في حال فشل الطرفين في ذلك.

الولايات المتحدة والأزمة في دارفور:

يقع اقليم دارفور في غرب السودان ويغطي مساحة 193,180 كيلومتر مربع (انظر خريطة رقم 3). يعتبر اقليم دارفور من الاقاليم الغنية بالموارد الطبيعية في السودان لذلك ينظر له كمنطقة ذات أهمية استراتيجية في نظر الدول الكبرى كما هو مجاور لكل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى. كما أن قربه من منطقة جبال النوبة وجنوب السودان يكسبه أيضا الكثير من الأهمية الاستراتيجية. كما يتسم بتعدد وتنوع القبائل.

ظهرت بوادر المشكلة في دارفور عقب الاستقلال حيث لم يحظ الاقليم بالتنمية المطلوبة، كما ساهمت حروب الوكالة بين السودان وتشاد وليبيا بواسطة تسليح الجماعات على اشعال الصراعات في المنطقة، وتأزمت الأوضاع أكثر اثر المجاعة التي ضربت افريقيا في النصف الاول من الثمانينات وكان غرب السودان الاكثر تضررا من حيث نقص الغذاء وشح المراعي ما فاقم من الصراعات القبلية التي استمرت لتتطور إلى حرب أهلية في العام 2003، حيث يقال أن الحكومة في الخرطوم باتت تسليح المجموعات العربية التي تعرف باسم (الجنجويد) ضد المجموعات غير العربية.⁽¹⁾

بدأت الأزمة في دارفور تتخذ منحى مختلف عندما اتهمت المجموعات المتمردة التي تشكلت في فبراير 2003، الحكومة في الشمال بأنها عمدت لتهميش

⁽¹⁾ <http://en.wikipedia.org/wiki/Darfur>

دارفور من ناحية البنيات التحتية والطرق والخدمات كما سيطرت على الوظائف العليا في الدولة ومنحت أهم المناصب لشخصيات عربية. وطالبت تلك المجموعات الحكومة بضرورة النظر في الأجندة الأمريكية لدعم السلام.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Nicolas Lemann and others, Op. Cit., P 92-93

خريطة رقم (3-3) موقع اقليم دارفور



هنا وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة عندما توقعت تلك المجموعات التي تحارب الحكومة اتخاذ نفس المنحى الذي تم في موضوع السلام في الجنوب. وبدأ التدخل بصورة أكبر مقارنة بما حدث في الدور الأمريكي في السلام في الجنوب، بل لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا في تدويل القضية على المستوى الدولي الأمر الذي زاد الوضع خطورة خاصة فيما يتعلق بإعاقة المحاولات الداخلية للحل.

ورد الحديث عن دارفور في الولايات المتحدة منذ العام 2002 وذلك قبل اندلاع الحرب، حيث جاء ضمن تقارير حول حقوق الإنسان والعنف ضد المدنيين وكيفية تقديم مساعدات لسكان إقليم دارفور وكانت إدارة بوش قد وضعت مبلغ 150 مليون دولار كقيمة مساعدات انسانية وأغذية للإقليم.⁽¹⁾

ساهم ذلك الاهتمام الأمريكي بالمشكلة القائمة في دارفور في تطويرها إلى الأسوأ حيث انتهزت المجموعات المتمردة على الحكومة تعاطف الولايات المتحدة مع سكان الاقليم وبدأت تلك الجماعات في تدويل الأزمة مع طلب العون من الإدارة الأمريكية بل ودعوتها للتدخل بحجة أن النظام غير قادر على حل الأزمة دون تدخل خارجي.

كانت والولايات المتحدة قد أعلنت منذ بداية الأزمة وعلى لسان كبار مسؤوليها بوزارة الخارجية ما يلي:

"أن أي تحسن في العلاقات الثنائية بينها وبين السودان، أو تخفيف العقوبات المفروضة عليه يعتمد على التزام الخرطوم بتعهداتها حول الحفاظ على السلام في إقليم دارفور"⁽²⁾

وفي الوقت الذي ذكر فيه الأمين العام للأمم المتحدة/ كوفي عنان، بأن الأزمة في دارفور ليست إبادة جماعية بل هي حرب أهلية كانت الولايات المتحدة تضغط وتصر على أنها تطهير عرقي ضد الاثنيات والاقليات غير العربية.

Archivists, Sudan Webster's Quotations- Facts and Phrases, California, Icon Group International, ⁽¹⁾ 2008, P 3

Nicolas Lemann and others, Op. Cit., P 113 ⁽²⁾

وبذلك نرى أن الأزمة في دارفور مثلت معضلة جديدة في العلاقات بين الطرفين، وفتحت الفرصة لممارسة المزيد من الضغوط الأمريكية على السودان ومزيدا من التدخل، خاصة وأن ذلك جاء أثناء الجهود المبذولة لتحقيق السلام الشامل في السودان وإنهاء الحرب في الجنوب. وقد وجدت الإدارة الأمريكية الفرصة سانحة أمامها لمزيد من التدخل في الشأن السوداني وبدأت تتعامل مع الصراع في الإقليم على أساس أنه حرب القصد منها اقضاء المجموعات غير العربية. وعلى الرغم من ذلك يمكننا القول أن البداية الأمريكية للتدخل في دارفور كانت ايجابية عندما تعهدت الولايات المتحدة في العام 2003 بتقديم مبلغ 1.6 مليون دولار كقيمة مساعدات ووسائل لحل الصراع في الإقليم.

ومن أجل تكثيف ذلك الدور الأمريكي قام وزير الخارجية آنذاك/ كولن باول في يونيو 2004 بزيارة لإقليم دارفور لتقصي حقائق الأوضاع بنفسه وكان قد زار دارفور أيضا الأمين العام للأمم المتحدة / كوفي عنان. وهنا نلاحظ تماشيا واضحا ما بين التدخل الأمريكي ودور المجتمع الدولي ما يوضح السيطرة الأمريكية كدولة عظمى.

أضف إلى ذلك فقد صعدت المنظمات غير الحكومية لكونها قوة جديدة في العلاقات الدولية تتمتع بدور يعلو على دور الدول - من المسألة الإعلامية المتعلقة بالأزمة في دارفور وبدأت الحديث عن عمليات إبادة جماعية في الإقليم تمارسها الحكومة ضد المدنيين بالإضافة إلى تقارير وبيانات حول حوادث اغتصاب وطرده للسكان وغيرها من البيانات التي استندت عليها الإدارة الأمريكية لتبرير تدخلها في المسألة. وقد قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية آنذاك / ريتشارد بوتشر "نحن نعمل بجد مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الإغاثة والمانحين الدوليين لتقديم مساعدات لسكان دارفور، نحن نسعى لدعم تشكيل آلية حكومية جديدة للسودان تعمل على توحيد الشعب، وسيقدم ذلك فرصة للجميع، نعتقد بأن هذا الأمر مهم للغاية".⁽¹⁾ مثل هذه العبارات لمتحدث باسم الخارجية الأمريكية توضح مدى التدخل الأمريكي في شئون السودان لدرجة الحديث عن تشكيل آلية حكومية ما أضعف من

(¹) <http://www.voanews.com/korean/news>

دور الحكومة في حل المشاكل الداخلية، علاوة على البدء في تمرير مشاريع قوانين بشأن التهم والعقوبات. وفي 9 سبتمبر 2004 أعلن / كولن باول بأن: "هناك إبادة جماعية في دارفور وأن الحكومة المركزية في السودان ومليشيا الجنجويد هما المسؤولتان عن ذلك وقال حينها أن عمليات الإبادة الجماعية لا تزال جارية"⁽¹⁾

اعتبرت هذه أول مرة تتهم فيها حكومة نظيرتها في دولة أخرى بالإبادة الجماعية منذ معاهدة الأمم المتحدة 1948 والخاصة بقضايا الإبادة الجماعية.⁽²⁾ لقد ساهمت الحروب والصراعات الداخلية في الدول الأفريقية ومن بينها السودان في سهولة التدخل الخارجي من قبل الولايات المتحدة بصفة خاصة وباتت تقوم بتنفيذ ادوار كانت في السابق من صميم عمل المنظمة الدولية ولم تكتف بالنشاطات فقط بل تعدتها لتوجيه الاتهامات وانزال العقوبات.

عقب زيارة / كولن باول لدارفور في 2004، أظهرت أمريكا اهتماما كبيرا بأمر الأزمة في الاقليم حيث وصف / باول الوضع هناك بأنه "أكبر كارثة انسانية في العالم". كما اتهمت الولايات المتحدة الحكومة في الخرطوم بتهميش دارفور ولخصت الأزمة في الموارد وتقسيم الأرض بين مجموعات أثنية مختلفة مع التركيز على الصراع بين المجموعات العربية والأفريقية.⁽³⁾

توالت السياسات الامريكية تجاه السودان مركزة على الضغط بسلاح العقوبات وتقديم المساعدات عبر العديد من المنظمات والتي يخدم معظمها في الأساس الأجندة الأمريكية. وقد دفعت أمريكا مبلغ 28 مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة في دارفور.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ - Samrel Tooten & Eric Markusen, Genocide in Darfur – Investigating the Atrocities in the Sudan, 181

Taylor & Francies Group, 2006, P

Ibid, P 181 ⁽²⁾

Ibid. Peter Woodward, P131. ⁽³⁾

Nicolas Lemann and others, Op. Cit., P 113 ⁽⁴⁾

ظلت كثيرا من المنظمات الانسانية تنشط في اقليم دارفور وقد ركزت نشاطاتها بصورة كبيرة على الموقف الأمريكي ضد العنف، الذي يمارس ضد المدنيين في دارفور بحسب البيانات التي تقدمها تلك المنظمات للإدارة الأمريكية.⁽¹⁾ وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية قد فضلت تخويل مهمة حل الصراع في دارفور للاتحاد الأفريقي في بداية الأمر. إلا أنها قامت بالتهديد بفرض عقوبات دولية ضد السودان، (انظر ملحق رقم 6-7) من أجل الضغط على الحكومة وقد هدّدت بأن تلك العقوبات قد تشمل منع السودان من تصدير النفط، واصبحت العقوبات ضمن أهم الأجندة في مجلس الأمن الدولي آنذاك، وعلى إثر ذلك خضعت الحكومة للضغوط حيث قدمت بعض التنازلات الأمر الذي ساعد في تحسن الأوضاع في ذلك الوقت.⁽²⁾

على الرغم من أن الإدارة الأمريكية قد فرضت عقوبات اقتصادية ضد السودان منذ 1997 إلا أن العقوبات المتعلقة بدارفور كانت منفصلة عن تلك وبالتالي زادت الضغوط على الحكومة.

بالإضافة إلى موضوع العقوبات درس مجلس النواب الأمريكي في 4 مايو 2005 امكانية تمرير مشروع قانون يطالب الولايات المتحدة باتخاذ دور قوي لمنع الإبادة الجماعية في إقليم دارفور على أن يشمل القانون إجراءات مثل تجميد أصول وفرض عقوبات على المتورطين في القضية⁽³⁾ وفي ذات الوقت تمت إجازة قانون المحاسبة الخاص بمحاسبة المسؤولين عن أزمة دارفور، في مجلس الشيوخ^(*). أيضا طالب هذا القانون بفرض عقوبات وتذكر إحدى فقراته "إن المجموعات العربية التي تعرف باسم (الجنجويد) تقوم بحرق قرى المدنيين وإرهابهم مخلفة عشرات الآلاف من القتلى وتشريد 2 مليون شخص منذ العام 2003.⁽⁴⁾

(1) - Samrel Tooten & Eric Markusen, Op. Cit., P 166

(2) Peter Woodward, Ibid, P131.

(3) <http://www.voanews.com/korean/news>

(*) انظر ملحق رقم 3 بشأن العقوبات.

(4) <http://www.voanews.com/korean/news>

في أواخر يوليو 2004 أجاز مجلس الأمن الدولي قرارا يدين العمليات العسكرية التي تقوم بها مليشيا الجنجويد والحركات المسلحة وهدد الحكومة بمزيد من العقوبات (انظر ملحق رقم 5) مثل تجميد أصول بعض الشركات والشخصيات ومنع المسؤولين من السفر إذا لم تظهر المجموعات والحكومة أي تقدم في حل المسألة في غضون 30 يوما، ويشمل القرار نزع سلاح الجنجويد وتقديم المسؤولين عن الحرب إلى العدالة.⁽¹⁾

ومع تفاقم الوضع في إقليم دارفور بدأت الإدارة الأمريكية تتحدث على أن هناك ضرورة لإرسال قوات لحفظ السلام في السودان وقامت وقتها بمراجعة فكرتها في إرسال قوات لحفظ السلام للاقليم وفي 21 نوفمبر 2005 قررت إرسال القوات التي اعتبرت الأكبر من نوعها في العالم.⁽²⁾

اثارت تلك التحركات والسياسات الامريكية تجاه السودان عبر ازمة دارفور، الكثير من الجدل حول الاوساط السياسية والاعلامية بالذات حول ما اذا كان بقدرة الولايات المتحدة فرض تلك العقوبات وارسال قوات للاقليم، ففي الوقت الذي يرى فيه البعض انها لا تستطيع ذلك املا في موقف معارض من الصين التي تربطها بالسودان علاقات تجارية كبيرة وانشطة في مجال النفط والذهب، ترى مجموعات اخرى من المراقبين انه بامكان الولايات المتحدة فعل ذلك. ويرى الباحث انه من الممكن جدا ارسال تلك القوات دون اعتراض من دولة كبرى اخرى في ظل ضعف سيادة الدول الصغرى امام الكبرى كما سنرى لاحقا.

التدخل الأمريكي في شئون السودان الداخلية:

هناك من يرى أن تغير سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان إلى سياسة عدائية بعد 1989 لم يكن للأهمية الاستراتيجية للسودان في نظر الإدارة الأمريكية

⁽¹⁾ Nicolas Lemann and others, Op. Cit., P 114.

⁽²⁾ Archivists, Sudan Webster's Quotations, Op.Cit., P 3.

بل هو محاولة منها لعزل النظام في الخرطوم واضعاف حكومته التي حاولت أن تصبح مركزا للاسلام السياسي والذي يؤدي بدوره من وجهة النظر الأمريكية إلى تغذية وايواء الإرهاب.⁽¹⁾ إلا أن ذلك يعتبر تدخل في شئون الدولة حيث كانت المواثيق الدولية في السابق تنص على ضرورة احترام سيادة الدول وأن لكل دولة وشعبها الحق في اختيار النظام السياسي الذي يناسبها.

بعد ذلك أثبتت العديد من التطورات تركيز الولايات المتحدة الكبير على السودان باعتباره دولة ذات موقع استراتيجي في أفريقيا خاصة فيما يتعلق بالصراع على الموارد بين الدول الكبرى وبخاصة مسألة المياه ومحاولات السيطرة على منطقة البحيرات، وهذا لا يخرج من الصراع في دارفور حيث تم تدويل القضية على المستوى العالمي.

وهناك من يرى بأن الحديث عن السودان والتركيز عليه قد ورد ضمن تناول الأزمات في رواندا وبورندي⁽²⁾، وهذا ما يفسر أهمية السودان الاستراتيجية وتحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان إلى التركيز على أهميته كمدخل للقارة. وقد تزامن هذا التحول مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول الانظار الأمريكية إلى استراتيجية السيطرة على العالم مستفيدة من العولمة وسهولة تخطي الحدود.⁽³⁾ في مايو من العام 2000 أطلقت إدارة / كلينتون "المبادرة الأفريقية" بموجب قانون النمو والفرص الخاص بأفريقيا والذي تم تصميمه من أجل تطوير التجارة والاستثمار. وهنا التفتت الإدارة الأمريكية لأهمية قيام شراكة بينها ودول أفريقيا جنوب الصحراء وذكرت بأن هذه الاستراتيجية تعتمد على مبدأ "ماذا يمكن أن نفعله معهم من أجل بناء الديمقراطية سويا"⁽⁴⁾ وهذا مساس واضح بسيادة الدول ومحاولات تغيير الأنظمة فيها بصورة تتماشى ومصالح الولايات المتحدة.

(1) تمام مكرم البرازي، مصدر سابق، ص 118-119.

(2) Archivists, Sudan Webster's Quotations, Op.Cit., P 4-5

(3) Ibid. Andrew J. Bacevich, P 88

(4) Ibid. Andrew J. Bacevich, P 108

بناء على هذه الاستراتيجية فكرت الولايات المتحدة في تكثيف وجودها في أفريقيا ووجدت الفرصة سانحة بالتركيز على الأزمة في السودان كوسيلة لايجاد موطئ قدم لها في المنطقة ككل.

أما إدارة / جورج دبليو بوش، فقد كان السودان ضمن أولويات أجندتها وكان تركيز الرئيس/ بوش على الصراع في السودان ضمن تركيزه على الإيدز والإرهاب الدولي. (1) ويذكر أنه أشار إلى جنوب السودان في خطاب تنصيبه فور انتخابه كما أفادت صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر في 11 مارس 2001 إلى أن السودان ورد في كلمة وزير الخارجية / كولن باول في جلسة السماع الخاصة بتعيينه. (2)

وفيما يتعلق بالاهتمام الأمريكي بأمر السودان يقول د. حسن حاج علي: "لم ترد أفريقيا ضمن مناطق العالم المهمة التي ترتبط بالأمن القومي الأمريكي. لكن هذا الحال تغير بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 بعد أن أصبحت مناطق العالم غير المستقرة والدول المنهارة محط الاهتمام الأمريكي، كما حدث للقرن الأفريقي مثلاً وذلك خوفاً من أن تتحول إلى ملاذات للإرهابيين" (3)

أما مسألة الدور الأمريكي في السلام في السودان فيرى د. حسن أنه نابع من إحدى أهم استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي في التعامل مع أفريقيا وهي أهمية التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين للتوسط في النزاعات وإدارة عمليات السلام الناجحة" (4) خاصة وأن الاتحاد الأوروبي قد دخل في حوار سياسي مع حكومة السودان منذ العام 1999 وذلك من أجل تطبيع العلاقات بين الطرفين وبرامج تقديم المساعدات (5) كل

(1) Peter Woodward, Ibid, P 112.

(2) Ibid, P 112-113

(3) حسن حاج علي، ثقافة حسم الصراع وإدارته (سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه السودان) ورقة، مركز دراسات الشرق الأوسط، مؤتمر العلاقات السودانية الأمريكية، الخرطوم، 2004، ص 12.

(4) حسن حاج علي، المصدر السابق

(5) Human Rights Watch, Sudan-Oil and Human Rights, Op. Cit., p 673

ذلك يوضح تكالب الدول الكبرى الذي أدى لإضعاف دور الدول الصغرى في إدارة شئونها الداخلية.

ومن الملاحظ أيضا أن التدخل لم يتم فقط من قبل الدول الكبرى بل هناك لاعبين آخرين، ويتمثل هذا في الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية وبخاصة تلك التي تعمل في مناطق النزاع. وتشير عدة تقارير إلى أن هناك منظمات تعمل في إقليم دارفور مهمتها رفع تقارير وبيانات للإدارة الأمريكية حول الأوضاع هناك وكثيراً ما تركز بيانات تلك المنظمات على الإبادة الجماعية وعمليات اغتصاب وطرد للمدنيين وحرق قراهم وقد كان لتلك التقارير والبيانات دوراً كبيراً في المزيد من التدخل وسوف نتناول دور تلك المنظمات في فصل آخر.

الفصل الرابع

العلاقات المصرية الأمريكية

المبحث الأول:

مصر الموقع والجغرافيا السياسية:

الموقع:

تقع جمهورية مصر العربية في أقصى الشمال الشرقي من قارة أفريقيا⁽¹⁾، وتقع أيضاً في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا يحدها من الشمال الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط ومن الشرق الساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر ومساحتها 1,002,450 كيلومتر مربع 96% من مساحتها صحراء و 4% من مساحتها صالح للزراعة والنشاط الفلاحي أي 35000 كلم مربع. مصر دولة تقع معظم أراضيها في أفريقيا غير أن جزءاً من أراضيها، وهي شبه جزيرة سيناء، يقع في قارة آسيا، فهي دولة عابرة للقارات وتشارك بحدود من الغرب مع ليبيا، ومن الجنوب مع السودان، ومن الشمال الشرقي مع إسرائيل وقطاع غزة، وتطل على البحر الأحمر من الجهة الشرقية. تمر عبر أرضها قناة السويس التي تفصل الجزء الآسيوي منها عن الجزء الأفريقي.⁽²⁾

توصف مصر بأنها ذات موقع استراتيجي اكتسبته بحكم توسطها بين القارتين الأفريقية والآسيوية بالإضافة إلى الأهمية الكبرى لقناة السويس ، البحر الأحمر، شبه جزيرة سيناء ونهر النيل.⁽³⁾

بالنسبة لقناة السويس فقد زادت قناة السويس من الأهمية الإستراتيجية لمصر، وفي الوقت نفسه زادت من الأطماع الاستعمارية فيها، خاصة أن إنشاء القناة صاحبه استخدام البخار لتسيير السفن، الأمر الذي قضى على المصاعب التي كانت تكتنف الملاحة بواسطة السفن الشراعية في البحر الأحمر، وقيام الثورة الصناعية في أوروبا، والتي رافقها توسع استعماري أوروبي في آسيا وإفريقيا؛ بحثاً عن المواد الخام

(1) انظر خريطة رقم (3).

(2) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82>

(3) أنظر جمال حمدان، نحن وأبعدنا الأربعة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 3-41.

للصناعة، وبحثاً عن الأسواق للصناعات، ولم يكن من الممكن الوصول إلى تحقيق ذلك إلا مع استخدام قناة السويس، التي وصلت عدد السفن التي عبرتها في العام الأول لافتتاحها إلى عشرة آلاف سفينة، ثم زادت أهميتها مع اكتشاف البترول بكثافة في منطقة الشرق الأوسط، وحاجة دول أوروبا والولايات المتحدة الشديدة له؛ لذلك احتلت القناة أهمية كبيرة باعتبارها أهم القنوات والطرق المائية على الإطلاق.⁽¹⁾

(¹) <http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=10bede04a4ad3975>

خريطة رقم (1-4)
جمهورية مصر العربية



المصدر: الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)

أما البحر الأحمر فيعتبر واحداً من أهم طرق الملاحة الرئيسية في العالم إذ يربط بين قارات ثلاث هي أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتمثل قناة السويس في شماله شرياناً ملاحياً له أهمية إستراتيجية دولية مهمة. ولا تتوقف أهمية البحر الأحمر الإستراتيجية على كونه ممراً ملاحياً مهماً فقط وإنما يضاف إلى ذلك كونه معبراً رئيسياً لتصدير نفط الخليج إلى الأسواق العالمية، كما أنه المنفذ البحري الجنوبي لإسرائيل والربط الأساسي بين التجارة الراغبة في الوصول إلى ما بين البحر المتوسط والمحيط الهندي وبحر العرب. لذا فمكانته كبيرة في مجال الجغرافيا السياسية والجغرافية الإستراتيجية.⁽¹⁾ ونظراً لهذه الأهمية فقد حرصت القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا والاتحاد السوفياتي السابق على أن يكون لها مواطنٌ أقدام ومناطق نفوذ فيه. وقد كان سبباً في خوض مصر لأكبر ثلاث حروب في تاريخ العالم العربي الحديث، ومنه ينبع الدور المحوري لمصر في المنطقة وسياسات القوى العظمى تجاهها. حيث برزت أهمية البحر الأحمر بشدة إبان أوقات الحروب والأزمات كما اتضح ذلك في حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 حينما أغلقت اليمن مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية بالتعاون مع مصر. وبرزت أهميته كذلك إبان حرب الخليج الثانية 1991 وأثناء حشد القوى التي هاجمت العراق عام 2003 حيث مررت عبره مختلف أنواع العتاد الحربي.

أما أهمية نهر النيل لمصر يمكننا القول أنها لا تقل عن أهميته بالنسبة للسودان وهنا تتأثر مصر بنفس السياسات التي تنتهجها القوى العظمى تجاه منطقة البحيرات.

السكان:

بلغ عدد المصريين داخل البلاد وخارجها 76 مليون نسمة تقريباً في تعداد عام 2009⁽²⁾ وحوالي 83 نسمة حالياً، وهي أكثر الدول العربية سكاناً ويتركز أغلب سكان مصر في وادي النيل، وبالذات في القاهرة الكبرى التي بها تقريباً ربع السكان، والإسكندرية؛ كما يعيش أغلب السكان الباقين في الدلتا وعلى ساحلي البحر المتوسط

⁽¹⁾ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E1CEADAF-A277-41E8-A132-92775C339509.htm>

⁽²⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%>

والبحر الأحمر ومدن قناة السويس ،وتشغل هذه الأماكن ما مساحته 40 ألف كيلومتر مربع.⁽¹⁾ بينما تشكل الصحراء غالبية مساحة الجمهورية وهي غير معمورة. معظم السكان في مصر حالياً من الحضر، ربعهم في القاهرة الكبرى.

الاقتصاد:

مر الاقتصاد المصري بأطوار وأنماط عديدة. وهو يتجه الآن إلى نمط السوق المفتوح مما أدى إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية. ويعتمد اقتصاد مصر بشكل رئيسي على الزراعة والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والنفط والصناعات البتروكيمياوية والإعلام وعائدات قناة السويس ، و يعد اقتصاد مصر من الاقتصاديات القليلة المتنوعة في الشرق الأوسط وغير المعتمدة على البترول. خلال ربع القرن الماضي كان معدل النمو الاقتصادي في مصر يتراوح ما بين 4-5%، إلا أن مصر تحقق الآن نموا سنويا في الناتج القومي قدره 6%.⁽²⁾ والاقتصاد المصري هو الثاني

حجماً بين الدول العربية بعد السعودية، لكنه يشكل الاقتصاد الأكبر حجماً في الوطن العربي الغير معتمد على البترول ويعد الاقتصاد الحادي عشر في الشرق الأوسط من حيث دخل الفرد. كما يعد الاقتصاد المصري الثاني أفريقيا بعد جنوب إفريقيا من حيث الناتج الاجمالي. ومصر تحتل المركز الثاني أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وقبل نيجيريا في الناتج القومي الإجمالي برصيد يقترب من 200 مليار دولار (قيمة إسمية) أو ما يوازي 480 مليار دولار (قيمة القوة الشرائية) وهو مايتعدى 1 تريليون جنيه مصري.⁽³⁾

الزراعة:

⁽¹⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%>

⁽²⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%>

⁽³⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%>

تشكل الصادرات الزراعية مصدراً هاماً للدخل القومي، وقد شهدت تنامياً مستمراً حيث ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من 471 مليون جنيه في بداية الثمانينيات لتصل إلى نحو 7.89 مليارات جنيه في الألفية الثالثة ⁽¹⁾، وقد شهدت الصادرات الزراعية تطوراً ملحوظاً خلال الخمس سنوات الأخيرة، ويأتي في مقدمة الصادرات الزراعية المصرية، صادرات القطن الخام. فيما يمثل محصول الأرز المركز الأول في صادرات مصر الزراعية بنسبة تبلغ 40 % من إجمالي الصادرات ⁽²⁾، وتحتل صادرات مصر من البطاطس والبرتقال الطازج المركزين الثاني والثالث في قائمة صادرات مصر الزراعية (بدون القطن الخام). ويأتي سوق الاتحاد الأوروبي في مقدمة الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية حيث يستوعب 42 % من إجمالي الصادرات. وارتفع الإنتاج الكمي النباتي بصورة جيدة، حيث بلغ الإنتاج من مجموعة محاصيل الحبوب 22.9 مليون طن، ومن الخضر 20.31 مليون طن، ومن الفاكهة 8.9 ملايين طن، ومن مجموعة الألياف 821 ألف طن، ومن مجموعة الحبوب الزيتية 328 ألف طن. ⁽³⁾

الصناعة:

شهدت مصر نهضة صناعية في القرن الـ 19 على يد "محمد علي" الذي شهد عصره إرساء قاعدة صناعية كبرى، شملت صناعة المنسوجات وصناعة السكر وعصر الزيوت ومضارب الأرز وازدهرت الصناعات الحربية وتم إقامة ترسانة لصناعات السفن ومصانع لتحضير المواد الكيماوية. ومع بدايات القرن الحادي والعشرين بدأت مصر مرحلة من مراحل النهوض بالصناعة المصرية، ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصري وتحديث الصناعة المصرية في إطار برنامج متكامل يساهم في رفع الصادرات للانضمام بفاعلية في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى توفير البيئة الملائمة للنشاط الصناعي والتجاري لتشجيع القطاع الخاص للاضطلاع بالدور الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يمثل قطاع الصناعة مرتبة متقدمة من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي المصري، فهو يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في

⁽¹⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%>

⁽²⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%>

⁽³⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%>

الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 17.5 % عام 2005 - 2006)(1)، بالإضافة إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات. وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي نحو 275.3 مليار جنية. (1) وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً متدرجاً في إجمالي الصادرات الصناعية المصرية، حيث بلغت القيمة الإجمالية للصادرات 13.8 مليار دولار عامي 2004 / 2005. (2) لقد شهدت مصر تقدماً في مجال الصناعات التحويلية والصناعات الخفيفة وقد اشتهرت بصناعة الغزل والنسيج الأمر الذي جعلها الأكبر في هذا المجال مقارنة بالدول العربية.

الطاقة:

كان أول اكتشاف ل بترول في مصر على يد الشركة المصرية العالمية للبترول في منطقة أبو ماضي في عام 1969. وقد بدأت صناعة البترول فعلياً في مصر عام 1956 عندما صدر قانون بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول. وفي مارس عام 1973 تم إنشاء وزارة البترول كوزارة مستقلة، لتباشر وتنظم صناعة البترول في مصر. ومنذ عام 1981 أصبح البترول يمثل احدي الدعامات الأساسية للاقتصاد، ومصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي المصري. (3) بالإضافة لذلك هناك الغاز الطبيعي. كما تعتبر الكهرباء التي وفرها إنشاء السد العالي إحدى الدعامات الأساسية للطاقة في مصر.

الاتصالات والمعلومات:

تعد القرية الذكية التي تم إنشائها من أبرز ملامح قوة قطاع الاتصالات المصري. وتم اختيار مصر كأفضل دولة تقدم خدمات التعهيد في العالم. وهذا

(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%>

(2) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%>

(3) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%>

القطاع نشط وأضاف لخزانة الدولة، بحسب الأرقام الحكومية، مليار دولار وتتوقع الحكومة المصرية نموًا ملحوظًا في هذا القطاع ليصل إلى 20 مليار دولار عام 2020. في سبتمبر 1999 تم الإعلان عن المشروع القومي للنهضة التكنولوجية والذي يعكس الاهتمام الكبير الذي تعطيه الحكومة المصرية لضرورة الإسراع في النهوض بصناعة واستخدام تكنولوجيا المعلومات لخدمة أهداف التنمية في مصر وكان يجب لترجمة مشروع النهضة إلى واقع ملموس أن يتم إعداد وتنفيذ العديد من المشروعات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنمية الصناعات. (1)

إن التقدم الذي شهدته مصر في السابق في مجال الاعلام عمق من دورها في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالاعلام العربي الامر الذي جعلها اول الدول العربية تتطورا في هذا المجال.

(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82>

المبحث الثاني:

العلاقات المصرية الأمريكية:

مقدمة:

تربط مصر بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات قديمة تمتد إلى القرن التاسع عشر، وتعود بداية هذه العلاقات إلى توقيع المعاهدة الأمريكية - التركية التجارية في 7 مايو 1830 تشير دراسة العلاقات المصرية الأمريكية منذ أن بدأت تلك العلاقات رسمياً بفتح قنصلية للولايات المتحدة في عام 1832 وحتى الآن أن هذه العلاقات تأرجحت بين التعاون والصراع عبر المراحل الزمنية المختلفة، وقد وصلت التفاعلات المصرية الأمريكية قممها الصراعية عام 1967 حين اتخذت مصر قراراً بقطع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة، أما قممها التعاونية فقد شهدتها السنوات الأخيرة من حكم السادات وخصوصاً بعد أن وافق من حيث المبدأ على منح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في رأس بنّاس وبدأ يُفصح علناً عن رغبته في أن تصبح مصر عضواً في حلف شمال الأطلسي.⁽¹⁾

العلاقات المصرية الأمريكية قبل العام 1989:

يمكن القول أن العلاقات المصرية الأمريكية في العصر الحديث قد بدأت بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة حيث حطت الولايات المتحدة أنظارها على مصر بعد الحرب وظهر ذلك جلياً في تحركات دبلوماسية من قبل السفارة الأمريكية في القاهرة مع اهتمام كبير بمجريات الأحداث الداخلية في مصر آنذاك، ولعل الدافع لذلك كان اقتصادياً في المقام الأول بتركيز على قناة السويس. وهنا يقول السيد أمين شلبي "منذ الحرب العالمية الثانية اعتبر مخططو السياسة الخارجية الأمريكية أن مصر تفنقر للنضج السياسي الكافي للبقاء على الطابع الدولي لقناة السويس وأن الحكومة المصرية بمفردها لن تكون قادرة على مقاومة الضغوط الدبلوماسية من الدوائر السوفيتية المعادية.⁽²⁾ لذا نجد أن تلك العلاقات

⁽¹⁾ <http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D99>

⁽²⁾ جيفري أرونسون، ترجمة السيد أمين شلبي، العلاقات المصرية الأمريكية 1946-1956، القاهرة، مكتبة

مدبولي، 1996، ص 20

برزت بصورة ما بعد الحرب ومتأثرة بالحرب الباردة حيث عمدت الولايات المتحدة في توجيه سياستها الخارجية إلى ربط علاقتها مع مصر انطلاقاً من الحد من تأثير الاتحاد السوفيتي على مصر في تلك الفترة وظهر ذلك بصورة واضحة في العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة.

تطور العلاقات من الناحية السياسية:

كان تطور العلاقات السياسية بين مصر وأمريكا ابان الحرب الباردة نتاج لقلق الولايات المتحدة الامريكية من أن تصبح قناة السويس ودلتا النيل أهدافاً رئيسية للعدوان السوفيتي وقد دفع ذلك القلق إلى عملية إعادة تسليح ضخمة وأكد أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة. ⁽¹⁾ وهناك من يرى أن الحرب العالمية الثانية كانت نقطة التحول الكبرى حيث دخلت الولايات المتحدة ساحة الحرب وكانت تلك فرصتها في الدخول إلى قلب الشرق الأوسط وقيادة معسكر الحلفاء ضد هتلر العدو الرئيسي لليهود، ويعتبر الشرق الأوسط من أهم وأخطر ميادين الحرب وساحاتها العسكرية والسياسية ⁽²⁾ ولذلك جاء تطور العلاقات السياسية ملازماً للأهداف الأمريكية الرامية لحماية مصالحها وبخاصة أمن إسرائيل في المنطقة. وبدأ اهتمام امريكا بمصر يتزايد منذ أربعينيات القرن الماضي وبدأت في مراقبة التطورات الداخلية في مصر ومحاولة توجيهها وفقاً لأهدافها مع تطلعها إلى نظام حكم يستوعب التفاعلات المحلية والاقليمية ويوجهها وجهة تخدم المصالح الأمريكية العريضة في المنطقة وكان هذا سبب تقاطعها مع ثورة 1952⁽³⁾ ومنذ ذلك الحين تركزت أنظار الولايات المتحدة والحركة الصهيونية على مصر التي بدأت آنذاك المركز المؤهل لقيادة الحركة العربية التي بدأت تحلم بآمال كبيرة بعد الحرب وهنا دخلت الولايات المتحدة لتضع على عجل خطوط نظام جديد للشرق الأوسط. كما

(1) جيفري أرونسون، المصدر السابق، ص 26.

(2) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، الكتاب الأول، الاسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية، القاهرة، دار الشروق، 2004، ص 165.

(3) المصدر نفسه، ص 186-187

دخلت مصر بدورها المشرقي كقوة ثالثة في الساحة⁽¹⁾ وقد كان لدور مصر فيما بعد الاثر الأكبر في محاولة أمريكا زيادة اهتمامها بمصر مقارنة بعلاقتها مع الدول الأخرى في المنطقة العربية بصفة خاصة.

حدثت تطورات في العلاقات بين الطرفين مع تعاظم الدور المصري في المنطقة بتأميم مصر لقناة السويس ودخولها أول حرب مع إسرائيل في 1956 وهنا تدخلت الولايات المتحدة لتقف بجانب إسرائيل⁽²⁾ إلا أن نقطة التحول الكبرى جاءت مع اندلاع حرب يوليو 1967 حيث هدفت إسرائيل من دخول المعركة إلى احتلال القدس كاملة لتكون عاصمة موحدة لها والامساك بأكبر مساحة من الأراضي العربية وهنا ساعدت الولايات المتحدة إسرائيل لضمان تحقيق عملية ضرب مصر عسكريا وكان هدف أمريكا هو رد الفعل في حال أي تدخل سوفيتي مع تغطية مخابرات وإعلام وتغطية سياسية للأحداث.⁽³⁾ ولهذا السبب حدثت قطيعة في العلاقات بين الطرفين وأصبحت المهمة الأصعب لمصر هي فتح قنوات اتصال بأمريكا واستمرت القطيعة حتى وفاة عبد الناصر.

عادت الولايات المتحدة إلى مصر والعالم العربي في مرحلة السبعينيات بصورة مفاجئة بعد أن استطاعت الدبلوماسية الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة احتواء النفوذ السوفياتي وإبعاده من المنطقة وتزامن ذلك مع محاولات الرئيس انور السادات إيجاد تسوية سلمية للامنة في الشرق الأوسط وبدأ في محاولات لتحسين العلاقات بين الجانبين إلا أن الاتصالات الفعلية بدأت بعد حرب أكتوبر 1973⁽⁴⁾ ما أدى إلى انفراج في العلاقات بصورة واضحة مع تنازلات كبيرة قدمتها مصر قادت في النهاية إلى اتفاقية كامب 1979.

ونلاحظ أن ما حدث من تقديم تنازلات لم يكن إلا استجابة للضغوط الأمريكية على مصر من أجل إيجاد حل يصب في النهاية لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل.

(1) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق ص 186-187.

(2) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام الكتاب الثاني القاهرة، دار الشروق، 2004، ص 120.

(3) المصدر نفسه، ص 135.

(4) أحمد منصور، شاهد على عصر السادات، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2002، ص 211.

بعد مقتل السادات وتولي حسني مبارك للسلطة في مصر عام 1981 كان عليه تحقيق الاهداف المصرية والعربية والقومية واستمر في تلقي المعونات الأمريكية بصورة كبيرة مع محاولة الحفاظ على استقلالية القرار المصري⁽¹⁾ واستمرت العلاقات بصورة طيبة بين الجانبين رغم التغيرات التي طرأت على مجريات السياسة الدولية بعد 1989.

تطور العلاقات من الناحية الاقتصادية:

بدأت العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة بالاعتماد على المساعدات الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالتنمية حيث ظلت أمريكا ولا تزال تلعب دورا كبيرا في التنمية في مصر. وقد كانت الفرصة طيبة للولايات المتحدة التي تخوفت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدايات الحرب الباردة من النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية واتخذت من مصر نقطة توجيه سياساتها تجاه الدول العربية انطلاقا من الأهمية الاستراتيجية لمصر كدولة محور في الاقليمين العربي والافريقي. "كان ضمن السياسة الأمريكية تجاه مصر هو اعلان الرئيس الأمريكي "ترومان" عن برنامج لاحلال الاسلحة والمساعدات الأمريكية محل ما كانت تقدمه بريطانيا بهدف الاحتفاظ بالسيطرة الغربية في شرق البحر المتوسط".⁽²⁾

بالتالي بدأت السياسة الأمريكية تجاه مصر تتجه نحو التفكير في طريقة الاحتواء ليس احتواء مصر فقط بل الاقليمين العربي والافريقي، وهنا تظهر جليا السياسة الاستعمارية المستقبلية للولايات المتحدة في المنطقة خاصة وان مصر تعتبر الدولة الاكبر في المنطقة العربية بالذات، ويمكنها لعب دور اكبر سواء في الصراع العربي - الاسرائيلي أو اية تطورات محتملة في افريقيا خاصة في السودان ومنطقة البحيرات حيث التهديد الامني لمصالح أمريكا واسرائيل. ولذا حاولت الولايات المتحدة منذ بداية ملأها للفراغ الذي تركته بريطانيا في المنطقة في اغراء مصر ببرامج المساعدات والمعونات من اجل انجاح سياسة الاحتواء تلك.

(¹) حسين شريف، الشرق الاوسط في ظل النظام الدولي الجديد 1981-1995، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص 15.

(²) جيفري أرونسون، مصدر سابق، ص 21.

"كان أول قرض لبنك الاستيراد والتصدير الأمريكي لمصر عام 1947 بمبلغ 7,25 مليون دولار كما تم تعيين السفير الأمريكي في مصر آنذاك "بينكي تون" ليكون أول أمريكي بين هيئة مديري شركة قناة السويس وكان هذا دلالة على تزايد النشاط الاقتصادي الأمريكي في مصر، ضمن توسيع نشاطها الاقتصادي وفقا لسياسة "الباب المفتوح".⁽¹⁾ إذا كانت القروض الأمريكية لمصر قد تدفقت منذ ذلك التاريخ فهذا يدل على ان العلاقات المصرية الأمريكية لم تبدأ مع ثورة 1952 بل اعقبت الحرب العالمية الثانية. وثمة من يرى ان بداية المساعدات الأمريكية لمصر ترجع إلي أوائل سنوات ثورة يوليو عام 1952 وبالتحديد عقب صدور القانون الأمريكي العام للمعونة رقم 480 لسنة 1953 والذي تم إقراره بدافع المحافظة علي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلي أن قامت الولايات المتحدة في أواخر عام 1956 بتجميد المعونة وسحب عرضها لعقد مصر صفقة اسلحة مع تشيكوسلوفاكيا. وفي عام 1962 وافق الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" على طلب الرئيس "جمال عبدالناصر" بتقديم مساعدات اقتصادية أمريكية لمصر من أجل تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁽²⁾ وكان ذلك جزء من المرحلة الاولى في محاولات الاسهامات الأمريكية في التنمية والاصلاح الاقتصادي في مصر.

بعد عودة العلاقات السياسية بين البلدين بعد حرب 1973 تم استئناف العلاقات في مارس 1974 وخلال سنوات قليلة استطاعت مصر أن تطور علاقات خاصة مع الولايات المتحدة ومنذ عام 1978 أصبحت الولايات المتحدة بمثابة شريك كامل في العلاقات المصرية الـ"إسرائيلية" والمصدر الرئيس للأسلحة وأكبر مانح للمساعدات الاقتصادية لمصر. وفي عام 1975 تم إدراج مصر في برنامج المساعدات الأمريكية الخارجية، وتم التأكيد علي الالتزام الأمريكي لتقديم المساعدات الأمريكية لمصر مع توقيع مصر وإسرائيل علي معاهدة كامب ديفيد بينهما عام 1979 حيث تعهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بتقديم ما قيمته مليار دولار سنويا كمساعدة اقتصادية لمصر. وفي يناير 1988 وافقت الإدارة الأمريكية علي تعديل نظام تقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر لتحصل عليها نقداً، بعد ذلك تطور التعاون الاقتصادي بين

(1) جيفري أرونسون، مصدر سابق ، ص 23.

(2) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1>

البلدين ليشمل مجالات عديدة وأصبحت مشاركة الولايات المتحدة في التنمية ودعم المشروعات الإنتاجية والصناعية المصرية مؤشراً هاماً عكس مدى قوة العلاقات بين الطرفين.⁽¹⁾

لقد تمكنت الولايات المتحدة بالفعل من احتواء مصر حيث نجحت في كسبها كأهم حليف لها في المنطقة وكان لتلك العلاقات المصرية الأمريكية القوية دوراً كبيراً في مجريات السياسة الأمريكية في العالم العربي. وهنا يقول علي عبد العزيز سليمان: "ترتبط مصر بالولايات المتحدة بعلاقات اقتصادية من نوعية خاصة وذلك بسبب التحالف الاستراتيجي الذي يربطهما وبالذات في عملية السلام في الشرق الأوسط أو بسبب المعونات الاقتصادية الضخمة التي تتلقاها مصر منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد عام 1979. وتعتبر الولايات المتحدة الشريك التجاري الثاني لمصر بعد الاتحاد الأوروبي كما أن حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر يمثل نسبة لا يستهان بها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في مصر".⁽²⁾

واستمرت العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة قوية وظلت تتطور مع تغير الأوضاع في السياسة الدولية ومتطلبات سياسة أمريكا الخارجية تجاه المنطقة العربية بصفة خاصة. وخير شاهد على ذلك الشراكة الأمريكية في التنمية في مصر والتي سنتناولها في عنوان منفصل في هذا الفصل. وبجانب العلاقات الاقتصادية نجد التعاون العسكري الذي ظل ضمن السياسة الأمريكية للضغط على مصر، حيث بدأت العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1976، وتحتل مصر المركز الثاني في قائمة الدول التي تتلقي معونات عسكرية أمريكية⁽³⁾ وذلك بعد التوصل إلى اتفاق بين البلدين يتم بمقتضاه تنفيذ خطة تطوير القوات المسلحة المصرية، والذي أصبحت مصر بموجبه

(¹) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1>

(²) علي عبد العزيز سليمان، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي، القاهرة، دار الشروق، 2005، ص 114.

(³) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1>

من بين الدول التي تستطيع الحصول علي قروض أمريكية لشراء الاسلحة الامريكية وهي القروض المعروفة باسم قروض المبيعات العسكرية الأجنبية. ومنذ العام 1994 تتم المناورات العسكرية الأمريكية المشتركة المعروفة باسم "النجم الساطع" حيث جرت أكثر من مناورة شاركت فيها قوات عسكرية من الجانبين، استهدفت التدريب علي العمليات الهجومية والدفاعية الليلية والنهارية وتدريب القوات الأمريكية علي العمليات القتالية في الظروف الصحراوية في الشرق الأوسط. ويأخذ التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة عدة صور تتمثل في مبيعات السلاح، ونقل التكنولوجيا العسكرية، وتأتي معظم مبيعات السلاح من خلال المعونات العسكرية السنوية والتي تبلغ نحو 1.2 مليار دولار، وشمل التعاون العسكري أيضاً تصنيع وتجميع بعض الأسلحة الأمريكية في مصر.⁽¹⁾

وقد حصلت مصر من الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1975 و 1996 على معونات اقتصادية قدرت بحوالي 21 مليار دولار ومعونات عسكرية قدرها 25 مليار دولار ، اي باجمالي 46 مليار دولار خلال واحد وعشرين عاما وهي أكبر مساعدات تحصل عليها دولة في العالم من الولايات المتحدة بعد اسرائيل خلال هذه الفترة.⁽²⁾

لم تقتصر العلاقات المصرية الامريكية فقط على العلاقات الدبلوماسية وقد ركزت الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة على الاهمية الاستراتيجية لمصر وضرورة الضغط عليها من أجل الحصول على ضمانات فيما يتعلق بالسلام في الشرق الاوسط لذا ظلت تلك العلاقات تتماشى مع التغيرات التي تطرأ في مجريات الصراع العربي الاسرائيلي وقد حدثت تطورات جديدة مع تغير السياسة الدولية بعد العام 1989.

العلاقات المصرية الامريكية 1989 وما بعده:

⁽¹⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1>

⁽²⁾ علي عبد العزيز سليمان، مصدر سابق، ص 117.

منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وبالتحديد بعد انحياز الولايات المتحدة لصالح إسرائيل بعد ضرب لبنان، ساءت العلاقات بين الطرفين حيث ظلت مصر تنتقد الموقف الأمريكي من الوضع في الشرق الأوسط حتى بداية التسعينيات وإعلان أمريكا عن نظام عالمي جديد تسود فيه قوانين الحرية وحقوق الإنسان على مجمل السياسة الدولية الأمر الذي أحدث تغيرات في طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية.

يمكن القول بأن العلاقات المصرية الأمريكية شهدت تطوراً كبيراً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين من خلال التعاون في كافة المجالات حيث عملت دبلوماسية الدولتين على إيجاد إطار مؤسسي يتسم بصفة الاستمرارية وهو ما أطلق عليه "الحوار الإستراتيجي" لتحقيق التقاهم بين البلدين وقد جرت أول محاولة في هذا المجال في عامي 1988 و 1989 بعقد جلسيتين في القاهرة وواشنطن للحوار حول القضايا السياسية الدولية والإقليمية علي مستوى الخبراء من الجانبين، غير أن هذا الحوار توقف بعد الغزو العراقي للكويت. وفي يوليو 1998 تم إحياء فكرة الحوار الإستراتيجي بين الدولتين في أول جولة للحوار في واشنطن، ثم عقدت الجولة الثانية في القاهرة في ديسمبر 1998، تلتها الجولة الثالثة في فبراير عام 1999 بواشنطن⁽¹⁾ هنا نلاحظ انه ومع التغيرات الاقليمية والدولية حدث نوع من التقارب الشديد بين الجانبين الامر الذي يؤكد اهمية مصر بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة لذا تم تطوير التعاون الى حوار استراتيجي لضمان مواقف ايجابية من الجانب المصري تجاه القضايا العربية.

وعلى الرغم من ذلك طرأت بعض التناقضات في العلاقات المصرية الأمريكية خلال فترة التسعينات تبلورت في رغبة مصر في الحفاظ على مكانتها التاريخية في المنطقة العربية كقوة اقليمية وتناقض هذه الرغبة مع مصالح الولايات المتحدة كقوة عالمية.⁽²⁾ الا ان ذلك التناقض لم يؤثر كثيرا على سير العلاقات بين الجانبين بسبب رغبة كلاهما في تحقيق مصالحه. ومع بداية الألفية الثالثة اكتسب الحوار الإستراتيجي بين

(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1>

(2) محمد عبد الوهاب، رؤية شاملة للعلاقات العربية الأمريكية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2011، ص 106.

مصر والولايات المتحدة أبعاداً علي درجة كبيرة من الأهمية، ويرجع ذلك إلى خطورة تطور الأوضاع في المنطقة وضرورة وضع قاعدة للمصالح المشتركة.⁽¹⁾

وهنا لا بد من الإشارة إلى التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العديد من الدول بسبب أحداث 11 سبتمبر والدخول في مسالة الحرب على الارهاب مع تركيز كبير على الدول العربية ما عقد الازمة في المنطقة العربية والشرق الاوسط ككل وقد ساعدت تلك الاحداث الولايات المتحدة على تبرير وسرعة التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجج كثيرة تمثلت ابرزها في الحرب على الارهاب والديمقراطية وحقوق الانسان. وهناك من يرى:

"ان احداث 11 سبتمبر قد حققت فرصة امريكية لتصفية حسابات وتغيير اوضاع، وقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل في إعادة ترتيب الأوضاع في مصر وفقاً لمصالحها مع التوسع في توظيف المفهوم الجديد للتدخل الانساني في القانون الدولي المعاصر".⁽²⁾ كما اورد معهد بروكينجز الامريكي تقريراً في هذا الشأن مفاده:

"ان العلاقات المصرية الأمريكية والتي ترجع جذورها إلى التعاون بين البلدين في تحقيق السلام العربي الاسرائيلي منذ أكثر من 30 عاما عانت بسبب تعثر عملية السلام وتحول قضايا الحكم المحلي "الديمقراطية" وحقوق الانسان في مصر إلى مثار للنزاع بين الجانبين"⁽³⁾

ومن أبرز القضايا المتعلقة بالشأن الداخلي المصري والتي اظهرت التدخل الامريكي الواضح في الشؤون الداخلية لمصر، الحريات الدينية والمسألة القبطية.

الحريات والمسألة القبطية:

في السابق لم تظهر على مجريات الاحداث الداخلية في مصر اية علامات تشير إلى وجود طوائف بالمعنى الواضح ولم يكن هناك وضوح او بالاحرى حديث عن اضطهاد طائفة من قبل اخرى او من قبل الحكومة ونقصد بذلك القضية التي طرأت على الشأن الداخلي المصري مؤخراً والتي عرفت بالمسألة القبطية. وإذا كانت مسألة

⁽¹⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1>

⁽²⁾ مصطفى الفقي، من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح، القاهرة، دار الشروق، 2004، ص 226

⁽³⁾ فتحية الدخايني، مجلة المصري اليوم، العدد 1638، 2008/12/7، مؤسسة المصري اليوم للصحافة والنشر.

الحريات قد مهدت الطريق للتدخل الأمريكي في الشأن المصري بسبب سيطرة نظام الحزب الواحد على مقاليد الحكم في مصر متمثلاً في "الحزب الوطني" الحاكم مع حرمان احزاب أخرى من المشاركة كالأخوان المسلمين، فان المسألة القبطية لم تطرأ على السطح بالطريقة التي تتناولها بها الأوساط الأمريكية إلا مؤخراً. أوردت بعض الكتابات لكتاب اقباط تشير إلى معاناة الاقباط في مصر منذ ثورة يوليو 1952، ويقول "جوزيف بشارة":

"منذ انتهت الحقبة الديمقراطية التي شهدتها مصر في النصف الأول من القرن العشرين تنور علي الدوام قضية أوضاع الأقباط والإضطهاد الذي يعانونه والتمييز الذي يتعرضون له. يعترف بهذه القضية الحقوقيون المعتدلون بينما ينكرها المتطرفون المحسوبون علي النظام الحاكم . وترتبط أوضاع الأقباط بعوامل عديدة أهمها نظرة النظام الحاكم للأقباط وعلاقته بقياداتهم الدينية وعلاقة النظام الحاكم بجماعات التطرف وعلي رأسها جماعة الإخوان المسلمين وقد ظلت أوضاع الأقباط في سياسة عبد الناصر والسادات ومبارك تتحسن وتسوء وفقاً للمتغيرات أو التحولات السياسية".⁽¹⁾

هذا النص يؤكد حقيقة واحدة وهي تغير الاوضاع في السياسة الدولية وعدم امكانية التدخل في السابق لاسباب تتعلق بميزان القوة، وفي هذا السياق يواصل "جوزيف بشارة" حديثه عن ان عهد "السادات" شهد اكبر تمييز ضد الاقباط حيث استعان "السادات" بالاخوان المسلمين لاعلان مصر دولة يحكمها رئيس مسلم. ويقول "سمع العالم انين الاقباط لكنه لم يتدخل نسبة لنجاح السادات في توقيع اتفاقية كامب ديفيد كسب باعترافه بدولة اسرائيل ود المجتمع الدولي الذي لم يرغب في الدخول في خلافات مع "السادات" خشية ان يؤثر ذلك على مبادرته السلمية مع اسرائيل".⁽²⁾

(¹) روبرير الفارس، مبارك والاقباط، القاهرة، دار ماجد للطباعة، 2011، ص 78.

(²) روبرير الفارس، مصدر سابق، ص 79.

إلا أنه ومع ظهور النظام العالمي الجديد وبالتحديد نهاية التسعينيات بدأ التغيير، ومنذ ذلك الحين لم تكن مصر بمعزل عن القانون الأمريكي الخاص بالاضطهاد الديني، ومع بداية الالفية الجديدة وفور صدور ذلك القانون بدأ شكل من الحوار المصري الأمريكي بشأن الحريات الدينية وعملت الولايات المتحدة على تعيين مبعوث خاص لهذا الشأن للضغط على مصر من أجل ضمان حقوق الاقباط باعتبارهم اقلية مسيحية. كما تم تعيين النائب "فرانك وولف" مهتما بالشئون القبطية والمسألة السودانية. (1)

هنا نلاحظ بشكل واضح تحولات في السياسة الخارجية الامريكية تجاه مصر اذا ما وضعنا في الاعتبار العلاقات المصرية الامريكية التي وصلت إلى درجة عالية من الصداقة حيث تعتبر مصر حليف استراتيجي للولايات المتحدة في الاقليمين العربي والافريقي، إلا أن ذلك لم يعفها من قضية التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية لها.

ويرى "اشرف غربال" "أن نقطة التحول في علاقات مصر بامريكا تزامنت مع تغيير السياسة الخارجية الامريكية وتحولاتها وانقلابها بعد 11 سبتمبر 2001 حيث حلت محلها الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي والتي أعلنها البيت الابيض في 20 سبتمبر 2002". (2)

منذ ذلك الوقت بدأ التدخل الأمريكي يظهر بكل وضوح وظهر الحديث بين الاقباط انفسهم عن هذا التدخل ويرى بعضهم أن الإدارة الامريكية وبالذات بعد 11 سبتمبر ضغطت بكل قوتها على مصر من أجل حقوق الاقليات. (3) ويرى المراقبون ايضا أن ذلك الامر حدث نتيجة لعدة متغيرات اهمها صعود نجم الولايات المتحدة ومحاولتها استخدام ورقة الاقليات في مصر، والضعف الذي أظهرته الدولة أكثر من مرة في أكثر من قضية

(1) مصطفى الفقي، الدولة المصرية والرؤية العصرية، من فكر المراجعة الى فكر المستقبل، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص 142.

(2) اشرف غربال، صعود وانحيار علاقات مصلومريكا، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2004، ص 11.

(3) روبرير الفارس، مصدر سابق، ص 96.

مع الكنيسة. ⁽¹⁾ وثمة آراء أخرى تقول بأن الأقباط انفسهم منحوا الولايات المتحدة فرصة التدخل في شئون مصر الداخلية بسبب تدويلهم للقضية وهنا يقول محمد مورو:

"وافقت اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة على مناقشة المزاعم القبطية بوجود اضطهاد للأقباط في مصر الذي تقدم به اليها (عدلي ابادير) زعيم ما يسمى بأقباط المهجر، وتدويل الازمة هو الهدف من الشكوى التي تقدموا بها وهم لا يخفون علاقتهم بالاطواسط الصهيونية والامريكية ويعلنون أنهم يريدون حل مشكلة الاقباط على طريقة ازمة دارفور". ⁽²⁾

وهناك من يرى أن الاقباط في الداخل ايضا اسهموا في تدويل القضية وفقا لعلاقات تربط بينهم وبين الولايات المتحدة شأنهم في ذلك شأن جماعات أخرى حاولت الاستفادة من عدائها مع الحكومة المصرية وتصفية حساباتها عن طريق اثاره الفتن لتمارس امريكا المزيد من الضغوط على النظام الحاكم. ⁽³⁾

ومهما يثار من جدل وخلاف داخل مصر حول الفتنة الطائفية وأسبابها، إلا ان ثمة اتفاق بين المسلمين والمسيحيين حول حقيقة ان الولايات المتحدة وجدت الفرصة سانحة للتدخل في هذه القضية. بل انها لم تكتف فقط بالتدخل لحماية الاقباط بل تعدت ذلك للحديث عن قمع الحريات بحجة نشر "الديمقراطية" كوسيلة أخرى للضغط على مصر.

"نشطت مؤخرا دوائر في الكونغرس في شن حرب خفية على مصر اظهرت طابع جديد في العلاقات المصرية الامريكية على المستوى الداخلي وبدأ شكل من التشهير بالاطواسط الداخلية في مصر تركز على مسألة حقوق الإنسان والإضطهاد الديني وقمع الحريات، فعلى سبيل المثال احتلت قضية اعتقال المفكر المصري "سعد الدين ابراهيم" ومحاكمته حيزا كبيرا في حجم الانتقاد الامريكي للوضع الداخلي في مصر". ⁽⁴⁾

(1) محمد مورو، الاقليات المشكلة والحل، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2009، ص 59.

(2) المصدر نفسه، ص 75-77.

(3) حمادة امام، الاخوان المسلمون والاقباط من اللعب بالدين إلى اللعب بالوطن، القاهرة، حوار للنشر والتوزيع، 2007، ص 114.

(4) مصطفى الفقي، من نهج الثورة إلى فكر الاصلاح، مصدر سابق، ص 230.

لقد استغلت الولايات المتحدة الخلافات الداخلية في مصر بين النظام الحاكم والاقباط وبعض التنظيمات السياسية، ووجدت في ذلك فرصة سانحة للتدخل والحديث عن قمع الحريات وبدأت ممارسة ضغوطها متذرة بحماية الحرية والديمقراطية بل أنها وقفت أحياناً بجانب الإسلاميين. حيث استغلت الولايات المتحدة حظر نشاط الإخوان المسلمين ومنعهم من المشاركة السياسية في مصر، وبدأت في الضغط على الحكومة المصرية لفتح المزيد من المشاركة السياسية، حيث تم تناول قضيتي الاقباط والحريات السياسية في ذات الوقت.

ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك بل عملت على مطالبة الحكومة المصرية بضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وسنتناول موضوع الإصلاح في المبحث التالي.

المبحث الثالث:

الشراكة الامريكية في السلام والتنمية في مصر:

ان تناول موضوع السلام ضمن العلاقات المصرية الامريكية يقصد به دور مصر في عملية السلام في الشرق الاوسط ومدى تأثير ذلك وتأثره بالعلاقات بين الجانبين. حيث نلاحظ أن السياسة الخارجية الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ركزت على الاهمية الاستراتيجية لمصر بحكم موقعها ومن ثم امكانية قيامها بدور كبير في التأثير على الصراع العربي الاسرائيلي والتأثر به وبالتالي كانت قضية السلام في الشرق الاوسط أهم محاور تلك العلاقة.

العلاقات المصرية الامريكية والسلام في الشرق الاوسط:

ركزت الولايات المتحدة الامريكية في علاقتها مع مصر منذ البداية على موضوع الصراع العربي الاسرائيلي وحل الازمة في الشرق الاوسط. ولذلك ظلت مصر طرفا اساسيا في أي حوار حول هذه المسألة علاوة على دور مصر كدولة محور في المنطقة العربية.

ففي ستينيات القرن الماضي وبعد تأميم قناة السويس ازدادت قوة دور مصر في المنطقة وظهر حديث عن سباق سلاح غير تقليدي زاد من قلق الولايات المتحدة وهنا حاولت اسرائيل عرقلة محاولات مصر للحاق بها، وفي نفس الوقت لم تكتف امريكا باسلوب المتابعة والمراقبة لبرنامج التسليح المصري بل تعدت ذلك إلى التهديد.

(1)

ومنذ ذلك الحين شهدت العلاقات المصرية الامريكية توترا شديدا مع اصرار الرئيس المصري آنذاك "جمال عبد الناصر" على موقفه بعد حرب 1967 حيث تمسك الرئيس الامريكي وقتها "جونسون" بضرورة اقامة سلام كامل بين مصر واسرائيل عن طريق مفاوضات مباشرة، في حين أصر "عبد الناصر" على انتهاء حالة الحرب وليس قيام سلام، الامر الذي عرقل امكانية تحسين العلاقات بين

(1) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص 120

الطرفين. ⁽¹⁾ لذا يمكننا القول بان الدور المصري في عملية السلام قد تم عبر مراحل، فبعد وفاة "عبد الناصر" ومجئ "انور السادات" للسلطة في مصر تغير الوضع حيث حاول "السادات" ايجاد تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط وبدا في محاولات لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة التي كانت من جانبها تهدف إلى ضرورة الاسراع للامساك بزمام قيادة الازمة واحتكارها خاصة بعد حرب اكتوبر 1973⁽²⁾ وبالفعل تمت الاتصالات بين الطرفين وتحسنت العلاقات بعد الحرب لدرجة ان امريكا تقدمت بتحمل مسئولية الامن الشخصي والسياسي "للسادات" وكانت تلك نقطة تحول كبيرة في السياسة المصرية المعاصرة. ⁽³⁾ كانت الولايات المتحدة من جانبها تصر على مسألة قيام سلام لأنها كانت تعلم ان عملية توقيع اتفاق سلام مع مصر سيضمن لها تحركاتها في المنطقة دون معارضة تعرقل تلك التحركات ، ولهذا السبب توترت العلاقات المصرية الامريكية عندما رفض الرئيس عبد الناصر قيام سلام مع اسرائيل. هنا نلاحظ الفرق في العلاقات ابان حكم انور السادات، فعلى الرغم من سعيه لحل الازمة مع مراعاة المصالح المصرية الاقليمية، الا ان الولايات المتحدة استغلت تلك المحاولات المصرية من جانب السادات لمصلحتها وهنا سنحت لها الفرصة لممارسة المزيد من الضغوط على مصر وفي نفس الوقت تقديم الإغراءات التي تمثلت في زيادة المعونات المقدمة الى مصر من معونات عسكرية وقمح وغيرها، والمزيد من الاستثمارات الامريكية ودفع النشاط التجاري بين الجانبين. ونظرا لأن مصر كانت في حاجة إلى معونات لسد اي عجز ينتج عن الزيادة السكانية وتطوير مشروعات التنمية، فكر السادات في تحسين العلاقات مع امريكا من اجل مصالح بلاده وكذا حل الازمة.

مع تزايد قلق "السادات" من تفاقم أزمة الشرق الأوسط وعينه في الوقت نفسه على واشنطن قام في مارس 1976 بإلغاء معاهدة الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي والتي كان قد وقعها بنفسه عام 1971 وبعد ذلك بأربعة أيام دبت الحياة في الخط الساخن بين البيت الأبيض وقصر عابدين. ⁽⁴⁾

(1) اشرف غريال، مصدر سابق، ص 11.

(2) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص 191.

(3) المصدر نفسه، ص 236.

(4) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، الكتاب 2 ص 287.

كان ذلك بمثابة إعلان عن رغبة مصر في تحقيق السلام في الشرق الأوسط وربما استجابة للضغوط الأمريكية، وفي العام 1977 شكلت العلاقات المصرية الأمريكية هذا الاتجاه. أما من الجانب الأمريكي فقد كان الشغف أكبر لتحقيق ذلك. وفي نهايات يوليو من نفس العام عقد الرئيس الأمريكي آنذاك "جيمي كارتر" اجتماعين للجنة الدائمة لمجلس الأمن القومي حول الأزمة في الشرق الأوسط وخرج الاجتماع بما يلي:

"إن الخيار المتاح للرئيس السادات هو مواصلة السعي على طريق التسوية السلمية، وأن الولايات المتحدة مسئولة عن مساعدته باستبقاء قوة الدفع في هذه العملية وتحريكها باستمرار".⁽¹⁾

بذلك تمكنت الولايات المتحدة من الضغط على مصر مقابل تحسين العلاقات بين الطرفين ومهدت الأرضية الصلبة لتوقيع اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل وضعت حداً للدور المصري المتعاضم في المنطقة العربية بعد خوضها لأكثر ثلاث حروب مع إسرائيل. وبالفعل نجحت أمريكا في تحجيم الدور المصري في المنطقة العربية. استمرت العلاقات بين الطرفين بصورة جيدة بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وقد حرص كل من الجانب المصري والأمريكي على الحفاظ على الاتفاقية والسلام إلا أن الأوضاع تغيرت مع اغتيال "أنور السادات" الذي اعتبر أهم حليف للولايات المتحدة.

"في ثمانينات القرن العشرين وتفاقم الأزمة في الشرق الأوسط وحرب الخليج الأولى كانت الولايات المتحدة تريد عودة مصر بأكثر من أي طرف آخر، وأن حدوث ذلك يعتبر تأكيد جديد لضرورة التسوية السلمية في الشرق الأوسط يعبر عن قبول العرب مرة أخرى للدولة العربية الأولى التي عقدت صلحاً مع إسرائيل، وإلى جانب ذلك فإن عودة مصر إلى الصف العربي بعلاقاتها التي توثقت مع الولايات المتحدة تعطي إضافة مؤثرة لمجمل توجهات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط".⁽²⁾

(¹) نفس المصدر، ص 337.

(²) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب 3، مصدر سابق، ص 179.

تحققت الرغبة الامريكية فعلا بعودة مصر مرة اخرى للساحة الإقليمية وقد لعبت دورا كبيرا في ذلك خاصة في الفترة ما بين 1987-1989، ومن الملاحظ أن الدور المصري يعود مع تجدد الأزمات في المنطقة ووفقا لما تريده امريكا الامر الذي يؤكد الضغوط الامريكية ومدى تحكم الولايات المتحدة في تحريك الدول الحليفة لها خاصة في الاقليم العربي وفقا لمصالحها ومصالح اسرائيل وضمان امنها.

لم يكن السادات وحده قد سعى لحل الازمة المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي، ففي بدايات عهد الرئيس "حسني مبارك" حاول العمل على ايجاد حل مناسب لمشكلة الشرق الاوسط وبذل محاولات جدية لاقتناع الولايات المتحدة بانتهاء سياسة متوازنة غير منحازة لاسرائيل. ⁽¹⁾ الا أن المعضلة الاساسية التي واجهها "مبارك" هي تواطؤ امريكا واسرائيل في ضرب لبنان وهذه احدى الموضوعات التي تفسر ارتباط الشراكة الامريكية المصرية في السلام بمصالح الولايات المتحدة واسرائيل.

"في العام 1985 حاول "مبارك" حث إدارة الرئيس الامريكي آنذاك "رونالد ريغان" على تحريك قضية الشرق الأوسط، إلا أن جهود مصر باءت بالفشل بسبب الرفض الاسرائيلي والانحياز الامريكي". ⁽²⁾

وهكذا ظلت العلاقات المصرية الامريكية فيما يتعلق بالسلام ما بين الاستياء المصري من فشل الجهود الامريكية في ايجاد تسوية لازمة وما بين اصرار مصر على ضرورة الحل حتى جاءت حقبة التسعينات بنظام عالمي جديد مع اهداف امريكية جديدة في الاقليمين العربي والافريقي وهنا برز لمصر دور جديد وفقا للمرحلة الجديدة مع الوضع في الاعتبار استمرار العمل باتفاقية السلام مع اسرائيل. ساعدت مصر الولايات المتحدة في تحرير الكويت عام 1991 ويعتبر هذا تطور جديد في مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

(1) حسين شريف، مصدر سابق، ص 15.

(2) المصدر نفسه، ص 16.

وأدى هذا التطور إلى توطيد العلاقات السياسية الأمريكية مع العالم العربي وخاصة مصر، الأمر الذي أدى إلى قيام الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الأب بإلغاء ديون مصر العسكرية.⁽¹⁾

وفي أعقاب ذلك جاء الاتفاق المصري الأمريكي على ضرورة إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط وإقناع الأطراف العربية بالجلوس مع إسرائيل على مائدة المفاوضات، حيث نجحت الدبلوماسية المصرية في إقناع الولايات المتحدة بإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى توقيع المنظمة مع إسرائيل لاتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا في عام 1993 خلال اتفاقيات أوسلو. استمرت الجهود المصرية والأمريكية طوال عقد تسعينيات القرن العشرين من أجل دفع المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية لإحلال السلام في المنطقة واحتواء أعمال العنف من الجانبين والوصول إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية والقدس من خلال لقاءات القمة في شرم الشيخ في مؤتمر قمة صانعي السلام في مارس 1996، وفي منتجع وايت ريفر عام 1999، ثم من خلال لقاءات القمة في كامب ديفيد عام 2000. وخلال الألفية الثالثة استمرت المحاولات المصرية لتحقيق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية كما استضافت مصر القمة الرباعية بين مصر والأردن وإسرائيل وفلسطين في مدينة شرم الشيخ في 8/2/2005، والتي أسفرت عن اقتناع الإدارة الأمريكية بضرورة التنسيق مع الفلسطينيين فيما يختص بالانسحاب من غزة، وتعيين منسق أمريكي خاص لمساعدة الفلسطينيين على الحفاظ على الأمن.⁽²⁾

على الرغم من المحاولات الأمريكية المتعلقة بالتعاون مع مصر من أجل دفعها للتعامل مع القضية العربية - الإسرائيلية بالصورة التي ترضي مصالحها وأمن إسرائيل، إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي تحول دون ذلك، أهمها الموقف الشعبي المصري من إسرائيل، وقد عمل ذلك الموقف في كثير من الأحيان على الضغط على الحكومة المصرية بشأن تلك القضية، ومن هنا فكرت الولايات المتحدة في وسيلة لكسب الشعب لصالحها في محاولة منها لممارسة المزيد من الضغوط

⁽¹⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1>

⁽²⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1>

على الحكومة المصرية وبدأت بالفعل في الآونة الأخيرة من تناول قضايا الحريات كما ذكرنا آنفاً، وتعدت ذلك إلى توسيع التعاون لتدخل في المرحلة الثانية من مشروعات التنمية والاصلاح.

الشراكة الامريكية في التنمية في مصر:

بدأ الدور الأمريكي في التنمية في مصر منذ اعتماد المساعدات الأمريكية لمصر بعد الحرب العالمية الثانية بهدف اقضاء السوفيت ولعب دور أكبر في المنطقة خاصة بعد تزايد القلق الأمريكي من أن تصبح قناة السويس ودلتا النيل أهداف رئيسية للعدوان السوفيتي.⁽¹⁾

جاءت الاهداف الامريكية في التنمية من اعتقاد ان المعونة لتقدم الزراعة والصحة والخدمات التعليمية هي أداة هامة في النضال ضد الشيوعية وكأسلوب جذاب لزيادة مستوى الاستثمار الخاص واستيراد المنتجات والتكنولوجيا الأمريكية. كما رأت أمريكا أنه ليس كافياً مجرد صد الشيوعية في الشرق الاوسط وانما من الجوهري مساعدة شعوب الشرق الاوسط على تحسين مستوياتها المعيشية ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية والحصول على احترام الذات ومكانها المناسب بين امم العالم وأن الاستقرار السياسي في مصر ودول المنطقة هو شرط اساسي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.⁽²⁾

تمثلت الشراكة الامريكية في التنمية في مصر في تقديم المعونات والمساعدات من أجل التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي. وقد حصلت مصر من الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1975-1996 على معونات اقتصادية قدرت بحوالي 21 مليار دولار وعسكرية بلغت 25 مليار دولار إجمالي 46 مليار دولار خلال 21 عاما (انظر جدول 1-4) وهي اكبر مساعدات تحصل عليها دولة من الولايات المتحدة بعد اسرائيل في تلك الفترة وقد لعبت تلك المعونات دورا مهما في

(¹) جيفري ارنسون، مصدر سابق، ص 27.

(²) المصدر نفسه، ص 29.

تطوير البنية الأساسية وتوفير السلع والمواد الغذائية. إلى جانب تطوير القوات المسلحة والأسلحة والمعدات. (1)

ولا تزال مصر تحصل على تلك المعونات، وتعتبر الدولة العربية الأولى التي تحصل على حزمة من المساعدات العسكرية الأمريكية مقارنة بحلفاء أمريكا الآخرين في المنطقة.

(1) على عبد العزيز سليمان، مصدر سابق، ص 117.

جدول (1-4)
المعونة الامريكية لمصر بالمليون دولار

السنة	معونات اقتصادية	معونات عسكرية	الاجمالي
1997-1948	23,288.6	22,252.5	45,669.4
1998	915.0	1,300.0	2,116.0
1999	775.00	1,300.0	2,067.0
2000	727,3	1,300.0	2,028.3
2001	695,0	1,300.0	1,996.0
2002	655,0	1,300.0	1,956.0
2003	911,0	1,300.0	2,212.2
2004	571,6	1,300.0	1,865.3
2005	230,7	1,289.6	1,821.5

المصدر : المعونات الأمريكية لمصر : <http://www.marefa.org/index.php>

منذ بداية تسعينات القرن الماضي ومع اعلان النظام العالمي الجديد تغيرت الاهداف الامريكية وفقا لتطورات الاوضاع وبرزت ادوار جديدة للدول وهنا كان منوطا بمصر أن تقود مسيرة الاصلاح والديمقراطية في الشرق الاوسط الامر الذي دفع الولايات المتحدة لاعادة النظر مرة اخرى في مسألة مساعدات التنمية في مصر. ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل عمدت الولايات المتحدة إلى زيادة التبادل الاقتصادي والتجاري مع مصر وزيادة الاستثمار الامريكي فيها. وتحتل مصر المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات الامريكية في الشرق الاوسط بعد اسرائيل. "في حقيقة الامر ان الظروف التي مرت بها مصر وخاضتها منذ تسعينات القرن الماضي جعل اهتمامها يتركز على القضايا الاقتصادية وشهد عام 1990 اتصالات مكثفة بين مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بالمديونية وخاصة العسكرية وفي اواخر اكتوبر 1990 وافق الكونغرس الامريكي على مشروع قرار باعفاء مصر من ديونها العسكرية".⁽¹⁾

وفي سبتمبر عام 1994 تم التوقيع علي مشروع اتفاقية الشراكة من أجل النمو الاقتصادي والتنمية. إلا أن تلك الشراكة لم تستند منها مصر كثيرا حيث كانت الفوائد تعود لمصلحة الولايات المتحدة أكثر من مصر.

ومنذ حرب الخليج الثانية والدور الذي لعبته مصر لصالح التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ثم الموقف الاخير وهو عدم الاعتراض على الغزو الامريكي للعراق 2003 اصبحت مصر تحت الضغوط الامريكية وتحول الخطاب الامريكي لمصر من برامج التنمية إلى الديمقراطية وحقوق الانسان مع تجديد الدعوة للاصلاح الاقتصادي وضرورة الاصلاح السياسي مع التدخل الواضح في هذه المرحلة. **الشراكة الامريكية في الاصلاح في مصر:**

لا ينفصل برنامج الاصلاح عن موضوعات التعاون الاقتصادي والتنمية ولو انه اختلف مؤخرا، حيث أن الاصلاح الذي قصده الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في مصر كان اقتصاديا بالمقام الاول، الا ان برامج الاصلاح التي

(1) حسين شريف، مصدر سابق، ص 17.

بدأ الحديث عنها في الآونة الأخيرة وخاصة بعد 11 سبتمبر تنصب في اجراء اصلاحات سياسية.

منذ العام 1950 اعتبرت الولايات المتحدة أن العقيدة والنظام الاجتماعي الحديث والاقتصاد المزدهر والتقاليد الديمقراطية السياسية، هي العناصر الجوهرية التي يحتاجها العالم العربي.⁽¹⁾

يمكن القول أن تركيز الولايات المتحدة على الاصلاح الاقتصادي جاء بعد الحرب مباشرة إلا أن ثورة يونيو 1952 جعلت امريكا تنتظر إلى ضرورة الاصلاح السياسي ايضا مع اهدافها الرامية لحماية مصالحها. وهناك من يرى: "ان الهدف هو استراتيجية وقائية وهي ان يقود النظام السياسي نفسه عملية اصلاح واسعة تستجيب للمطالب الاساسية للحركة الوطنية والاحتجاجات الاجتماعية وتعزل القوى المتطرفة من اسلاميين وشيوعيين وفاشيين".⁽²⁾

هذا يفسر أن الضغوط الامريكية على مصر ليست وليدة النظام العالمي الجديد بل حدث فقط تغير في الاهداف حيث ارتبط الاصلاح بالتنمية في البداية وتحول إلى اصلاحات مرتبطة بالحياة السياسية مؤخرًا. من الملاحظ ان الشراكة الامريكية في عملية الاصلاح الاولى تركزت فقط على ارسال المعونة والمساعدات لتحسين الوضع الداخلي دون محاولة الخوض في الامور السياسية الداخلية حيث تركت ذلك للنظم الحاكمة، والسبب في ذلك يعود إلى عدم امكانية التدخل في ذلك الوقت بسبب توازن القوة. الا أن الاوضاع تغيرت مع نهايات القرن الماضي ليتحول الهدف من الشراكة في الاصلاحات وهنا يتمثل في تقديم الإغراءات من أجل مزيد من ممارسة الضغوط على مصر من أجل الاصلاح السياسي الذي اصبح ضرورة لتحقيق الديمقراطية وتأمين الحريات، كوسيلة للتدخل أكثر من كونها مساهمة لصالح المواطن المصري.

(¹) جيفري ارنسون، مصدر سابق، ص 31.

(²) <http://www.shorouknews.com/columns>

وبالتالي حدثت النقلة من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية إلى إصلاح الحياة السياسية في الالفية الجديدة وهنا برز الهدف الجديد من التدخل الأمريكي في هذا الامر وتمثل وفقاً لرأي العديد من المراقبين في:

"الخشية من سقوط مصر في ايدي اسلاميين متطرفين على غرار الثورة الاسلامية في ايران وأن يؤدي ذلك إلى نسف عملية السلام المصرية الاسرائيلية".⁽¹⁾

هنا نلاحظ بوضوح تحول الأهداف الأمريكية وفقاً للتغيرات الدولية ففي الماضي حاولت الولايات المتحدة استخدام الحركات الاسلامية لضرب الشيوعية كوسيلة لمنع تمدد السوفييت في الشرق الأوسط ومن ثم التأثير على المصالح الأمريكية في المنطقة. وجاء تخوفها الحالي من الاسلاميين بعد توسع الحركات الاسلامية في الدول العربية والتي بدأت تضرر العداء للسياسات الأمريكية في المنطقة وقد كان لمقتل الرئيس المصري السابق "انور السادات" اثراً كبيراً في خوف الامريكيين من المد الاسلامي في المنطقة مع وضعها في الاعتبار موقف الاسلاميين من توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل. بالتالي بدأت بالاتجاه للبحث عن سبل جديدة للضغط على مصر من أجل تقادي اية تحركات قد تضر بمصالحها وامن اسرائيل في المنطقة.

في تلك الآونة بدأت الولايات المتحدة في تقديم بعض الاغراءات لمصر فيما يتعلق بالإصلاح ودعتها إلى تنفيذ برنامج وطني مصري للإصلاح الاقتصادي بما يعنيه من مساعدات اقتصادية أمريكية ومن خلال المؤسسات الدولية ووضع برنامج لعلاج خلل الموازين الخارجية والمديونية وعجز الميزانية وتحديث البنية التحتية وتحقيق معدل تنمية يزيد عن معدل الزيادة السكانية وتعظيم دور القطاع الخاص وضمان الاستثمار الوطني والأجنبي.⁽²⁾

على الرغم من ذلك لم تجن مصر الكثير من تلك الإغراءات وكان لزاماً عليها إجراء الإصلاحات المطلوبة من الجانب الأمريكي ولو كان ذلك على حساب الدولة. الامر الذي يدفعنا للقول بأن كثيراً من حكومات الدول الحليفة للولايات

⁽¹⁾ <http://www.shorouknews.com/columns>

⁽²⁾ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1>

المتحدة لا تقوم بتنفيذ مثل تلك السياسات بنفسها بل تعمل دوماً على تنفيذ ما تملّيه عليها حليفاتها مقابل الحفاظ على النظام واستمرار الحكومة.

كان الهدف من تلك الاجراءات الضغط للاصلاحات السياسية وبالفعل بدأت في ذلك الاجراء عن طريق لجان حقوق الانسان في الامم المتحدة والدخول في حوار مصري امريكي بشأن الحريات الدينية مع طلب الحكومة المصرية بتوضيح اوضاع الاقليات في مصر "الاقباط".⁽¹⁾

وبمجيئ العام 2005 حدث التطور في الاصلاحات السياسية حيث شهدت مصر مشاركة سياسية اعتبرت حديثة في ظل النظام الحاكم بتمثيل جماعة الاخوان المسلمين في البرلمان الذي لم يرغب في السابق في اشراك قوى اخرى في الحكم، وهنا يقول مصطفى الفقي:

"تتجه مصر نحو مرحلة من الاصلاح السياسي والدستوري تبلغ عام 2005 هو عام الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في وقت واحد تقريباً، ومصر مهياً أكثر من اي وقت مضى لإعمال بنود أجندة الاصلاح كما لم يحدث من قبل".⁽²⁾

على الرغم من المحاولات الداخلية لإجراء اصلاحات اقتصادية او سياسية إلا أن التدخل الامريكي كان الاقوى فيما يتعلق بتسريع عمليات الاصلاح وان ما جرى مؤخراً بشأن الاخوان المسلمين ومشاركتهم في الحياة السياسية يفسر أهداف الشراكة الامريكية في الاصلاح، وقد كانت الولايات المتحدة حتى وقت قريب تسعى لاقصاء الجماعات الاسلامية خوفاً من تأثيرها السلبي كما ذكرنا سابقاً على اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل، إلا أنها رأت أن الفرصة سانحة للتدخل من أجل الديمقراطية والحريات ولم يكن بوسعها سوى الضغط على حليفاتها بوسائل مثل الوقوف بجانب الاخوان المسلمين والاقباط للضغط على مصر.

(¹) مصطفى الفقي، من نهج الثورة إلى فكر الاصلاح، مصدر سابق، ص 215-219.

(²) مصطفى الفقي، الدولة المصرية والرؤية العصرية، مصدر سابق، ص 56.

الفصل الخامس

المؤثرات على سيادة الدولة في النظام العالمي الجديد

المبحث الاول:

تغير دور الامم المتحدة والقانون الدولي:

تم انشاء الامم المتحدة كبديل لعصبة الامم في العام 1945 عقب نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل الحد من نشوب حروب عالمية واشاعة السلام والتعاون والحفاظ على الامن والسلم الدوليين.

وقد نص ميثاقها على احترام سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في شئون الدول ذات السيادة. إلا أنه ثارت الكثير من التساؤلات حول هل أدت الامم المتحدة رسالتها ونجحت في الحفاظ على الامن والسلم؟ وهل عملت على عدم التدخل في شئون الدول واحترام سيادتها؟

"إن انتهاء الحرب الباردة قد أدى إلى دعوة قوامها تفعيل دور الامم المتحدة، فالخطاب الرسمي للدول الكبرى انطوى على رؤية مفادها ان انتهاء الصراع الامريكي السوفيتي الغى كابحا مهما عطل وظيفة الامم المتحدة لمدة طويلة، وان عليها ان تؤدي دورا ينسجم واهداف ميثاقها. فقد جاء في البيان الامريكي السوفيتي في 12 أكتوبر 1990 ان المنظمة (الامم المتحدة) قادرة على أداء دور رئيسي في حل القضايا العالمية الشاملة".⁽¹⁾

إلا أن هذا التفاؤل لم يكن في محله حيث وقعت الكثير من التغيرات في ظل النظام العالمي الجديد حدت من قدرة الامم المتحدة على القيام بالدور المنوط بها وان كانت قد نجحت نوعا ما في فض العديد من النزاعات والصراعات الدولية بالاضافة إلى نجاحها في اشاعة التعاون بين دول العالم إلا أن محافظتها على السلام والامن الدولي لم تكن بالصورة المطلوبة حيث فشلت بعد انتهاء الحرب الباردة في السيطرة على زمام الامور لصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة. وقد كان

(¹) معمر فيصل خولي، الامم المتحدة والتدخل الدولي الانساني، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص

التدخل في حرب الخليج الثانية واحتلال العراق خير دليل على تغير دور المنظمة الدولية، حيث أدت القضايا التي برزت مع انتهاء الحرب الباردة من صراعات اهلية وانتهاك لحقوق الانسان في بعض الدول إلى تغيير دور الامم المتحدة. تتمثل اهم التغيرات في سيطرة الدول الكبرى على قرارات مجلس الامن الدولي وبخاصة الدول دائمة العضوية في المجلس وعلى راسها الولايات المتحدة التي انفردت بقيادة المجتمع الدولي وسيطرتها على القوة الدولية بعد انهيار النظام ثنائي القطبية وتحوله إلى نظام القطب الواحد. اما التغير الثاني هو التدخل في شئون الدول الاخرى تحت مظلة الشرعية الدولية بواسطة قرارات تصدر عن منظمة الامم المتحدة التي نص ميثاقها في الاصل على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئون الدول الداخلية. بالإضافة إلى استخدام سلاح العقوبات ضد الدول التي لا تتصاع للقرارات الصادرة عنها او التي لا تلبى رغبات القوة العظمى (الولايات المتحدة) الامر الذي قوض مبدأ الحل السلمي للخلافات الدولية، وحظر استخدام القوة.

ومن الملاحظ ان قرارات مجلس الامن الدولي الصادر بعد الاعلان عن النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة تركزت على الحروب الاهلية والمشاكل الداخلية للدول وقضايا الحريات وحقوق الانسان الامر الذي اظهر مسألة التدخل الدولي الانساني وحماية الحريات. كما لعبت المنظمة الدولية دورا كبيرا في ارسال قوات حفظ السلام إلى مناطق كثيرة حول العالم.

أصدر مجلس الامن الدولي منذ حرب الخليج الثانية العديد من القرارات بشأن عدد من الدول نذكر على سبيل المثال القرارات المتعلقة بالعراق على اثر اتهامها بتصنيع اسلحة الدمار الشامل كما سنتناول القرارات التي صدرت بشأن السودان حتى العام 2005، وكذا العقوبات. اما بشأن مصر سنتناول القرارات الصادرة بشأن الحريات والمسألة القبطية حيث انه لم تصدر قرارات جزائية ضد مصر والسبب في ذلك يرجع لاختلاف طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة وكذلك طبيعة المشاكل الداخلية مقارنة بالسودان وسنتطرق لذلك بشئ من التفصيل في الفصل التالي.

منذ العام 1990 صدرت الكثير من القرارات التي اعتبرت بمثابة عقوبات مفروضة على العراق نتناول بعض منها في الجدول رقم (1-5).

جدول رقم (1-5)

بعض من قرارات مجلس الامن الدولي ضد العراق

رقم القرار	تاريخه	الغرض منه
660	2 اغسطس 1990	إدانة العراق لغزوه الكويت
661	6 اغسطس 1990	الحظر على التعامل التجاري
686	2 مارس 1991	نزع سلاح العراق
986	14 ابريل 1995	النفط مقابل الغذاء
1137	12 نوفمبر 1997	عقوبات تشمل منع سفر المسؤولين الذين يتحملون المسؤولية عن عرقلة عمل المفتشين الدوليين

المصدر: مركز المعلومات القومي، معلومات دولية، السنة الثامنة، العدد 66، دمشق، خريف 2000، ص 161-173.

إن القرارات الصادرة عن مجلس الامن بعد انتهاء الحرب الباردة تمثل التغير الاكبر الذي طرأ على دور منظمة الامم المتحدة. وقد اظهرت حرب الخليج الثانية التغيرات التي حدثت في السياسة الدولية وبالذات التفوق الامريكي وزعامة واشنطن للعالم كما اظهرت القوة الاقتصادية والاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة.⁽¹⁾ كان للتدخل الامريكي في العراق ايضا دورا كبيرا في تغير دور المنظمة الدولية حيث برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى تستطيع املاء مصالحها ورغباتها على المنظمة ومجلسها الدولي، حيث ان السياسة الامريكية المتعلقة باقامة الديمقراطية في العراق كانت بمثابة مبرر للاحتلال والتوسع من اجل حماية مصالحها في الشرق الاوسط، وقد تمكنت نتيجة لانهيار نظام توازن القوة من السيطرة على مجلس الامن. وقد كان تدخلها في حرب الخليج خير دليل على ذلك حيث ان بعض الدول التي نشرت قواتها في العراق بجانب الولايات المتحدة كانت مستعدة للحرب قبل صدور قرار مجلس الامن الدولي:

"لقد اعلنت بريطانيا قبيل صدور القرار الخاص بضرب العراق في 1990 انها قد زادت عدد قواتها من 15000 إلى 30000 وفقا لالتزامها كما كانت القوات السعودية وقوات دول اخرى على اهبة الاستعداد قبل صدور قرار مجلس الامن.⁽²⁾ لذا يمكن القول ان التغيرات التي طرأت تتمثل في المقام الاول في سيطرة الدول الكبرى على المنظمة الدولية الامر الذي ساعد على بروز دور جديد للامم المتحدة تبلور في تبرير التدخل المباشر في شئون الدول وان تعارض هذا الامر مع مفهوم السيادة الوطنية للدولة وحريتها في إدارة شئونها الداخلية، وتمثل ذلك التبرير في حق التدخل الدولي الانساني الذي اصبح يفرض بالقوة من قبل الامم المتحدة وبزعامة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها تحت مظلة الشرعية الدولية. جاء الحديث عن التدخل الدولي الانساني وضرورته في كافة التقارير السنوية الصادرة عن امناء الامم المتحدة المتعاقبين منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والاعلان عن النظام العالمي الجديد وقد ورد في تقارير لكل من: الامين العام الاسبق "جابر

⁽¹⁾ Jack barnes, opening guns of world war 3, NY,printing & publishing corp. ,1991,p 70

⁽²⁾ Ibid. Jack barnes, P148

بريس ديكيولار" تقريره السنوي عن المنظمة في 6 سبتمبر 1991 وتناول فيه لأول مرة موضوع التدخل الدولي الانساني في الفصل السادس من التقرير. ثم تقرير الامين العام الاسبق "بطرس غالي" في العام 1992 في الفقرة (101). ومع تسلم "كوفي انان" الامانة العامة للمنظمة الدولية اصدر ايضا تقريره السنوي في 1998 ودعا فيه إلى ضرورة الربط بين انتهاك حقوق الانسان وتهديد الامن والسلم الدوليين مع اعطاء مجلس الامن دور للتدخل لمنع تلك الانتهاكات. (1)

كان للتغير في دور الامم المتحدة اثره الكبير على السياسة الخارجية الامريكية تجاه العديد من الدول الصغرى وبالذات تلك الدول التي تعاني من نزاعات داخلية او تحكمها أنظمة غير ديموقراطية، حيث كثر التدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم الشرعية الدولية وبموجب قرارات تصدر عن الامم المتحدة واذا كان العراق قد شهد التدخل المباشر او بالاحرى الاحتلال الامريكي، فان دول اخرى عانت من التدخل في شئونها سواء عبر الضغوط بالطرق الدبلوماسية او العقوبات او ارسال قوات لحفظ السلام والسودان يعتبر دليل على هذا النوع من التدخل في حالتي الجنوب وأزمة دارفور.

ففي أزمة دارفور على سبيل المثال أصدر مجلس الامن الدولي بعد عام تقريبا من انفجار الأزمة 9 قرارات خلال عشرة أشهر وكان ذلك بمثابة رقم قياسي وضع السودان في المرتبة الاولى عربيا واقليميا من حيث عدد القرارات التي تصدر في حق دولة في اقل من عام وقد أوردت صحيفة الشرق الأوسط هذه القرارات في عددها الصادر في 2 ابريل 2005:

* القرار 1547: صدر في 11 يونيو (حزيران) 2004 واعتمد بالإجماع اقترح الأمين العام للامم المتحدة كوفي انان بإرسال فريق متقدم للمنظمة الدولية الى السودان بوصفه بعثة سياسية خاصة لدراسة اتفاق السلام السوداني في ما يتعلق بشأن الترتيبات الأمنية. وكذلك لتيسير الاتصالات مع الأطراف المعنية والإعداد لبدء عملية السلام عقب توقيع اتفاق شامل للسلام في جنوب السودان. (انظر ملحق رقم(4))

(1) معمر فيصل خولي، مصدر سابق، ص 141-148

* القرار 1556: صدر في 30 يونيو 2004 بعد مشاورات وجلسات ساخنة وتعديلات وصل عددها الى 5 مرات. وتبنى مجلس الامن بغالبية 13 صوتا، مقابل اثنين امتنعا عن التصويت، قرارا يوجه تحذيرا الى السودان لانهاء «الفظاعات» في اقليم دارفور ضمن مهلة 30 يوما تحت طائلة مواجهة عقوبات. وطالب المجلس الحكومة السودانية الوفاء بالتزاماتها بشأن نزع سلاح ميليشيات الجنجويد واعتقال قادتهم وأقرانهم «الذين قاموا بالتحريض على ارتكاب انتهاكات، وتقديمهم إلى العدالة». كما طلب في قراره تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (فصل العقوبات) من الأمين العام أن يقدم تقريرا عما أحرزته حكومة السودان أو لم تحرزه من تقدم بهذا الصدد في غضون 30 يوما. (انظر ملحق رقم(5))

* القرار 1564: اعتمده مجلس الأمن في 19 سبتمبر (ايلول) 2004، وهو قرار يهدد بفرض عقوبات نفطية على السودان إذا فشلت الخرطوم في حل أزمة دارفور الإنسانية. وقد اعتمد المجلس قراره بأغلبية 11 صوتا وامتنعت 4 دول عن التصويت، هي الصين وروسيا وباكستان إضافة إلى العضو العربي في مجلس الأمن الجزائر. ويعرب القرار عن قلقه من عدم وفاء الخرطوم في تنفيذ ما تعهدت به خصوصا في حل ميليشيا الجنجويد ونزع اسلحتها، ويهدد في حالة عدم التزام الخرطوم بتنفيذ أحكام القرار بفرض عقوبات نفطية حيث نصت الفقرة على أن المجلس يعرب عن استعداده للنظر بفرض عقوبات تؤثر في الصناعة النفطية السودانية وبالتشاور مع الاتحاد الأفريقي. (انظر ملحق رقم(6))

* القرار رقم 1574: تبناه المجلس في 19 نوفمبر (تشرين الثاني) 2004 قال فيه انه سيدرس اجراءات ملائمة، اذا لم يف السودان بتعهداته وهو تهديد غير مباشر بفرض عقوبات. ووعد القرار بمساعدة دولية ما ان يتم التوقيع على اتفاق سلام في الجنوب. ويطالب القرار الامم المتحدة والبنك الدولي وجهات اخرى بوضع خطة تنمية تتضمن تخفيفا محتملا للديون عن السودان بمجرد احلال السلام. كما دعا الى وقف فوري لاعمال العنف في دارفور. (انظر ملحق رقم (7)).

* القرار 1585: صدر في العاشر من مارس (اذار) الماضي وينص على تمديد لمدة اسبوع مهمة البعثة التحضيرية للامم المتحدة في السودان. واتى اعتماد هذا القرار لتجنب حصول انقطاع في وجود هذه البعثة على الارض. وقد شكلت هذه البعثة العام الماضي للتحضير لانتشار قوة لدعم السلام، اثر التوقيع على اتفاقية سلام بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان (جنوب) بزعامة جون قرنق. (انظر ملحق رقم (8)).

* القرار 1588: صدر في 17 مارس الماضي ومدد للمرة الثانية مهمة البعثة التحضيرية للامم المتحدة في السودان. بعد الخلافات حول القرار حول القوات الدولية ومحاكمة مجرمي دارفور. (انظر ملحق رقم (9))

* القرار 1590: صدر في 24 مارس الماضي، قرر مجلس الأمن بموجبه إرسال قوة من عشرة آلاف رجل الى السودان لدعم اتفاق السلام الذي وقع في يناير (كانون الثاني) الماضي لوضع حد لحرب أهلية استمرت 21 عاما في الجنوب. وتبنى مجلس الأمن الدولي، بإجماع أعضائه الـ 15، القرار الذي قدمته الولايات المتحدة. (انظر ملحق رقم (10)).

* القرار 1591: أجاز مجلس الأمن في 29 مارس الماضي ويقضي بفرض عقوبات على السودان، تشمل حظر السفر وتجميد أرصدة المسؤولين عن ارتكاب فظائع في حق المدنيين في دارفور أو الذين ينتهكون الهدنة هناك، كما فُرض حظر على الطيران الحكومي فوق الإقليم المضطرب إلا بإذن من الامم المتحدة، بالإضافة الى حظر عسكري. (انظر ملحق رقم (11)) * ثم القرار 1593 اول من امس.....⁽¹⁾ (انظر ملحق رقم (12))

التبديل في القانون الدولي:

يعتبر التدخل الدولي الانساني احد اهم التغيرات التي طرأت على القانون الدولي وعلى دور الامم المتحدة الامر الذي ساعد الدول الكبرى وبالذات الدائمة

(¹) عيدروس عبد العزيز، " مجلس الأمن: قرار كل شهر بشأن السودان " صحيفة الشرق الأوسط 2 ابريل 2005، العدد 622.

العضوية في مجلس الامن الدولي على اتخاذ ما تراه مناسبا من قرارات تجاه دول أخرى، واحيانا اللجوء إلى تمرير وتنفيذ مشروعات قرارات وفقا لمصالحها والعمل بها حتى اذا استدعى الامر عدم صدورها من المنظمة الدولية أو مجلس الامن الامر الذي أدى للحديث عن ضعف الدولة أمام القيام بدورها منطلقا من مفهوم السيادة وحققها في إدارة شئونها الداخلية دون التدخل من جهات أخرى، ما أظهر ال جدل حول الاستعمار الحديث.

"لم يشع استخدام مفهوم التدخل الدولي الإنساني بشكل ملحوظ إلا حديثا خاصة مع بداية عقد التسعينيات، إلا أنه يعد مفهوما قديما نسبيا؛ حيث وجد هذا المبدأ تطبيقات عديدة له في العمل الدولي منذ منتصف القرن التاسع عشر، كما أن بعض مصادر مرجعيته تعود إلى مذاهب الفكر الديني والفلسفي الأوروبي. فقد ظهر المبدأ مرتبطا في جانب منه بما اصطلح على تسميته في الفكر القانوني والسياسي الغربي بالحرب العادلة أو المشروعة. إلا أنه ارتبط بعد الحرب العالمية الثانية بمبدأ حماية الأقليات، حيث جرى النظر إلى هذا التدخل باعتباره البديل الذي ينبغي اللجوء إليه في حالة إخفاق الأساليب الأخرى المتعارف عليها وقتذاك، أي قاعدة الحد الأدنى في معاملة الأجانب، ونظام الامتيازات الأجنبية، ومبدأ الحماية الدبلوماسية . مؤدى هذا أن التدخل إنما كان يستهدف توفير الحماية لرعايا الدولة أو الدول المتدخلة، ولم يكن مقصودا منه أبدا حماية مواطني الدولة أو الدول نفسها التي تنتهك فيها حقوق الإنسان وحياته⁽¹⁾ غير أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة أمست الحماية الدولية لحقوق الإنسان تمثل إحدى المبادئ الرئيسية الحاكمة للتنظيم الدولي.

لكن على الرغم من وجود الضمانات الدولية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية التي قررتها المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومنها الضمانة المتمثلة في إمكان تدخل المجتمع الدولي لكفالة الاحترام الواجب لهذه الحقوق وتلك الحريات إلا

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، التدخل الدولي الانساني، مقتبس عن دليل المفاهيم والمصطلحات، <http://gammoudib.maktoobblog.com/1473398>

أنها كمبدأ عام ظلت بعيدة عن التطبيق الفعلي خلال العقود الأربعة الأولى من حياة الأمم المتحدة.

"ثم تكرر اللجوء إلى الضمانات الدولية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية في عقد التسعينيات بشكل انتقائي. وتحكم مبدأ التدخل الإنساني في الغالب الأعم اعتبارات المصالح السياسية المباشرة للجهة ذات المصلحة في التدخل، وإن كان عادة ما يجرى تبرير هذا الإجراء بفكرة الواجب الأخلاقي بحيث يعدو هذا التدخل تدخلا أخلاقياً".⁽¹⁾ لذا ارتبط مبدأ التدخل الإنساني بمصالح القوة العظمى وهي الولايات المتحدة ولذلك نجدها تتزعم جميع أشكال التدخل في هذا الوقت سواء في العراق أو أفغانستان أو السودان على سبيل المثال بالإضافة إلى التدخل بصورة غير مباشرة في الموافقة على الأنظمة القائمة أو مشروعات الإصلاح كما هو الحال مع مصر. ولا بد هنا من ضرورة ربط القانون الدولي بسيادة الدولة حيث أنه وضع في الأساس للتحكم في ضبط التعامل بين الدول واحترام السيادة وعدم التدخل إلا بشروط محددة لا يتم اللجوء إليها بسهولة.

"عند الحديث عن مفهوم التدخل تجدر الإشارة إلى ضرورة الحديث عن أن هذا المفهوم ظهر كأحد القيود التي تحد من حقوق الدولة في ممارسة سيادتها وفقاً لما حدده لها القانون الدولي من حقوق وواجبات دولية، إذا يعتبر حق الدولة في الحرية من الحقوق الأساسية للدولة في أن تتصرف في شئونها بمحض اختيارها دون أن تخضع في ذلك لإرادة دولة أخرى ويثبت هذا الحق كنتيجة لتمتعها بشخصية دولية ومركز سياسي للدولة يمنحها الحرية في ممارسة سيادتها".⁽²⁾ من هنا نجد أن حق الدولة في حريتها في التصرف وخاصة في ممارستها لسيادتها يخضع لعدة قيود ومن ضمن هذه القيود التدخل والذي ينظر إليه على أنه مفهوم يتنافى مع احترام استقلال الدولة وسيادتها.

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، <http://gammoudib.maktoobblog.com/1473398>

(2) مفهوم التدخل ومشروعية في القانون الدولي الإنساني - <http://www.tigweb.org/youth-media/panorama/article.html?ContentID=20631>

"فالتدخل هو تعرض دولة ما إلى دولة أخرى من خلال التعرض لأمرها الداخلية والخارجية دون وجود سند قانوني لذلك، فيكون هدف هذا التدخل هو محاولة تلك الدولة فرض سياسة ما على الدولة المعترضة أو إجبارها على إتباع أمر معين في شأن من شؤونها الخاصة".⁽¹⁾

مما سبق نلاحظ أن هناك تغيرات وتطورات طرأت على كلا من العلاقات الدولية والقانون الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالتحديث الذي طال القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان قد وسع من دائرة التدخل في هذا الأمر أو يمكننا القول بأنه في إيجاد حجج للدول الكبرى لتبرير التدخل الدولي الإنساني الذي عمل بدوره مؤخراً على إضعاف سيادة الدولة القومية الأمر الذي يدعونا للقول بأنه حدث

تبدل فعلي في القانون الدولي ويرى فقهاء القانون الدولي الآتي:

"تعتبر السيادة أحد أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسه معظم موثائق المنظمات الدولية، ويشكل إلى جانب الشخصية القانونية العنصرين القانونيين للدولة، بدونهما لا يمكن الحديث عن وجود قانوني للدولة (وليس هناك دولة من دون سيادة)".⁽²⁾

وثمة وجهة نظر أخرى تقول:

"أصبحت السيادة ترتبط بمبادئ وقواعد القانون الدولي من أجل صيانة الدولة".⁽³⁾

فإذا كان القانون الدولي قد وجد في الأساس من أجل حماية الدولة والاعتراف بسيادتها التي تعني حقها في ممارسة شؤونها الداخلية وتوجيه سياساتها الخارجية دون تدخل من دولة أخرى طالما أنها ملتزمة باحترام ذلك القانون، فلماذا التدخل بواسطة المنظمة التي تحافظ على القانون الدولي وتنفذه ولماذا التدخل باسم الشرعية الدولية وإصدار قرارات بواسطة القانون الدولي نفسه ولصالح الدول الكبرى فقط إلا يعتبر

⁽¹⁾ المصدر نفسه، <http://www.tigweb.org/youth-media/panorama/article.html?ContentID=20631>

⁽²⁾ عمر أحمد قدور، مصدر سابق، ص 117.

⁽³⁾ مامون مصطفى، مصدر سابق، ص 38

هذا تبدل في القانون الدولي وانهيار لمبدأ احترام سيادة الدول؟ الا يعتبر خرقا لنظام الامن الجماعي الذي اسست المنظمة من أجله؟

"يعتبر نشوء نظام أمن جماعي، ولاسيما عبر محاولات إلغاء الحظر الشامل للجوء إلى القوة الذي كرسته المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة، يعتبر أشد مظاهر النظام الاستعماري الجديد بروزاً. عملية "ثعلب الصحراء" العسكرية ضد العراق (كانون الأول 1998) دون إذن من مجلس الأمن، الاعتداء على أفغانستان وإقامة حكومة تابعة، عدوان حلف شمال الأطلسي في كوسوفو دون أية قاعدة قانونية وأي تفويض من الأمم المتحدة، الحرب العدوانية على العراق وإقامة حكومة تابعة مجدداً... هذه أمثلة على مبادرات تهدف إلى إعادة هيكلة العلاقات الدولية المعاصرة عبر ممارسة العنف. ولا يبتعد هذا العنف عن سياق عملية العولمة: يمكننا بحق القول إنه جزء من هجمة عامة أطلقت على حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، على حقوق الإنسان. بعبارة أخرى، هجمة على المكتسبات الديمقراطية وعلى مجمل النظام الدولي.

لقد أساءت هذه الأفعال الجسيمة تحديداً إلى ما نصت عليه المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة، المعروفة عالمياً بأنها معيار إلزامي للقانون الدولي المعاصر. هذه الانتهاكات لحظر اللجوء إلى القوة تدعو إلى التشكيك ليس فقط في معيار إلزامي في القانون الدولي، بل كذلك تزعزع كل نظام الأمن الجماعي. إنها العودة إلى الحق في شن الحرب المنتمي للعصور الغابرة، وهو منطقياً "حق" الأقوى في ممارسة العنف ضد الشعوب الأكثر ضعفاً".⁽¹⁾

وهنا تبرز الولايات المتحدة الدولة المسيطرة على القوة الدولية في محاولة منها للسيطرة على العالم لذلك ارتبط التدخل الدولي الانساني مؤخراً بالولايات المتحدة كقوة عظمى وقد ساعدها على ذلك تفوقها الاقتصادي والعسكري على كافة دول العالم مع سيطرتها على المنظمة الدولية والمؤسسات الاقتصادية مسنودة بالدول الكبرى الأخرى. بدأت الولايات المتحدة وبالتحديد منذ إدارة "بيل كلينتون" في محاولات لنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وإرسال النموذج الأمريكي في الديمقراطية والاقتصاد إلى بقية دول العالم وقد ساعدها على ذلك انهيار النظام ثنائي القطبية

(1) <http://www.almizanmag.com/modules/news/article.php?storyid=4>

لصالحها، وظهر الحديث عن نهاية التاريخ وتفوق الرأسمالية وصلاحياتها كنظام عالمي بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي ضربت الدول الآسيوية الناشئة اقتصاديا في العام 1997.⁽¹⁾

بالفعل حدث تغير وتبدل في القانون الدولي وفي دور المنظمة الدولية وقد كان للتغيرات التي شملت ايضا ظهور فاعلين جدد دورا كبيرا في ذلك وتبدلت المصطلحات وكذا اهداف وانشطة المنظمة الدولية كما برزت العديد من المفاهيم التي باتت تحكم سير العلاقات الدولية واثرت بصورة مباشرة على سيادة الدولة ومقدرتها في التحكم في إدارة شئونها السياسية والاقتصادية على كافة المستويات الداخلية والاقليمية والدولية. كما كان للاتفاقيات الملزمة للدول سواء الموقعة عليها او التي لم توقع اثرا كبيرا في ذلك التغير بالذات تلك المتعلقة بحقوق الانسان والمرأة والطفل والاقليات بالإضافة للحريات الدينية والسياسية الامر الذي ساعد على سرعة التدخل وايجاد التبرير لاي شكل من اشكاله، وسنتناول بعض من تلك المفاهيم واثرها في المبحثين التاليين حيث نتحدث في المبحث التالي عن قضايا الارهاب، الاقليات، الحريات، المرأة، البيئة واسلحة الدمار الشامل.

(¹) Ibid. Henry Kissinger, p 251-252

المبحث الثاني:

اهم القضايا التي ساهمت في التدخل في شئون الدول:

تمثلت أهم القضايا التي ساهمت في التدخل الدولي في شئون الدول الصغرى في قضايا الارهاب وحقوق الانسان التي شملت الحريات بكافة اشكالها بالإضافة إلى مشاكل البيئة وتغيرات المناخ وأسلحة الدمار الشامل.

الإرهاب:

على الرغم من أن الارهاب لا يعتبر مفهوم حديث في السياسة الدولية حيث تمت الإشارة إليه منذ الحرب العالمية الثانية في اشارة للجيش الاحمر الياباني او مجموعة الجنود المتطوعين الذين قاموا بتفجير الاسطول الامريكي في بيرل هاربور وغيرها من المجموعات التي ظهرت ابان الحرب الثانية وما تلاها، إلا أن المفهوم اوالمصطلح ظهر حديثا في الفترة التي اعقبت نهاية الحرب الباردة وبالتحديد في تسعينات القرن الماضي.

يعرف الارهاب الدولي وفقا لتعريف مكتب التحقيقات الفيدرالي على أنه "الاستخدام غير القانوني للقوة أو العنف الذي يمارس من قبل مجموعات أو أفراد لها أو لهم ارتباط بقوة اجنبية، أو أولئك الناشطين العابرين للحدود، ضد اشخاص او ممتلكات وذلك للضغط على الحكومات أو المدنيين من أجل تحقيق أهداف سياسية واجتماعية".⁽¹⁾

من التعريف يتضح أن الأمريكيين قد غيروا نظرهم لمفهوم الإرهاب فاذا كان يشير في السابق إلى مجموعات قامت باعمال ضد امريكا دفاعا عن اراضيها ايام الحرب، فانه يشير في الوقت الحالي إلى جماعات او افراد يقومون بممارسة اعمال عنف قد تطال الولايات المتحدة داخل وخارج اراضيها كما تطال مدنيين بسبب سعي تلك الجماعات لتحقيق اهدافها مهما كانت وباي الطرق.

(¹) William Blum, Rogue State, a guide to the world's only superpower, common courage press, Monro, 2000, P 32

لقد باتت الولايات المتحدة تنتظر للارهاب على أنه عدوها الاول بعد زوال خطر الشيوعية بانهايار الاتحاد السوفيتي، واصبح الارهاب اهم القضايا الدولية التي تبرز الولايات المتحدة عبرها تدخلها في شئون الدول.

كانت امريكا قد استخدمت نوعا من الحديث عن الارهاب الشيوعي بصورة غير مباشرة ابان الحرب الباردة. إلا أنها باتت تنتظر اليه على أنه خطر يهددها في نهايات القرن العشرين خاصة مع تحول التهديد من الخطر الشيوعي إلى الخطر الإسلامي وهنا يقول جلال أمين:

"كان بزوغ نجم فوكاياما وعملية الترويج والتمجيد الهائلة التي صاحبت مقاله وكتابه عن نهاية التاريخ، امرا من السهل فهمه وتفسيره بمجرد انتهاء الحرب الباردة. واعقب ذلك مباشرة الترويج الدعاية لمقالات صمويل هاننغتون عن صراع الحضارات التي احتل فيها الصراع بين الغرب والاسلام مكانا خاصا. على أن الشعار الذي حظي باكبر قدر من الترويج والالاحاح هو شعار "مكافحة الارهاب" وعلى الاخص الارهاب الاصولي وبالذات (الارهاب الاصولي الاسلامي)".⁽¹⁾

لقد ربطت الولايات المتحدة الارهاب بالاسلام والاسلاميين بصورة صريحة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 مباشرة والتي تم الاعتداء فيها على برج التجارة العالمي.⁽²⁾ على الرغم من أن ان الادارة الامريكية قد بدأت تتحدث عن التهديد والارهاب في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي فقد ذكر مستشار الامن القومي الامريكي ساندي بيرغر عقب انفجار السفارتين الامريكيتين في افريقيا في 7 اغسطس 1998 "اعتقد ان على الامريكيين ان يدركوا اننا نعيش في عالم نواجه فيه تهديد من اشخاص اخرون واننا سنكون مستهدفين".⁽³⁾

(1) جلال امين، عولمة القهر، القاهرة، دار الشروق، 2005، ص 20.

(2) Michael Moore & Dude , where's my country?, Warner books, NY, 2003,P18-41

(3) Ibid. William Blum, P 2

وقال الرئيس الامريكى آنذاك بيل كلينتون "اصبح الامريكيين هدفا للارهاب، والسبب اننا نسعى لنشر السلام والديمقراطية ولاننا نقف متحدين ضد الارهاب".⁽¹⁾ مهما يكن من امر فان الامريكيين بدأوا الحديث عن الارهاب الدولي قبيل الهجوم على سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وزائير. فقد عقدت الإدارة الأمريكية مؤتمرا في مصر كان شعاره "مكافحة الارهاب" وذلك في 13 مارس 1996 وجاء ذلك بعد سلسلة من الهجمات التي استهدفت مجموعة من الناس في اسرائيل. وبعد شهر من انعقاد المؤتمر وقع الرئيس الامريكى الأسبق بيل كلينتون على قانون مكافحة الإرهاب والذي يمنع تحويل الاموال بين المؤسسات الأمريكية والدول المتهمه بدعمها للإرهاب.⁽²⁾

تبع ذلك القرار مجموعة من القرارات بالإضافة إلى صدور قائمة باسم الدول الراحية للارهاب في العالم.

على الرغم من أن أحداث 11 سبتمبر هي التي أظهرت الارهاب في السياسة الدولية وجعلته أحد أهم محركاتها اذا صح التعبير إلا أن الاسلاميين أنفسهم كانوا جزءا من ذلك أو أنهم ساعدوا على الترويج للتعامل مع مثل هذه المصطلحات حيث نجد أن الخطاب الذي القاه اسامة بن لادن في أغسطس من العام 1996 والذي دعا فيه المسلمين للحرب ضد امريكا وقال في اجزاء متفرقة منه "ان المسلمين مستهدفين من قبل الولايات المتحدة والكفار وأشار إلى معاناة المسلمين في بعض البلدان مثل كشمير والصومال وطاجاكستان والمذابح التي ارتكبت في قانا في لبنان وما يحدث في فلسطين".⁽³⁾

كان خطاب اسامة بن لادن يحمل دعوة للجهاد (جهاد المسلمين ضد الكفار) وربما وجدت الولايات المتحدة تلك اللقمة سائغة لأنها كانت في الاساس تبحث عن المزيد من المبررات لتحركاتها في الخارج ولتغيير سياساتها الخارجية تجاه الدول وفقا لاملات العصر الجديد. بعد عامين تقريبا من هذا الخطاب تم تفجير سفارتي

Ibid.William Blum , P 29 ⁽¹⁾

Ibid.,P31 ⁽²⁾

Daniel J. Kaugman & others, Through alternative lenses, current debates in international relations, ⁽³⁾ fifth edition, McGraw Hill Companies,US,2004,P1-13

امريكا في وسط افريقيا وقامت الولايات المتحدة بتوجيه الاتهام مباشرة لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، وقد كان هذا سببا في اتهام السودان بأنه دولة راعية للارهاب بل وتم ادراجه ضمن القائمة الامريكية للدول الراعية للارهاب كما ذكرنا آنفا في الفصل الثالث.

لقد أصبح الارهاب منذ تسعينيات القرن العشرين ضمن أهم المؤثرات على دور الدولة بل أصبح احد الفاعلين في العلاقات الدولية واضحى الحديث عن الحرب او التدخل لا يخلو من مكافحة الارهاب ومطاردة الارهابيين واصبحت الحرب تعرف "بالحرب على الارهاب كما كان مبررا لضرب افغانستان والعراق، والتدخل في شئون دول أخرى بل وتهديدها مثل السودان وايران وسوريا وكوريا الشمالية، حتى مصر لم تسلم من آثار ذلك حيث تم الضغط عليها لوضع برامج الاصلاح السياسي ضمن تقديم ضمانات لها مقابل قيامها بالتعاون مع الولايات المتحدة في حربها على الارهاب.

لذا يرى العديد من الباحثين أن الارهاب هو تحول من العنف السياسي بطرق أخرى حيث تمت ممارسته من قبل مجموعات في الغالب محلية في محاولة منها لتغيير الانظمة أو المطالبة بنمط معين من الحياة مثال ما حدث في سيريلانكا واورغواي على سبيل المثال. ويرى ايريك هوبزباوم أن الارهاب الدولي يعتبر المرحلة الثالثة من تطور العنف السياسي ويقول:

"ان المرحلة الاولى تمثلت في احياء ما سمي بـ"البقنة الجديدة" في الستينيات والسبعينيات وتحديدًا محاولة مجموعات نخوية صغيرة الاطاحة بالانظمة او تحقيق اهداف القومية الانفصالية من خلال اعمال مسلحة وقد مارست تلك الجماعات اعمال ارهابية بغرض لفت نظر وسائل الاعلام في اوروبا الغربية (جناح الجيش الاحمر في المانيا الاتحادية". اما المرحلة الثانية التي جاءت بنفسها في نهاية الثمانينات وحظيت بتوسع كبير بفعل الزعزعة المدنية وانهيار الدول في التسعينات فهي بالدرجة الاولى عرقية وعقدية وقد كانت افريقيا والمناطق الغربية من العالم الاسلامي وجنوب شرقي آسيا وجنوب شرقي أوروبا هي المناطق الاكثر تضررا وهذه المرحلة لم تعرف العمل الفردي الا مؤخرا مع نهاية التسعينات وعام 2000 حيث ظهر نموذج

الانتحاري، وتمثل ذلك في حركات مثل حماس ونمور التاميل وفي هذه المرحلة اخذ الارهاب الفردي وارهاب الجماعات الصغيرة شكلا مخيفا. اما المرحلة الثالثة فسادت مع بدايات القرن الحالي، حيث اصبح العنف السياسي عالميا على نحو ممنهج، سواء من خلال سياسات الولايات المتحدة في ظل ادارة الرئيس جورج بوش ام من خلال المؤسسة، ولاول مرة صار بمقدور حركة اهابية ان تعمل على نحو مطرد عبر الحدود مثال تنظيم القاعدة. وقد تميزت هذه المرحلة بانها تكونت من اقليات صغيرة يتمتع افرادها بثقافة اكثر، كما انها اثارت مخاوف الحكومات التي تتحرك ضدها". (1) إن تهديد الافراد والجماعات للحكومات تجعلنا نقول ان الارهاب اصبح ضمن الفاعلين الجدد في السياسة الدولية ويرى البعض انه ومنذ الحرب العالمية الثانية بدأ العالم يشهد ظهور عدد من الفاعلين غير الدول على الساحة الدولية ومن ضمن هؤلاء الفاعلين المجموعات الارهابية التي بدأت تستخدم القوة ضد الدول وأهداف من غير الدول وبعض من هذه المجموعات تستهدف الولايات المتحدة واسرائيل بصفة خاصة ومن بينها حزب الله وحركة حماس. (2)

بجانب الربط بين الارهاب الدولي وتسعينيات القرن الماضي إلا أن هناك

وجهة نظر تقول:

"بدأ الاهتمام بموضوع الارهاب يأخذ ثقلا واضحا في السياسة الخارجية الامريكية في بداية الثمانينيات على عهد الرئيس الأسبق رونالد ريغان وذلك عندما أعلن وزير الخارجية في ذلك الوقت الكسندر هيغ أن الإرهاب العالمي سيحل محل حقوق الانسان التي كان يهتم بها الرئيس كارتر". (3)

لقد اعتبرت إدارة كلينتون الارهاب العالمي أحد همومها الرئيسية، لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أحدثت تحولا نوعيا في الموقف من الإرهاب وأصبح المهدد الرئيسي للأمن القومي الأمريكي وسبب التحول النوعي هذا هو أن

(1) ايريك هوبزباوم، ترجمة اكرم حمدان ونزهت طيب، القاهرة، الدار العربية للعلوم، 2009، ص 110-114.

(2) Daniel J. Kaugman & others, Through alternative lenses, Ibits, p 135

(3) حسن حاج علي، "افغانستان: التحول من الجيوستراتيجي للجيوثقافي"، المستقبل العربي 276، 2002/2،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 13

الإرهاب نفسه قد طرأ عليه تحول نوعي، فالإرهاب الآن لم يعد هو الإرهاب القديم ففي الماضي كان العمل الإرهابي فعلا عنيفا له رمزيته ودلالته وقد كانت الأهداف محددة والضحايا أقل كما أن وسائله تمثلت في الحجز والتهديد واخذ الرهائن والاختطاف واغتيال شخصيات مهمة. أما الإرهاب الجديد فهو أكثر تطرفا وحدة وأهدافه واسعة وغير محصورة كما أن وسيلته الأساسية هي القتل الجماعي.⁽¹⁾ ومع ذلك التحول النوعي في الإرهاب الدولي طرأ التحول في السياسة الخارجية الأمريكية وتعامل الإدارة الأمريكية مع الإرهاب نفسه حيث ذكر الرئيس جورج بوش الابن بعد أحداث سبتمبر مباشرة مخاطبا مساعديه "أنظروا جيدا هذه بداية الحرب الأولى في القرن الواحد والعشرين" بعد ذلك بقليل وبينما كانت الاستعدادات جارية للرد العسكري على حركة طالبان تعهد "بضم العالم إلى حربه على الإرهاب" لقد تم تحديد العدو و"الحرب الصليبية حسب تعبير بوش بالذات، أصبح بالامكان اعلانها".⁽²⁾

وبذلك تحول الإرهاب من مجرد شكل للعنف السياسي إلى فاعل جديد في العلاقات الدولية بل ومهدد لدور الدولة في التحكم في شئونها وأمنها الأمر الذي يدعونا للحديث عن أن الدول الكبرى نفسها والتي تسيطر على مجريات السياسة الدولية لم تسلم من تهديد الإرهاب ولم تسلم من الحرب التي لم تعد واضحة المعالم والأعداء وبذلك يمكننا القول أن سيادة الدول الكبرى أيضا باتت في خطر جراء نشاط تلك المجموعات حتى أن الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى قد ضعفت امام الإرهاب وأصبحت الحرب بدلا من أن تفرض على الدول أو دولة ما - أصبحت تعرف بالحرب على الإرهاب وحشدت امريكا قوتها العسكرية وحلفائها والدول الموالية لها في العالم من أجل التعاون في حربها على الإرهاب. كما باتت الدول المتهمه بالإرهاب أو بدعمها للارهابيين أو ايوائها لهم تواجه تهما أخرى لا تقل في دورها عن الإرهاب وشملت تلك الاتهامات غسيل الأموال والمخدرات وانتهاك حقوق الانسان من

(¹) حسن حاج علي، المصدر السابق، ص 13-14.

(²) اريك لوران، ترجمة: سلمان حرفوش، حرب آل بوش، اسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، بيروت، دار الخيال، 2003، ص 109.

قمع للحريات واضطهاد للأقليات ما أضعف دور الدولة في مواجهة الدول الكبرى والمنظمة الدولية وقراراتها الملزمة المتعلقة بهذه القضايا.

الأقليات:

الأقلية بحسب تعريف وكيبديا الموسوعة الحرة "عبار عن مجموعة تضم أقل من نصف مجموع أعضاء مجموعة أكبر منها ، وفي التصويت تكون الأقلية هي المصوتون أو الأصوات التي تكون أقل من 50% من الأصوات التي يدلى بها. وفي المجتمع يصف المصطلح مجموعة عرقية أو إقليمية أو دينية أو غيرها تمتلك هوية مميزة، ويتفوق عليها كثيرا في العدد بقيمة السكان وهي جماعة فرعية تعيش بين جماعة أكبر وتكون مجتمعاً تربطه ملامح تميزه عن المحيط الاجتماعي حوله ، وتعتبر نفسها مجتمعاً يعاني من تسلط مجموعة تتمتع بمنزلة اجتماعية أعلى وامتيازات أعظم تهدف إلى حرمان الأقلية من ممارسة كاملة لمختلف صنوف الأنشطة الاجتماعية أو الاقتصادية والسياسية، بل تجعل لهم دوراً محدوداً في مجتمع الأغلبية ، وتختلف الأقليات من حيث العدد والمنزلة الاجتماعية ، ومدى تأثيرها في مجتمع الأكثرية ، ومهما كانت هذه المنزلة، فمجتمع الأكثرية ، ينظر إليهم على أنهم غرباء عنه أو شائبة تشكل عضو شاذ في كيانه، وقد بلغ الأمر إلى حد العزل الكلي لجماعات الأقلية ، حيث نجد أن لجماعات الأقلية أحياء خاصة بهم بل ومؤسسات خدمية مختلفة كما في جنوب أفريقيا. (1)

الأقليات هي أقليات عرقية، دينية، مذهبية أو لغوية ويشير د. محمد مورو إلى الأقليات العربية متمثلة في الأكراد والامازيغ والنوبة والشيعية والموارنة في إشارة منه للأقليات في الوطن العربي. (2)

لا تخلو دولة في العالم من الأقليات. ولكن مفهوم الأقليات في ظل مشاريع تفكيك الأرض والهوية والشعب بات يحتمل في بلادنا الكثير من المعاني المتناسلة، وكأن الوطن كله قد أمسى حيزاً لتداخل أقليات بلا هوية جامعة، يطغى فيها الخاص

(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A9>

(2) محمد مورو، مصدر سابق، ص 9-14.

دوماً على العام والأقلية بالأساس إما أقلية عديدة كـ بعض المجموعات العرقية أو الدينية كالأفارقة الأمريكيين أو الكاثوليك في الولايات المتحدة مثلاً، وإما أنها أقلية بحكم وضعها الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي المهمش بفعل طغيان الأغلبية المهيمنة، ولذلك، تعتبر المرأة في الغرب مثلاً أقلية مع أنها أكثر قليلاً من نصف المجتمع. وهكذا تصبح الأقلية أية مجموعة ترى بأنها تتلقى معاملة غير متساوية مع باقي المواطنين بسبب صفات جسدية أو ثقافية أو اجتماعية خاصة بها، حسب التعريف السائد للأقلية كما وضعه عالم الاجتماع الأمريكي اليهودي لويس ويرث.⁽¹⁾ ما يهمنا في هذا البحث من أمر الاقليات هو كيف أصبحت قضية الاقليات ضمن القضايا التي أضعفت من دور الدولة في النظام العالمي الجديد وكيف تم التلاعب بالقانون الدولي من أجل استغلال قضايا الاقليات لتبرير التدخل الدولي الانساني.

تفسر التطورات الأخيرة التي طرأت على تعريف الأقلية من قبل لجان حقوق الانسان في الامم المتحدة الدور الذي لعبته هذه القضية في تبرير التدخل الأمريكي في شئون بعض الدول بحجة حماية الاقليات. ففي العام 1991 نشرت الامم المتحدة دراسة للمقرر الخاص لحقوق الانسان تتبع تطور مفهوم الاقلية منذ عام 1930 حيث اورد راي استشاريا لمحكمة العدل الدولية قدمت فيه تفسيراً للمفهوم وجاء فيه "تعرف الجماعة الاقلية بانها مجموعة من الافراد يعيشون في قطر ما أو منطقة وينتمون إلى اصل او دين ولهم لغة او عادات خاصة وتوحدتهم هوية قائمة على واحدة او اكثر من هذه الخائص وفي تضامنهم معا يعملون على المحافظة على تقاليدهم والتمسك بعباداتهم والتاكيد على نشأة اولادهم وفقاً لهذه التقاليد. وفي العام 1997 قدم المقرر تفسير متطور بمشاركة العديد من حكومات الدول بآرائها جاء فيه "ضرورة اضافة عنصر ذاتي لتعريف الاقلية ويتمثل هذا العنصر في رغبة المجموعة الاقلية في المحافظة على خصائصها وتقاليدها بالاضافة إلى ذلك تشكل كل اقلية شخصية اجتماعية وثقافية، كما ركز على أن العامل العددي لا يمكن التقليل من اهميته

(1) ابراهيم علوش، قضية الاقليات في الوطن العربي، انظر:

<http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/KadeyyetAlAkleyyatFelWatanAl3arbi.htm>

خاصة في حال صغر المجموعة مع التأكيد على أن حماية الاقليات تنشأ اساساً من ضعف وضعها حتى في محيط الدولة الديمقراطية".⁽¹⁾

لقد خدم التعريف الحديث للاقليات القوة العظمى لتبرير المزيد من التدخل كما ساعد في الوقت نفسه المجموعات التي تعتبر نفسها اقلية في اوطانها على ممارسة نوع من الضغوط على حكوماتها من اجل الحصول على مكتسبات محلية، حيث تمكنت بعض تلك المجموعات وبسبب ضعف الدولة في إدارة شئونها الداخلية وسهولة التدخل الأجنبي، تمكنت من النجاح في تدويل المشاكل المحلية في دولها وتحويلها إلى قضايا دولية، نذكر على سبيل المثال ما حدث في السودان من قبل بعض المجموعات في اقليم دارفور او في المسألة القبطية في مصر. على الرغم من أن سكان دارفور لا يعتبرون أقلية حيث ان السودان يتشكل من تركيبة سكانية متنوعة من حيث القبائل واللهجات المتعددة اصف إلى انه لا توجد اقلية مسيحية في الاقليم حيث يدين سكان دارفور بالاسلام كسائر سكان شمال ووسط وشرق السودان.

لقد تمكنت الولايات المتحدة من التدخل في الحرب في جنوب السودان بحجة حماية الاقليات المسيحية، حيث استمر الدعم الكنسي للتمرد في الجنوب وكذا الدعم الاوروبي والامريكي. وتميزت الحقبة الامريكية بحالة جديدة وهي أن طلب الدعم الخارجي اصبح موجوداً لدى قطاعات من الاقليات او بعض هوامشها مثل اقباط المهجر المصريين مثلاً، والامر لم يعد قاصراً على الدعم وتحريض الاقليات الى التمرد او المشاكسة بل اصبح الامر متبادلاً بين الطرفين.⁽²⁾

ان ما تمارسه الولايات المتحدة في التدخل باسم حماية الاقليات لا يعني سواء الاهداف السياسية البحتة من اجل اعادة هيمنتها على مصالحها حول العالم ما دعا الكثيرون للحديث عن ازداجية المعايير فيما يتعلق بالتدخل لحماية الاقليات وثمة من يرى أنه:

⁽¹⁾ <http://mn940.net/forum/forum32/thread10053.htm>

⁽²⁾ محمد مورو، المصدر السابق، ص 22.

"على الرغم من التطور الذي شهده ميدان حقوق الانسان وحقوق الاقليات فقد طغى الجانب السياسي في التدخل على الجانب الانساني من حيث التطبيق، واصبحت القوى العظمى تتعامل مع مبدأ التدخل الانساني عبر منظور سياسي متكامل الأولوية فيه للمصالح الذاتية لهذه الدول العظمى وحلفائها، كما أن الجانب الانتقائي ينطلق من انتماءات الدول العظمى نحو الاقليات المتدخل بشأنها كالانتماء الديني او اللغوي او العرقي مما شكك في مصداقية فكرة التدخل".⁽¹⁾

لكن هناك سؤال يطرح نفسه ما علاقة الولايات المتحدة بسكان اقليم دارفور اذا افترضنا ان جزء من سكان جنوب السودان يعتبر مسيحي هل سكان دارفور مسيحيين؟ هل جميع الاقليات تربطها انتماءات بالولايات المتحدة؟ الاجابة على هذا التساؤل واضحة حيث أن امريكا تتحجج فقط بذلك وهي لا تهمها تلك الاقليات نفسها ولا الممثلين لها داخل الولايات المتحدة ان السبب الرئيسي هو الدفاع عن المصالح وايجاد فرص اكبر في زمان ضعفت فيه الدولة عن السيطرة على امورها الداخلية والاشراف الكامل على مجريات الاحداث وبالذات عجز الدول الصغرى عن مواجهة النزاعات والصراعات الأهلية والقضاء على مشاكل النعرات القبلية والعجز عن حلها على المستويين المحلي والاقليمي.

لقد توسعت فكرة التدخل الدولي الانساني من أجل حماية الاقليات لتشمل مجموعات لا تعتبر اقليات في اوطانها مثال التدخل والدعوة لاقامة الحريات الخاصة بالمرأة والمساواة النوعية حيث افردت المنظمة الدولية برامج خاصة للنشاط في هذا المجال عبر برنامجها الانمائي للتنمية وقد كان التركيز اكبر على الدول العربية والاسلامية والسبب الرئيسي يعود إلى وجود أنظمة او عادات وتقاليد حرمت بعض النساء في بعض الدول من حاجات اساسية كالتعليم مثلا او العمل في مجالات معينة والامثال على ذلك كثيرة جدا خاصة في المنطقة العربية وجنوب آسيا على سبيل المثال ويقول مصطفى الفقي في ذلك:

"ان موضوع المرأة يعبر عن امر حاكم تتداخل فيه عوامل كثيرة يرجع بعضها لاسباب طبيعية تعطي لمفهوم الذكورة سيادة تلقائية

(1) <http://www.droit-dz.com/forum/showthread.php?t=5940>

منذ لحظة الميلاد، كذلك فإن الفهم المغلوط للاديان قد لعب دورا في تشكيل المناخ الاجتماعي الذي يحدد النظرة للمرأة الامر الذي ادى لاضطهادها وقهرها وتعطيل مسيرتها في عدة مناطق من العالم".⁽¹⁾

وجدت القوة العظمى متمثلة في الولايات المتحدة الفرصة سانحة امام عدة مشاكل في الكثير من دول العالم اهمها مسألة المواطنة الكاملة حيث تشهد الدول بالذات في افريقيا والعالم العربي بعض هذه المشكلات حيث هناك شكل من الغبن الاجتماعي اذا صح التعبير وكانت تلك المشكلات سببا في تأجيج الصراعات الداخلية بالذات في افريقيا الامر الذي قاد إلى سهولة تبرير التدخل سواء كان مباشر أو غير مباشر من اجل حماية الاقليات او حماية حقوق الانسان متمثلة في حقوق المرأة والقضاء على العنف والاضطهاد ضدها، حيث جاء النظر اليها كاقليّة من ناحية المشاركة السياسية في كثير من الدول، وقد وصل الحد في حالات عدم التدخل إلى الضغط من الجانب الأمريكي على دول ما لتغيير مناهجها الدراسية (الكتب المدرسية) لأنها تحتوي على برامج تساعد الانظمة الداخلية في تلك الدول على قمع الحريات او انها تنشر مبادئ ضد المرأة وغير ذلك.

حتى أن مسألة اللغة والدين لم تسلم من ذلك فقد لاحظنا العديد من المنظمات المدنية تعقد مؤتمرات متعددة في السودان احتجاجا على تعميم اللغة العربية وتتادي باحياء اللغات المحلية القديمة تحدثا وكتابة وضرورة دمجها في المناهج الدراسية وكل هذه التحركات تفسر تدخل الدول الكبرى في شئون الدول الصغرى كما تفسر ضعف سيادة الدولة الوطنية والضغط التي تواجهها من الخارج. ولم تسلم مصر ايضا من الضغوط المتواصلة من الاقباط لدرجة انهم بدأوا يتحدثون ايضا عن احياء لغات وحضارات اخرى غير العربية والاسلامية.

اسلحة الدمار الشامل:

(1) مصطفى الفقي، من نهج الثورة إلى فكر الاصلاح، مصدر سابق، ص 33.

تعرف بانها "أسلحة تؤدي الي أحداث اضرار خطيرة وهي محرمة دوليا ويعتبر مستخدمها ضد مدنيين مجرم حرب وتتفاوت في اضرارها وشدة التدمير الذي تحدثه وتنقسم إلى ثلاثة انواع هي الاسلحة النووية والاسلحة الجرثومية والاسلحة الكيميائية"⁽¹⁾ كانت ولا تزال اسلحة الدمار الشامل وامتلاكها مسائل محظورة منذ اتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية التي تم التوصل اليها في فترة الوفاق والتعاون بين القوتين العظميين ونهاية الحرب الباردة الاولى. الا انه ومع التطورات الاخيرة في نهايات القرن العشرين وظهر النظام العالمي الجديد وتفاقم بعض المشكلات الدولية كالحرب على الارهاب، ظهر الحديث ايضا عن نزع الاسلحة النووية في نفس الوقت الذي اعلنت فيه الحرب على الارهاب وقد كان التركيز على الاسلحة النووية في هذه المرة مرهونا ايضا بالتدخل في شئون الدول ولذا يعتبر موضوع اسلحة الدمار الشامل أحد أهم القضايا التي اثرت على السيادة الوطنية للدولة حيث أنه لم يعد بمقدورها أن تستخدم الطاقة النووية حتى للأغراض السلمية بدون اذن وموافقة بالتحديد من الولايات المتحدة وأصبحت علاقات الدول النووية مرتبطة بمدى صداقة الدولة وقربها من القوة العظمى.

ادى هذا التطور في مجال اسلحة الدمار الشامل في السياسة الدولية إلى "تراجع دور القوة الناعمة والمحفزات الاقتصادية والسياسية إلى التهديد باستخدام القوة واستخدام القوة العسكرية . لقد اتخذت القوة العسكرية من المشاكل الدولية (الإرهاب والحرب على الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل) ذريعة للتدخل العسكري حيث كان هدفها تحقيق مصالح و أهداف إستراتيجية خاصة وكذلك عمدت القوة العسكرية إلى استغلال بعض قرارات الهيئات الدولية (كقرارات المحكمة الجنائية الدولية ، وقرارات لجان التفيتش على أسلحة الدمار الشامل) .واستطاعت القوة العسكرية من تمرير مخططات إستراتيجية لاستصدار قرارات أممية تؤيد تدخل القوات الأممية بقيادة القوة العسكرية الفاعلة أو الأحلاف العسكرية لهذه القوة . وكنتيجة للتدخل العسكري انتشرت الفوضى، واثارت النعرة الطائفية، وعمليات التهجير، مما أدى إلى انتشار أعمال الخطف ، والقتل، والفساد المالي والإداري، وازدهرت تجارة المخدرات ، والدعارة ، وغسيل الأموال ، وأصبحت سيادة

(1) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D>

الدولة ووجودها موضع تساؤل وشك مثل: الدول التي تم التدخل العسكري بها أفغانستان 2001 م، العراق 2003 م⁽¹⁾. وإذا كان التدخل في أفغانستان بحجة ملاحقة الارهابيين والحرب على الارهاب والقضاء على تنظيم القاعدة الذي ترى الولايات المتحدة أنه عدوها الرئيسي بسبب احداث 11 سبتمبر، فإن الحرب على العراق كانت بسبب اتهام العراق بامتلاك وتصنيع اسلحة الدمار الشامل وقد مثل الاحتلال الامريكي للعراق اول تجربة لانهايار سيادة الدولة. فقد تم الغزو على العراق بواسطة الولايات المتحدة وحلفائها على الرغم من رفض بعض الدول الكبرى في مجلس الامن.

"في العام 1981 قصفت اسرائيل مفاعل اوزيراك العراقي سعة 4 ميغاوات قبل تشغيله، وفي عام 1991 تم الكشف عن برنامج نووي كان العراق قد طوره عام 1989 الا انه دمر بالكامل بواسطة الامم المتحدة عام 1995. في حرب الخليج الثانية استحوذت القدرات العراقية في مجال اسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية على حيز كبير من اهتمام مخططي الحملة الجوية لقوات التحالف الدولي اثناء حرب الخليج ووصلت الضربات ضد المنشآت الكيميائية والصاروخية حوالي 5.8% من اجمالي الضربات على العراق. واخيرا فان عملية تدمير وازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية بواسطة لجنة اليونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية اعطت الفرصة للولايات المتحدة لضرب العراق متذرعة بامتلاكه لاسلحة الدمار الشامل التي ثبت كذب الادعاء بها"⁽²⁾.

ولم تكن العراق وحدها ضحية التدخل بذريعة امتلاك اسلحة الدمار الشامل فهناك دول لا تزال تواجه المزيد من الضغوط التي وصلت لحد العقوبات وادراجها ضمن الدول الراحية للارهاب بسبب اتهامها بامتلاك اسلحة دمار شامل وأكبر الأمثلة على ذلك كوريا الشمالية وايران، ولا ننسى ضرب مصنع الشفا للادوية في السودان عام 1998 حيث كان السبب الاشتباه في انه مصنع لمادة النوروتوكسيك التي تستخدم في تطوير الاسلحة الكيميائية.

ويرى بعض الكتاب بمن فيهم امريكيون أن الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل لم يتم التنافس حولها ابان فترة الحرب الباردة من أجل الردع النووي في حال

(1) <http://www.stclements.edu/grad/gradibra.htm>

(2) <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AslhaDamar/sec19.doc> cvt.htm

استباق وتوجيه ضربة مباشرة من احدى القوتين العظميين، وأن الولايات المتحدة لم تقصد منها ردع الاتحاد السوفيتي، بل الهدف منها في الأساس هو توسيع مظلة الردع من أجل حماية امن الحلفاء والدول الصديقة من أجل أن تمثل دعائم للهيمنة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. (1)

لقد ذكر ارنست اوتو وجيميس روزينو ما سبق في كتابهما التغيرات العالمية والتحديات النظرية مناهج للسياسة الدولية لتسعينيات القرن العشرين. بالفعل نلاحظ أن عمليات الردع النووي الحالية والتي تنتهجها الولايات المتحدة ما هي الا حماية لحلفائها مثلما يحدث في شمال شرق آسيا. في الوقت الذي تمارس فيه امريكا الضغط على كوريا الشمالية من كافة الجوانب وعزلها عن النظام الاقتصادي العالمي بحجة ان الأموال الكورية الشمالية غير مشروعة لانها تعتمد على عمليات غسل الأموال وبيع المخدرات والممنوعات والاتجار في المواد التي تستخدم في تطوير وإنتاج اسلحة الدمار الشامل، ظلت تكثف من نشاط قواتها في قاعدتها الكائنة في كوريا الجنوبية منذ انتهاء الحرب الكورية، مع تطوير علاقاتها مع اهم حليفين لها في المنطقة وهما كوريا الجنوبية واليابان بغرض حمايتهما من الخطر النووي الكوري الشمالي. وقد استطاعت اقناع حلفائها هناك بقبول الانضمام لمظلة الدرع الصاروخي او نظام الدفاع الصاروخي لحماية تلك الدول من اية هجمات قد تحدث من كوريا الشمالية، وقد انضمت بعض دول المنطقة وأهمها اليابان بالاضافة الي سنغافورة وأستراليا، ولا تزال الولايات المتحدة تدفع بجمهورية كوريا للانضمام حيث ان كوريا تواجه رفض من قبل تنظيمات داخلية. يفسر ذلك أن اسلحة الدمار الشامل اصبحت مهددة لسيادة الدولة سواء الدول المتهمه بامتلاكها او تلك المتحالفة مع الدولة الكبرى والتي تتنازل عن جزء من دورها في الاشراف على نظام الدفاع الذي يناسبها من الداخل لصالح علاقتها بدولة اكبر توفر لها الحماية، والمقابل في كثير من الاحيان يكون تقديم محفزات اقتصادية وشركات استثمارية وغيرها كما هو الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية حيث يقول العديد من الامريكيين أن التنمية الاقتصادية الكورية تمت

(1) Ernst Otto Czempiel & James N. Rosenau, Global Changes & Theoretical Challenges, Lexington books, Toronto, 1989, p178

بسبب الدعم الكبير المقدم لها من الولايات المتحدة مقابل تبنيها النظام الراسمالي والاستجابة للمطالب الامريكية التي هي في الاساس هدف لحماية مصالحها في شمال شرق آسيا.

أما في الشرق الأوسط وبجانب موضوع العراق فقد ظلت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة تطالب بضرورة اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل على الرغم من السكوت عن امتلاك اسرائيل لهذه الاسلحة وهي ضمن الاقليم المعني حيث كشفت تقارير عن اجراء اسرائيل لتجربة نووية في جنوب افريقيا في سبعينيات القرن العشرين وشرعت في انتاج اسلحة نووية في صحراء النقب منذ الثمانينات كما انها تحتل المرتبة السادسة من حيث القوة النووية.⁽¹⁾ ومع ذلك تضغط امريكا على ايران، ووصل الحد لفرض عقوبات عليها شأنها شأن كوريا الشمالية بسبب امتلاكها للأسلحة النووية وعلى الرغم من ان ايران اوضحت مرارا بانها تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية ظلت الولايات المتحدة تضعها ضمن الدول الراحية للإرهاب والمنتجة لأسلحة الدمار الشامل. فالسكوت عن النووي الاسرائيلي والضغط على ايران في ذات الشأن مع ان كلا من اسرائيل وايران ضمن الشرق الاوسط، يفسر تاثير قضية الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل على سيادة الدولة الوطنية.

ويؤكد ذلك حديث لوزير الطاقة الامريكي في خطاب له امام مجلس الشيوخ في يوليو عام 1990 قال فيه "ان وزارته تخطط لاقامة مجمع حديث تماما من المصانع والمولدات لانتاج الاسلحة النووية لكي تكون جاهزة للعمل حوالي عام 2015 ولكي تساهم في تدعيم قوة الردع الامريكي حتى منتصف القرن المقبل".⁽²⁾ وبالإضافة لذلك هناك العديد من القضايا الاخرى كتغيرات المناخ التي قادت إلى طرح برامج خاصة بها في المنظمة الدولية وقد طال التغير في السياسات هذه المرة الدول الصناعية الكبرى قبل الدول الصغرى حيث نجد أن مؤتمرات مثل "قمة الأرض". أصبحت

(1) حسين شريف، الشرق الاوسط في ظل النظام العالمي الجديد، مصدر سابق، ص 717-719

(2) السيد امين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، 1995، ص 172

ذات قوانين ملزمة للدول الصناعية بالذات فيما يتعلق بخفض انبعاثات الكربون وضرورة وضع معايير وقوانين تحكم ذلك.

المياه والبيئة وتغيرات المناخ:

بدأت المياه تأخذ حيزا كبيرا في السياسة الدولية مع تقاوم أزمة الصراع في منطقة البحيرات وقد أدى التدخل الاجنبي إلى الربط ما بين المياه وتطورات السياسة الدولية مؤخرا الامر الذي جعلنا نعتبرها احد اهم التغيرات على سياسات الدول ومصدر للتدخل. ويقول د. حسن حاج علي:

"كان أحد النتائج المباشرة للصراع في منطقة البحيرات التدخل الاجنبي الذي جاء لاسباب جيوسياسية، ومنها ما جاء تحديدا من أجل المياه".⁽¹⁾

ولم تظهر قضية المياه والاهتمام الجيوسياسي بمناطق المياه في افريقيا فقط بل ان اسرائيل ربطت سياساتها في المنطقة العربية بقضية المياه وتقاوم الصراع العربي الاسرائيلي من القضية الفلسطينية ليطال شكل من الصراع حول المياه بين اسرائيل ودول عربية مثل الاردن ولبنان بل والعراق ايضا، لدرجة ارتبط فيها مشروع السلام بقضية المياه في المنطقة، وصارت المياه العنوان الابرز في مفاوضات السلام. وفي نفس الصدد ذكر د. عبد المالك خلف التميمي ما يأتي:

"ونظرا لان المنطقة العربية تعاني نقصا في اهم الموارد الاستراتيجية وهي المياه فان النمو السكاني والتوسع في الزراعة والصناعة يزيد من الطلب على المياه. وللولايات المتحدة تصور حول مسألة المياه في المنطقة العربية لان لها مصالح استراتيجية وحيوية فيها. ففي عام 1988 تنبأ مركز الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية بواشنطن بان المياه في عام 2000، وليس النفط ستكون القضية المهيمنة في الشرق الاوسط، وبناء على ذلك تمارس الولايات المتحدة سياساتها في المنطقة آخذة هذا الامر بعين الاعتبار. كما ان رسالة الضمانات الامريكية لاسرائيل في

(¹) حسن حاج علي، "الصراع في منطقة البحيرات واثره على الامن المائي العربي"، ورقة بحث، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد الاول 2000، الخرطوم، ص 16.

شان مفاوضات التسوية مع العرب وضعت موضوع المياه في راس
لائحة الموضوعات الاقليمية".⁽¹⁾

اما القضايا البيئية فقد طرأت ايضا ضمن المتغيرات الدولية في تسعينيات
القرن الماضي فبداية طرح موضوع البيئة وانعكاساته علي اقتصاديات الدول في قمة
الأرض باريو دي جانيرو عام 1992 حيث كانت أهم المفاهيم المطروحة تتناول
العلاقة القوية بين التنمية الاقتصادية و البيئة و تأثير كل منهما علي الآخر بجانب
أهمية معالجة قضايا البيئة في إطار دولي نظرا لطبيعتها التي لا تعترف بالحدود بين
الدول. وابرمت إتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ عام 1992 بعد قمة
الأرض بهدف تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الجو عند مستوي لا يشكل خطورة
علي مناخ الأرض. ووضعت الاتفاقية مبادئ عامة لعل من أهمها أن تتحمل الدول
مسئولية مشتركة و لكن متفاوتة وفقا لامكانيات كل دولة وظروفها. و تأكيداً علي هذا
المبدأ حملت الدول المتقدمة الريادة في مكافحة تغير المناخ و مواجهة آثاره السلبية
وتثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند مستويات عام 1990 بحلول عام 2000.
كما علي الدول تضمين سياسات حماية المناخ في برامج التنمية الوطنية مع مراعاة
أن تحقيق التنمية الاقتصادية ضرورة لتبني هذه السياسات، وضرورة أن تتعاون
جميع أطراف الاتفاقية لحماية وتشجيع حرية النظام الاقتصادي الدولي. في الاجتماع
الثاني في جنيف في العام التالي تم إعلان جنيف الذي طالب بأن تكون الأهداف
ملزمة من الناحية القانونية. و في عام 1997 انعقد الاجتماع الثالث في كيوتو وتم
توقيع بروتوكول كيوتو من قبل 159 دولة.

وجاء بروتوكول كيوتو ليتضمن التزامات محددة تحقيقا للمبادئ العامة التي
طالبت بها إتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ كما نص علي أن
تقوم 38 دولة صناعية بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب تختلف من دولة
لأخري علي أن يتم هذا التخفيض خلال الفترة من 2008 إلي 2012 و لعله يمكن القول ان
أهم تحدي يواجهه البروتوكول هو اعتراض الرئيس الأمريكي ورفض الكونغرس التصديق

(1) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،
ص 227-229.

عليه. و المفارقة هنا أن النصوص الأساسية للبروتوكول جاءت بناء على توصيات أمريكية. إلا أن مشاركة الولايات المتحدة أساسية لتحقيق أهداف البروتوكول نظرا لأنها أكثر الدول مساهمة في انبعاثات الغازات الدفيئة.⁽¹⁾

وقد تطورت قضايا البيئة لتصبح إحدى خصائص الاعتماد الدولي المتبادل خاصة من جانب التأثير وتخطي الحدود ولذلك يمكن اعتبار قضايا البيئة والتغيرات المناخية ذات تأثير على سيادة الدولة.

وهناك قضايا أخرى مثل الديمقراطية حيث تحاول الدول القوية خلق نظام عالمي عبر نشر الديمقراطية وخير دليل على ذلك ما حدث من حروب في أفغانستان والعراق⁽²⁾ كما أن قرار الرئيس الأمريكي الأسبق بنشر الديمقراطية في العالم العربي بداية من العراق ما هو إلا مخطط لاحتلال العالم العربي عن طريق فكرة الديمقراطية⁽³⁾ كل ذلك وغيرها من أمثلة يدل على ضعف الدولة في مواجهة التغيرات الدولية حيث أصبح من السهل على القوة العظمى التدخل في شئون أي دولة أخرى أو حتى احتلالها باسم الديمقراطية، إلا يعد هذا انهيار للسيادة الوطنية؟ هناك الكثير من القضايا التي لا يسعنا البحث لذكرها وتعتبر جزء لا يتجزأ مما ذكر، ساهمت في إضعاف دور الدولة وتآكل سيادتها في ظل النظام العالمي الجديد، كما أصبحت وسائل ضمن نشاط الفاعلين في السياسة الدولية وبخاصة المنظمات. وسنتناول في المبحث التالي الفاعلين من غير الدول.

(1) نيرمين السعدني، "بوتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ" مقال، مجلة السياسة الدولية يوليو 2001 العدد رقم

145 انظر: <http://www.f-law.net/law/showthread.php/48108>

(2) إيريك هوبزباوم، مصدر سابق، ص 99.

(3) المصدر السابق، ص 148.

المبحث الثالث:

الفاعلون غير الدول في السياسة الدولية:

نتناول في هذا المبحث الفاعلون غير الدول وسنركز على الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الدولية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية حيث تمارس جميعها أنشطة كانت من صميم دور الدولة إلا أن النشاط العابر للحدود لتلك المؤسسات والشركات والمنظمات اثر على الدول بصورة اضعفت من سيادتها ودورها في الاشراف على سياساتها المحلية من كافة النواحي.

أولاً: الشركات متعددة الجنسيات:

هي شركات ترتبط ببعضها البعض بروابط قانونية واقتصادية تجعل منها مجموعة واحدة يطلق عليها اسم الشركة المتعددة القوميات. وهي عدة شركات تعمل كل منها في دول مختلفة بما يترتب على ذلك اختلاف جنسية كل منها في دولة مختلفة عن الاخرى.⁽¹⁾

أهم ما يميز هذه الشركات أن وحداتها المكونة لها لا تعمل داخل حدود دولة واحدة ولكنها تنتشر في دول متعددة حول العالم.⁽²⁾ وتعتبر بذلك اهم التطورات في الاقتصاد الدولي في السنوات الاخيرة حيث شهدت نهايات القرن العشرين تحوير نظام الدول المستقلة وبدأت الحكومات المحلية تفقد سيطرتها تدريجيا على الاقتصاد المحلي والشئون السياسية لصالح تلك الشركات.

السبب الرئيسي الذي جعل تلك الشركات ذات اثر فعال في الاقتصاد العالمي هو سيطرتها على المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية كالمصارف ومؤسسات الاعلان والاعلام والاستشارات والهندسة والاتصالات، فهي تعمل في جميع المجالات الضخمة وتشمل التكنولوجيا ايضا. كما ساعدت الخصخصة وتقلص القطاع العام على زيادة دور ونشاط تلك الشركات.

(1) حسام عيسى، الشركات متعددة القوميات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت، ص 45.

(2) المصدر نفسه، ص 45.

لقد ارتبطت الشركات متعددة الجنسيات بما يمكن تسميته "دولية الانتاج" حيث اصبحت العملية الانتاجية داخل المشروع تتم على مستوى عالمي مع تطور النظام الرأسمالي، وقد كانت أداة ذلك التحول من المستوى القومي إلى المستوى العالمي هي الشركات عابرة القوميات التي سيطرت على معظمها الولايات المتحدة بسبب بروزها كقوة اقتصادية عظمى بعد الحرب العالمية الثانية.⁽¹⁾

تتسم هذه الشركات بتوحيد الانتاج والتسويق دوليا الامر الذي أظهر تأثيرها بصورة واضحة مع انتشار العولمة، وتمتاز بان انتاج سلعة معينة يتم في عدة دول ويتم تسويقها بعد اكمال انتاجها في دول أخرى.⁽²⁾ وبذلك اصبح العالم سوق واحدة تديرها شركات في نقاط مركزية وبذلك تخطت هذه الشركات الحدود القومية للدول، بل واصبحت قوانينها في كثير من الاحيان تسري على الدول المضيفة لها بالذات فيما يتعلق بالعمالة والتسويق وقد ساهم في ذلك اتفاقيات التجارة الحرة التي يتم توقيعها بين الدولة الام للشركة والدولة المضيفة مثلا، لذا اكتسبت صفة التبادل الدولي واصبح الاعتماد المتبادل بين الشركة الاصلية في الدولة الام وفروعها في بقية دول العالم هو سمة الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي. كما ان الاستثمارات الاجنبية الناتجة عن نشاط تلك الشركات يمثل تحول وانتقال لرأس المال عبر الحدود، الامر الذي جعلها تمثل احد اهم عوامل نقل الاضطرابات الداخلية في الدول المضيفة لدول أخرى وينطبق الحال على اية تطورات ايجابية خاصة في مجال الاقتصاد والسوق، فهي قنوات لنقل التكنولوجيا ورأس المال البشري وتؤدي إلى اقتصاد عالمي محكم حالها حال التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي كما تمتلك رؤوس اموال ضخمة الامر الذي زاد من وزنها السياسي دوليا ويرى البعض ان التكامل بين الدول ازداد نتيجة لنشاط الشركات عبر القومية كما تعتبر وسيلة لتحقيق التنمية.⁽³⁾

(1) محمد علي العويني، العلوم السياسية دراسة في الاصول والنظريات والتطبيق، عالم الكتب، د.ت، ص 385.

(2) جون ادلمان سبيرو، ترجمة: خالد قاسم، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، الاردن، 1987، ص 114.

(3) جون هيدسون ومارك هرنر، ترجمة: د. طه عبد الله منصور، د. عبد الله عبد الصبور، العلاقات الاقتصادية الدولية، الرياض، دار المريخ للنشر، 1987، ص 697.

تشير الأدلة إلى أن هذه الشركات لها دور كبير في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على مستوى العمالة والميزان التجاري كما أنها تعمل على نقل الاستثمار الاجنبي عبر الدول. ومن اجل تحقيق اهدافها الربحية تعمل الشركات عبر القومية كوسيلة للحصول على المواد الخام من اجل الصناعة والقوة العسكرية للبلاد الام او فتح اسواق للسلع والاستثمارات لزيادة الارباح والازدهار في الوطن ⁽¹⁾ وبذلك تتمكن من تحقيق اهدافها الاقتصادية التي لها ابعاد سياسية واجتماعية وثقافية ويتوقف ذلك على العناصر المحيطة بها والتي تتفاعل معها كالحكومات والنقابات في الدول المضيفة ⁽²⁾ وتعتبر اقوى تعبير عن مظاهر القوة الدولية في هذا العصر وهي حركا للدول الراسمالية الكبرى امريكية او بريطانية او هولندية او المانية او فرنسية او يابانية او كندية والاكثر امريكية بالطبع ⁽³⁾ ومع ظهور النظام العالمي الجديد برزت الاقتصاديات الناشئة التي امتازت ايضا بشركات عابرة قوميات عملاقة مثل الشركات الصينية والكورية ولعبت دورا في الاقتصاد الدولي والسياسة الدولية مثال (دور الصين ومواقفها الدولية مع السودان).

نتيجة لتلك القوة التي تتمتع بها الشركات عبر القومية صار بإمكانها ممارسة الضغوط السياسية على الدول والتدخل المباشر في شئون الدول باسقاط الحكومات والضغط لتغيير الانظمة مثلا تمكنت شركة اي تي تي وهي شركة امريكية للاتصالات من اسقاط نظام السلفادور اليندي في تشيلي عام 1973. ⁽⁴⁾ اصف إلى ذلك تستطيع هذه الشركات التدخل في سوق الصرف.

من امثلة الوزن السياسي الدولي لهذه الشركات الدور الذي تلعبه شركة مايكروسوفت عن طريق مؤسسها ورئيسها بيل غيتس الذي يعقد اجتماعات في البيت الابيض لتوضيح اي تقدم تحققه الشركة وخططها للسنوات المقبلة ووصف توماس فريدمان لقاء بين رئيس شركة مايكروسوفت بيل غيتس والرئيس الصيني جيانغ زيمين

(1) مايكل تانزر وآخرون، ترجمة عفيف الرزاز، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، دور الشركات

متعددة القوميات، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، 1981، ص 13.

(2) ميشال جبرتي مان، الشركات المتعددة الجنسيات، سلسلة المعرفة انترسبيس للنشر، قبرص، د.ت، ص 81.

(3) مايكل تانزر وآخرون، مصدر سابق، ص 13.

(4) حسام عيسى، مصدر سابق، ص 8.

عام 1995 على انه لقاء قمة نموذجي بين قائدين عالميين وقال انه اللقاء الثاني لهما خلال 18 شهرا وهذا اكثر مما التقى بيل كلينتون مع نظيره الصيني وهذا ليس بمحض الصدفة، ربما رأى الرئيس الصيني وقتها انهم بحاجة إلى بيل غيتس أكثر من بيل كلينتون⁽¹⁾ وقد كان السبب احتجاج الصين على انتاج النسخة الصينية من ويندوز 3.1 بواسطة شركة تايوانية وقامت السلطات الصينية بحظر ويندوز 95 إلى أن وافقت شركة مايكروسوفت على انتاج النسخة الصينية من ميكروسوفت بالاشتراك مع شركة صينية في الصين. ويستطرد قائلا ان هذا يجعلنا نفكر بان نشاط هذه الشركات يجعل المواطن داخل الدولة كصاحب اسهم والقادة والحكام كمديرين والسياسات الخارجية كالوكالات العاملة في مجال الائتمان.⁽²⁾ اما جلال امين فيقول:

"اذا صحت المقولة (لا يملك احد مقاليد السيطرة كاملة في ظل العولمة) فانها ستطبق على الشركات متعددة الجنسيات لانها الوحيدة التي تقترب من السيطرة شبه الكاملة على ما يحدث في العالم والاهم من ذلك ان نفوذها وسيطرتها وقوتها قد اصبحت في ظل العولمة اكبر منها في اي وقت مضى".⁽³⁾

وفي موضع اخر يقول "مع تعاظم القوة الاقتصادية لهذه الشركات زاد ايضا نفوذها السياسي، ليس فقط تجاه العاملين فيها بل وايضا ازاء السياسيين ورجال الحكومة، اذ اصبحت لهذه الشركات القدرة ليس فقط على التهديد بالخروج باستثماراتها إلى خارج البلاد، بل وايضا على افساد السياسيين ورجال الحكم واملاء رغباتها عليهم لقد اصبحت امام شريحة جديدة من اصحاب القوة الاقتصادية الذين تكاد تعجز اي قوة على ردعهم. لقد زادت قوة تلك الشركات حتى فاق حجم مبيعاتها الناتج القومي لبعض الدول واصبحت الشؤون السياسية الداخلية والخارجية من صميم اهتمامات هذه الشركات العملاقة ومجالا مهما من مجالات تخطيطها للمستقبل. وبجانب السيطرة على الخدمات وانتاج الاسلحة سيطرت تلك الشركات على الاعلام

⁽¹⁾ Thomas L. Friedman, The Lexus and the Olive tree, NY Anchor books, 2000, P 194-195

⁽²⁾ Ibid., p 196.

⁽³⁾ جلال امين ، عولمة القهر، مصدر سابق، ص 56.

ونما الاحتكار في ميدان الاعلام ولذا لا بد ان نتوقع ان تكون قرارات رونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكي في مطلع القرن الواحد والعشرين، اكثر خضوعا بكثير لاصحاب هذه الشركات وقل استقلالا عنها".⁽¹⁾

لهذا السبب ارتبطت هذه الشركات بظاهرة العولمة التي ظهرت نتيجة لحرية الاسواق واختراق الحدود القومية واصبحت احدى اهم اسباب انحسار سيادة الدولة.⁽²⁾ كما ينظر لها بانها ظاهرة غير حميدة عملت على انحسار دور الدولة كمشرِف على سياساتها واقتصادياتها المحلية وانها تعمل على تحطيم الثقافات الموروثة نتيجة تخطيها الحدود عبر التطور التقني وامتلاكها للعديد من المحطات الاعلامية مؤخرًا وهي بذلك تركز الهيمنة والاستعمار الحديث لصالح الرأسمالية العالمية.

ثانياً المنظمات غير الحكومية:

منظمة غير حكومية (NGO) هي منظمة ذات مصلحة عامة وهي لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية ولا يمنع ذلك أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات ولكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية. وقد جرت العادة أن تطلق هذه العبارة على الأشخاص المعنويين (مجموعات ذات شخصية قانونية) ممن لا تكون أهدافهم ربحية، يمولون في الأغلب من أرصدة خاصة. ولهذه المنظمات خصائص هي: الأصل الخاص لتأسيسها؛ الهدف غير الربحي لنشاطها؛ الاستقلالية المالية وذات مصلحة عامة. وتحصر المنظمات غير الحكومية على استقلاليتها ليس إزاء الحكومات فقط وإنما إزاء القطاع الخاص التقليدي، وعلى الارتباط بالمجتمع المدني.

يمكن للمنظمات غير الحكومية أن يكون تدخلها على المستوى الدولي، رغم أن العلاقات القانونية الدولية تتم في العادة بين الدول أو الحكومات. وفي هذه الحالة فنحن إزاء منظمات غير حكومية دولية وتسمى أيضا جمعيات أو منظمات التضامن الدولي (ASI) والمنظمات غير الحكومية تكون لها فروع في عدة دول. وفي ظل

(1) جلال امين، خرافة التقدم والتخلف، القاهرة، دار الشروق، 2009، ص 89-90.

(2) سمير امين، محمد عابد الجابري، وآخرون، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص

العولمة أصبحت المنظمات غير الحكومية الدولية بما لها من مبادئ أخلاقية وإنسانية ضرورية لوضع الضوابط الأخلاقية للعولمة. وبالفعل فقد أدت دورا هاما حيث تمكنت من إقناع العديد من الدول بمدى خطورة استراتيجيات الشركات العابرة للقارات، ولا شك أن دورها سيتعاظم مع العجز عن إصلاح المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة التي تتصف بالبيروقراطية أو تلك التي تسير طبقا لمصالح بعض الدول النافذة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة الحرة.⁽¹⁾

وبالفعل تعاظم دورها مع نهاية تسعينيات القرن العشرين وبدايات القرن الحالي. أما العامل الاساسي في انتشار وتوسع تلك المنظمات وزيادة دورها على المستوى الدولي، هو ثورة المعلومات التي أدت مؤخرا للانتشار الواسع لشبكات الانترنت والتي ساعدت بدورها على التواصل ما بين اعضاء تلك المنظمات غير الحكومية والجماعات الاخرى. ويرى روبرت كوهين ان انتفاضة سياتل ضد العولمة في 1999 كانت اكبر حدث يوضح دور المنظمات غير الحكومية وارتباطها بثورة المعلومات، حيث يقول إن المظاهرات ضد العولمة وضد اتفاقية التجارة الحرة هي نتاج للعولمة الاجتماعية او عولمة المجتمع، التي زادت من الاتصالات عبر الحدود، خفض التكلفة، وتعاظم حشد وتعبئة الافراد والمنظمات غير الحكومية. كما يضيف بان البداية سبقت سياتل بعامين تقريبا وبالتحديد عام 1997 عندما استخدمت منظمات غير حكومية شبكة الانترنت للتنسيق لمظاهرات احتجاجا على اتفاقية متعلقة بالاستثمار في باريس.⁽²⁾

كما يرى ان هذه المنظمات تمثل تهديدا خطيرا للشركات العابرة القوميات، حيث تستخدم التكنولوجيا زهيدة التكلفة لتنظيم حملات ضد منتجات تلك الشركات في الدول المتقدمة.⁽³⁾

⁽¹⁾ منظمة غير حكومية <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8>

⁽²⁾ Joseph S. Nye JR, *The Paradox of American Power*, NY., Oxford U. press., 2002, p 103

⁽³⁾ Joseph S. Nye JR, *Ibid.*, P 99

لقد كان العنف في الماضي هو مصدر القوة، ثم أصبحت الثروة هي مصدر السيطرة على المجال الاقتصادي والسياسي، وأخيرا وصل العالم إلى مرحلة أصبحت المعلومة فيها هي مصدر القوة. ومجتمع المعلومات هو ذلك المجتمع الذي يحسن استغلالها في جميع المجالات وفي اتخاذ القرارات الرشيدة ، إذ أصبحت قوة الدولة تعتمد على قدرتها على الاختراع والابتكار وإنتاج التكنولوجيا العلمية، وعدد براءات الاختراع الدولية، والتي بدورها ستدعم قوة الاقتصاد، مما دفع البعض لإضافة مصطلح أو نوع جديد من الحروب وهي "حرب المعلومات"؛ الأمر الذي يوضح مدى خطورة عامل القدرة المعلوماتية، ودورها البارز في النظام الدولي.⁽¹⁾

ساعدت ثورة المعلومات أيضا على نشر الثقافات وتداخلها وعبورها للحدود في وقت وجيز الأمر الذي جعل العديد من الناس يعارضون العولمة ويعتبرونها مهددا للثقافات والقيم والتقاليد حيث تقف الدول الصغرى والتي لا تمتلك القدرة الكافية على المنافسة في عالم المعلومات عاجزة أمام التنوع الثقافي الواسع وانتشار ثقافات تعتبر دخيلة على تقاليدها بسبب الفضائيات من انترنت ومحطات تلفاز وغيرها، ما اضعف دور الدولة في التحكم في التطور الداخلي للمجتمعات المحلية وفقا للتقاليد الموروثة وبالذات الدول الإسلامية.

ان الانتشار الواسع للمنظمات غير الحكومية وتعاضم دورها في المجتمع الدولي في ظل النظام العالمي الجديد هو انها يؤسسها الافراد وتتدخل في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية والعلمية والرياضية والدينية والإنسانية، وتمارس نشاطها وفق القوانين الداخلية للدول التي تحتضن مقراتها. وإلى جانب المنظمات غير الحكومية التقليدية، ظهرت حديثا منظمات غير حكومية ذات نزعة انسانية وبيئية هدفها التدخل في السياسة الداخلية للدول (منظمة العفو الدولية، منظمة اطباء بلا حدود، السلام الاخضر...) اعتمادا على مساندة الرأي العام العالمي.⁽²⁾

(1) <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent%D8%B9>

(2) سمير امين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص 124

وهناك من يرى ان الدور المتنامي لهذه المنظمات غير الحكومية الدولية لا يعني بالضرورة تراجع مركز الدولة على المستوى الدولي لانها بحاجة دائمة إلى مساعدة الدولة ودعمها بسبب تبعيتها للقانون الدولي والتعاون الدولي خاصة عند عقد المؤتمرات الكبرى التي تنظم برعاية الامم المتحدة.⁽¹⁾

إلا أننا نلاحظ وفي الاونة الاخيرة ظهور العديد من المجموعات المدنية او منظمات المجتمع المدني التي تدخل ضمن المنظمات غير الحكومية وقد بدأت هذه المجموعات في التأثير على دور الدولة وبخاصة في الدول الضعيفة حيث استطاعت بعض المجموعات المدنية التدخل في الامور السياسية للدول وبخاصة تلك التي تعاني من نزاعات داخلية وحروب اهلية او التي تعاني شعوبها من ضعف المشاركة السياسية كما حدث بالنسبة للسودان فيما يتعلق بازمة دارفور او ما حدث من اقباط المهجر المصريين حيث استطاعت تلك المجموعات تدويل القضايا المعنية وتحريض الدول الكبرى على الانظمة الحاكمة سواء في السودان او مصر على سبيل المثال لا الحصر.

ونظراً لان بعض هذه المنظمات تمتلك ميزانية اكبر من التي تتوفر لدى المنظمات الحكومية (مثال منظمة العفو الدولية تتصرف في ميزانية ومصادر مالية أكثر أهمية مما يملكه مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان وهي منظمة حكومية تابعة للامم المتحدة) فابمكانها تقويض مركز الدولة وبسهولة لان من يمتلك القوة المالية يمكنه استخدامها في اي ناحية من مناحي الحياة ولا سيما ممارسة الضغوط.

المؤسسات الاقتصادية الدولية:

تتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية والشركات الاممية واسواق المال وتعتبر أهم أدوات العولمة الحديثة حيث تتسم هذه المؤسسات بهيمنة الدول الكبرى عليها ومن ثم هيمنتها على اقتصاديات الدول

(¹) نفس المصدر، ص 125.

الصغرى. وخير دليل على ذلك تضرر الدول العربية المنتجة للنفط من اتفاقية الجات التي تستثني النفط من الغاء القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة عليه من قبل الدول الصناعية بحجة تضخم اسعاره.⁽¹⁾

نلاحظ ان التطورات التي ادت إلى الاصلاحات الحكومية التي تبنتها الدول خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين لتحرير التجارة ودمج الاقتصاديات المحلية في الاسواق العالمية قد أضعفت من دور الدولة في الاشراف على اقتصادياتها المحلية حيث اسفرت جولة الاورغواي في مفاوضات (الجات) عن اتفاقية دولية تدشن مرحلة جديدة من مراحل تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات وتحرير حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.⁽²⁾ ولهذا السبب اصبحت المنافسة وفقا للجودة هي اساس النجاح في تسويق المنتجات. كما ان اتفاقيات التجارة الحرة التي تم توقيعها بين العديد من الدول والاتحادات قد تنقص من دور الدول في الاشراف على اقتصادياتها لصالح قوانين تلك الاتفاقيات. إن نشاط المؤسسات الاقتصادية الدولية الذي يكرس هيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي من خلال اتفاقية التجارة الحرة ومحاولات دمج الدول النامية في هذا الامر قد اضعف من دور الدولة وبالذات الدول الصغرى ويستدل كثير من الكتاب وبالذات العرب منهم بفشل مشروعات الاصلاح الاقتصادي او اعادة الهيكلة في الدول العربية. وهنا يقول د. أحمد ثابت:

"ربما كان من اخطر انعكاسات التزام عدد من الدول النامية والعربية ومنها مصر، بتنفيذ برامج التقشف التي تسمى "برامج التثبيت او المساندة"، هي تلك الانعكاسات على الوظائف الاقتصادية للدولة وطبيعة هذه الدولة ذاتها حيث حدثت مظاهر عديدة للخلل الهيكلي في طبيعة الدولة بحيث تحولت من دولة منتجة تدخلية إلى دولة مستهلكة وتابعة وذات طبيعة ريعية،

(1) محمد هاشم عوض، "العولمة الاقتصادية: احدث صور الاستعمار" مقال، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد الاول، مصدر سابق، ص 84-86.

(2) جلال امين، العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1789-1998، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 9.

بالنظر إلى أن الهدف الرئيسي لبرامج صندوق النقد الدولي هو اجبار الدولة على تنمية مواردها من النقد الاجنبي حتى تتمكن من سداد عبء الديون باقساطها وفوائدها التي تزيد في حالات عديدة ومع تاخير السداد او تأجيله عن الاقساط نفسها. ويستطرد قائلا: كما أدى تنفيذ برامج التقشف التي يفرضها الصندوق إلى اضعاف الدولة اقتصاديا واجتماعيا لحساب تقوية هذه الدولة أمنيا وقمعيا لمواجهة الاحتجاج الجماهيري ضد تطبيق برامج الصندوق وايضا يؤدي إلى حرمان الدولة من الفائض الاقتصادي والموارد التي يمكن تخصيصها لعمليات التنمية".⁽¹⁾

مما سبق يتضح لنا أنه ومهما كانت الايجابيات من نشاط تلك المؤسسات الاقتصادية إلا أنها تعمل بصورة او باخرى على اضعاف دور الدولة في الاشراف على اقتصادياتها وسياساتها المحلية المتعلقة بالسوق وتزيد من ادماج الدول الصغرى في السوق الرأسمالية العالمية، السبب الذي اظهر الاحتجاجات المتواصلة ضد العولمة بالذات في المؤتمرات الدولية الكبرى المتعلقة بالاقتصاد وتحرير التجارة كمؤتمر دافوس.

هناك أيضاً الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وبخاصة تلك المتعلقة بحقوق الانسان والمرأة والطفل تعتبر ايضا مهددات لسيادة الدولة حيث أن العديد من الاتفاقيات التي تم تطويرها مؤخراً او التي وضعت حديثاً اصبحت شبه ملزمة لجميع الدول الاطراف في الامم المتحدة او اذا لم تلزم جميع الدول فانها تلزم الدول الموقعة والمصادقة عليها الامر الذي يقود إلى تنازل الدول عن جزء من سيادتها لصالح تلك الاتفاقيات المعنية. كما أن قرارات المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بملاحقة مجرمي الحرب مثلاً لا تعفي حتى رؤساء الدول في حال صدور مذكرات بشأنهم الامر الذي هدد مسألة الحصانة التي ابرمت في السابق بموجب قوانين دولية.

(1) د. احمد ثابت وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة (مصر) القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996، ص 131.

كما أن ظهور الاتحادات وحالات التكامل الدولي أيضا دفعت للحديث عن ضعف السيادة لصالح تلك الاتحادات حيث نجد أن البرلمان الأوروبي يعتبر مثال لذلك. أضف إلى ذلك، وبما أن المعلومة أصبحت هي السمة المميزة للقرن الحادي والعشرين، وأصبح الصراع على الصعيد العالمي هو الصراع على إنتاج المعلومة وكيفية استغلالها، فقد تنامي دور الرأي العام كأحد الفاعلين غير الدول الامر الذي فاقم من الضغوط على الحكومات حيال ممارستها لبعض السياسات مثال ما حدث من احتجاجات عمت العالم بأسره ابان الحرب على افغانستان والعراق بل نجح الراي العام احيانا في منع دول من ارسال قواتها لتقاتل بجانب القوات الامريكية في العراق. كما تنامي دور الجماعات والافراد في السياسة الدولية مثلا شخصية اسامة بن لادن وملاحقة الولايات المتحدة له وشن حرب تحت مسمى مطاردته واتهام الدول التي تأويه بانها راعية للارهاب. واستجابة حكومة الفلبين لمجموعة تهدد بقتل جندي فيليبيني في العراق بعد الغزو الامريكي لها مباشرة، وسحبها لجميع قواتها من العراق كلها تدل على مدى نشاط الفاعلين غير الدول في الساحة الدولية في ظل النظام العالمي الجديد مستفيدين من ثورة المعلومات التي تمثل أحد الروافد الرئيسية للعولمة.

الفصل السادس

سيادة الدولة القومية في النظام العالمي الجديد

المبحث الاول:

سيادة الدولة في النظام العالمي الجديد بالتركيز على دراسة الحالة:

إن المتتبع لتاريخ نشوء الدولة الحديثة منذ معاهدة وستفاليا التي شهدت ولادة الدولة ومفهوم احترام سيادتها يلاحظ أن ذلك المفهوم قد بدأ يتلاشى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على الرغم من بروز دول جديدة على الساحة الدولية، حيث تزامن استقلال الدول التي خضعت للاستعمار مع التغيرات الحديثة وبخاصة تلك المتعلقة بالتطور الاقتصادي والتجاري والتوسع في مجال النقل والاتصالات وثورة المعلومات.

على سبيل المثال نجد أن أكثر الدول التي عانت من تآكل السيادة هي الدول الصغرى أو التي وقعت تحت تصنيف الدول النامية وبالذات الدول العربية والافريقية التي ظلت تعاني من العديد من المشاكل سواء الداخلية أو الخارجية وبخاصة تلك المتعلقة بعلاقاتها بالدول الكبرى، وبالأحرى علاقات تلك الدول بالولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد وبالتحديد بعد العام 1989.

وضح احتلال العراق في العام 2003 بما لا يدع مجالاً للشك انهيار سيادة الدولة العربية حيث نلاحظ أن الدول العربية نفسها لم تستطع منع التدخل الأمريكي المباشر في العراق والذي انتهى باحتلال دولة كانت تعد من أكبر دول المنطقة، ولم يتم التدخل بموافقة القانون الدولي أو الدول المعنية بحل الخلافات والمنازعات الدولية بل تم بواسطة قوة أحادية مهيمنة على مجريات العلاقات الدولية حيث تمت الحرب على العراق في ظل انتهاك واضح وصريح لجميع المبادئ المتعلقة باحترام الدولة وسيادتها والتي أقرها ميثاق الأمم المتحدة ابتداءً من انتهاك مبدأ الحل السلمي للخلافات الدولية، وحظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، انتهاءً بانتهاك حظر

التدخل في شئون الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ⁽¹⁾ ما يعني القضاء على سيادة دولة كانت عضو في المنظمة الدولية، باسم "الحرية والديمقراطية".
"ان رد الفعل العربي المأساوي يعني ان النظام العربي قد انتهى ولا بد من ملء الفراغ الذي أخلاه، ومن سخرية الدهر أن الولايات المتحدة ستكون أداة ذلك التغيير"⁽²⁾

بما أن الولايات المتحدة ستكون أداة التغيير في المنطقة، فقد تقبل على احتلال او السيطرة على المزيد من الدول العربية. خاصة انها تتمتع بعلاقات صداقة مع معظم الانظمة العربية وهي تستخدم هذه العلاقات في الضغط على الشعوب المعروفة بعنائها لها، ومن ثم الضغط على الدول العربية الخارجة عن سياساتها والمعادية لها.

كما أن التدخل الامريكي في الشأن العربي بصورة واضحة وبالذات بعد أحداث 11 سبتمبر واتهام بعض الدول برعاية الارهاب واتهام بعضها باستخدام اساليب خاطئة في نظم التربية والتعليم، يعد ايضا من صميم ضعف سيادة الدولة واشرافها على شئونها الداخلية حيث نجد أن الولايات المتحدة طالبت بعض الدول ومنها المملكة العربية السعودية⁽³⁾ بتغيير المناهج الدراسية بحجة ان كتبها المدرسية تنمي مفهوم الجهاد لدى التلاميذ الامر الذي يساعد على نشر مفاهيم من شأنها مساعدة الارهابيين.

والامر لا يقتصر على الدول العربية فقط فهناك الدول الافريقية التي تعاني هي الاخرى من ضعف السيادة حيث وصف بعضها باشباه الدول واقترح روبرت جاكسون تعبير شبه الدول لتفسير الحالات التي يكون فيها تباعد بين السيادة القانونية وواقع الدولة الحقيقي. ⁽⁴⁾ لم تسلم هي الاخرى من التدخل الأمريكي في

(1) محمد الهزاط، "الحرب الامريكية-البريطانية على العراق"، مجلة المستقبل العربي 26، العدد 292، 6مارس 2003، ص 78-114.

(2) سمير امين واخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص43.

(3) كلايد بريستوفتزر، مصدر سابق، ص337.

(4) سمير امين واخرون، المصدر السابق، ص130.

شئونها الداخلية بدءا من التدخل العسكري في الصومال في العام 1993 مروراً بالتدخل في صراعات داخلية أخرى في رواندا وبورندي والسودان على سبيل المثال.⁽¹⁾

"أمريكا هي المسيطرة على العالم كما أنها بدأت في التوسع في توظيف المفهوم الجديد للتدخل الإنساني في القانون الدولي المعاصر حيث تمكنت بذلك من توطيد مصالحها وتأكيد مكانتها واقتحام مبدأ سيادة الدولة في مناطق مختلفة من العالم في ظل مبررات متباينة وفي إطار من الشرعية الدولية وإن كانت اسمية، أدواتها مجلس الأمن أو حلف الأطلسي، أما المبررات التدخل لحماية الأقليات أو رعاية حقوق الإنسان مروراً بمواجهة الأنظمة الدكتاتورية وغيرها"⁽²⁾

وبناء على ذلك كانت الدول العربية والأفريقية أولى ضحايا التغير في النظام العالمي الجديد والهيمنة الأمريكية على العالم. وعلى الرغم من تأثير العوامل التي ورد ذكرها في الفصول السابقة والتي أثرت على سيادة الدولة القومية، إلا أن ذلك التأثير يختلف من دولة إلى أخرى وفقا لخصائصها بجانب مواقفها من القوة العظمى المتمثلة في هذا الوقت في الولايات المتحدة. وعند الحديث عن هذه الخصائص ونسبة لتناولنا لدراسة الحالة نذكر بأن الدول العربية والأفريقية هي من أكثر الدول في العالم التي تعاني من الكثير من المشاكل الداخلية سواء على مستوى التنمية أو مشاكل انعدام النظم الديمقراطية وسيادة الأنظمة الدكتاتورية، والنزاعات الطائفية والصراعات والحروب الأهلية. ولقد ساعدت جميع هذه الأمور على سرعة تآكل مفهوم السيادة في الدول العربية والأفريقية على حد سواء وتهديد الأمن القومي في الإقليمين. وحول أزمة الدولة العربية يقول برهان غليون:

"قد فاقم من افلاس الدولة الوطنية ونحطاطها سيطرة المفهوم الأداتي والخارجي للدولة، فأصبحت أكثر فأكثر بمثابة الأداة العمياء التي تنفذ سياسات تملأ عليها إلى حد كبير من قبل مجموعات المصالح أو مجموعات الضغط والحركات والقوى التي تمارس سلطتها وتفوذها بشكل رئيسي خارج الدولة ذاتها".⁽³⁾

(1) Henry Kissinger, Ibid, P 208

(2) مصطفى الفقي، من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح، مصدر سابق، ص 227.

(3) عبد السلام طويل، الدولة العربية في مهب الريح، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006،

ان هذا الحديث يفسر مدى الضغوط التي تواجهها الدول العربية من الخارج وخير دليل على ذلك ما حدث في العراق وما يحدث الان في السودان ومصر، حيث تستعين الولايات المتحدة بالمجموعات المعارضة او تلك التي تدعي بانها اقلية تطالب بحقوقها. وعلى كل حال ينصب ذلك في ضعف الدولة امام تلك المؤثرات. ونظرا لأن مشاكل الدول العربية والافريقية لم تكن حديثة بينما ظهرت في الغالب مع استقلال تلك الدول، فثمة ما يؤكد أن سيادة الدولة قد بدأت في التآكل والضعف وربما الانهيار في ظل النظام العالمي الجديد وسيطرة سياسة القطب الواحد على العلاقات الدولية، وخير دليل على ذلك هو عدم التدخل في شئون الدول في ظل النظام ثنائي القطبية على الرغم من المشاكل الداخلية المتعلقة بالدول العربية والافريقية والتي اشرنا اليها سابقا، حيث كانت الدول المعنية ابان فترة الحرب الباردة تلجأ لطلب الدعم والمساندة من أحد القطبين وهنا يقول منصور خالد:

"لقد مضى الزمن الذي نتصرف فيه وكأن هناك (غذاء مجاني)، كان هذا الغذاء المجاني حقيقة في عهد صراع القوى العظمى حيث يلوذ كل فريق بأخ كبير يستدري به وينشد عنده العون طورا باسم الاشتراكية وتارة باسم محاربة الشيوعية وطورا ثالثا وهو يزاود على الاخ الكبير باخ كبير آخر. ذلك العهد اتاح للكثير من الدول النامية ومنها السودان هامشا للمناورة السياسية، كما اتاح للقيادات العاجزة اللواذ بالخيارات الرخوة، هذا امر انتهى في عهد الاحادية القطبية الذي نعيش اليوم".⁽¹⁾

نسبة لعدم توفر ملاذ آخر للدول فقد انتهزت القوة الأحادية المسيطرة الفرصة للتدخل في شئون الدول المعادية لها بالاضافة إلى مساندة المجموعات المعارضة أو الاقليات العرقية والدينية وغيرها، كما عمدت في نفس الوقت إلى انتهاج سياسة الضغط والترغيب مع الدول الصديقة أو الحليفة لها حيث ظلت تدفع بالتعاون مع دول الخليج ومصر على سبيل المثال بالإضافة إلى أنظمة عربية وأفريقية أخرى من

(1) منصور خالد، النخبة السودانية وادمان الفشل، الجزء الثاني، القاهرة، 1993، ص 484.

أجل حماية مصالحها في المنطقة. ويقول برهان غليون في حديث له عن اشكالية الدولة في العالم العربي:

"لم يكن لازدياد وتيرة التشكيك في شرعية الدولة الحديثة لحساب مفهوم الدولة الطائفية او الاسلامية إلا أن يثير المخاوف في قلب المتماهين معها ويحدو بهم تبعا لذلك إلى اعتماد مواقف دفاعية والتصدي بقسوة وعنف لاي نشاط فكري أو سياسي يشتم منه ولو من بعيد رايحة التحدي لهيمنتها المطلقة. الأمر الذي يفسر نزوعها للبحث عن تأكيد مقومات استمراريتها عبر استدعاء الوصاية الخارجية والعودة إلى استراتيجية الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، أو بالأحرى التحول إلى أداة في الاستراتيجية العالمية بدل أن تكون مقر سلطة سيادية ونزعة بنائية وطنية، وهو ما أفقدها توازناتها السياسية والمادية معا وأدى إلى انقلاب الرأي العام عليها وتحول الانتماء والولاء عنها نحو الأمة- الجماعة أو القبيلة أو الطائفة أو الأسرة".⁽¹⁾

إن الضعف الذي تعاني منه الدول العربية اتاح فرصة للتدخل الامريكي وذلك لعدة اسباب وهنا يقول سمير امين:

"يمثل الشرق الاوسط موقعا بالغ الاهمية في جيوسياسية الامبريالية وخصوصا في مشروع الولايات المتحدة للهيمنة والسبب في ذلك ثلاثة عوامل هي ثروته النفطية وموقعه الجغرافي في قلب العالم القديم وكونه بات يشكل (البطن الرخو) في النظام العالمي بسبب فقدان المشروعية الشعبية وحلفاء امريكا. وهناك تدخل عسكري امريكي في المنطقة من العام 1990. كما أن تآكل الانظمة الوطنية الشعبوية وغياب الدعم السوفيتي، اتاح للولايات المتحدة فرصة تحقيق مشروعاتها في المنطقة من دون عقبات تضطرها إلى التراجع حتى الآن".⁽²⁾

الامر الذي يوضح المشاكل التي تواجهها الدولة العربية في ظل النظام العالمي الجديد وضعفها في مواجهة الهيمنة الامريكية التي باتت واضحة.

(¹) عبد السلام طويل، المصدر السابق، ص 331.

(²) سمير امين واخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص 24-28.

إن كل من يتابع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على سبيل المثال وبالذات فيما يتعلق بالحرب على الارهاب نجدها اما تحاول أن تدفع اصدقائها في المنطقة على التعاون معها في حربها على الارهاب وملاحقة تنظيم القاعدة أو اتهام كل من يرفض ذلك بايواء الارهابيين وغير ذلك من التهم مثل تصنيع أسلحة الدمار الشامل والتي بسببها تم غزو العراق وضرب منشآت لبعض الدول مثل مصنع الشفاء في السودان.

فيما يتعلق بالأمر في السودان نجد أن التوتر الذي شاب العلاقات السودانية الأمريكية بالذات بعد العام 1989 اثر تأثيرا سلبيا على مجريات الأحداث داخليا وخارجيا خاصة من الجوانب المتعلقة بدور السودان كدولة في الاشراف عليها سوا من الناحية السياسية أو الاقتصادية.

سياسيا تأثر السودان بسوء الأوضاع السياسية حيث عمدت الولايات المتحدة نتيجة للعداء الذي مارسته حكومة السودان ضدها، إلى ممارسة العديد من اشكال الضغوط السياسية ابرزها تأجيج الخلافات الداخلية ومحاولة اثاره النزاعات التي انتهت بالحرب في دارفور ومحاولات التدخل في الشئون الداخلية وقد بدأ ذلك بمشكلة الجنوب حتى وصلت ايادي الولايات المتحدة للسلام الذي وضعت يدها عليه من أجل تحقيق اهدافها المستقبلية.

حينما طرح نظام الانقاذ فكرة المشروع الحضاري والذي قصد منه تطبيق نظام الشريعة الإسلامية، عارضت الولايات المتحدة ذلك المشروع بشدة وقد كان هذا أحد أهم عوامل العداء بين الجانبين، حيث تحول عداء الولايات المتحدة من محاربة عدوها الاستراتيجي القديم "الشيوعية" إلى عدوها الجديد وهو المد الإسلامي الأصولي والذي بدأ يسود ليحل الفراغ الذي تركته الاشتراكية بعد انتهائها كقوة منافسة. وبدأت الولايات المتحدة بالضغط على حكومة السودان انطلاقا من أن هذا المشروع يضر كثيرا بمصالحها في الاقليمين العربي والأفريقي وبالذات حال امتداده إلى دول الجوار مثل مصر والقرن الأفريقي حيث مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وهذا يوضح ضعف سيادة الدولة في ظل النظام العالمي احادي القطبية، خاصة عندما بدأ التدخل الامريكي في شئون السودان الداخلية واضحا وادراج السودان في العام

1993 ضمن القائمة الأمريكية التي تضم الدول الراعية للإرهاب بحجة انعدام الحريات الدينية إلى أن وصل الأمر لقصف مصنع الشفاء للصناعات الدوائية في 20 أغسطس 1998 بذريعة أنه مصنع لانتاج الأسلحة الكيميائية كما اتهمت واشنطن صاحب المصنع وهو رجل أعمال يدعى (صلاح ادريس) بأنه إرهابي ومتورط في عمليات غسيل أموال وحاولت تجميد 24 مليون دولار أمريكي كحساب لمالك المصنع في لندن. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تبرهن فعلتها هذه بل قامت بعد عام من الحادثة من تحرير أموال صلاح ادريس، إلا أنها لم تعتذر لحكومة السودان ولا لمالك المصنع ولم تقم بتعويض الجرحى ومن فقدوا وظائفهم في المصنع وقام ضابط سابق بالمخابرات الأمريكية ويدعى ميلت بيردن بوصف ذلك بأنه "مشروع للحرب ضد دولة ذات سيادة".⁽¹⁾

وقد كان لتواجد اسامة بن لادن في السودان في الفترة ما بين 1991 إلى 1996 دوراً في اتهام السودان بدعم الإرهاب وإيواء الإرهابيين وبخاصة بعد انتشار معلومات لدى الإدارة الأمريكية بان اسامة بن لادن قد قام بإنشاء معسكرات ومراكز لتدريب الإرهابيين بالتعاون مع الحكومة السودانية.⁽²⁾

"لقد نجح اليمين الأمريكي المتطرف في ربط الارهاب بالسودان لعوامل كثيرة منها توجه الحكومة الديني واستضافتها لعدو امريكا الاول (اسامة بن لادن) في بدايات حكمها، وإدانة السودان في قضية تفجير المدمرة الحربية الأمريكية (كول) في اليمن".⁽³⁾ كما أن الصراعات والحروب الداخلية قد ساهمت في التدخل الخارجي وبالذات عندما اتخذت حرب الجنوب طابعا دينيا عند إعلان الحكومة في السودان للجهاد وهنا أصبحت الحرب في نظر المجتمع الدولي حرب بين المسلمين وغير المسلمين، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لإرسال مبعوث خاص للسودان لبحث المشكلة ومن ثم السعي لإقامة سلام ترعاه الأمم المتحدة والدول الكبرى. تزامن العمل من أجل حل مشكلة الجنوب عبر التدخل الأمريكي مع اندلاع الحرب في دارفور، مع ملاحظة أن الوضع قد اختلف هذه المرة من حرب بين المسلمين وغير

⁽¹⁾ Ibid. William Blum, P231-232

⁽²⁾ Charles Grassley, Rex A. Hudson, Who becomes a terrorist and why? The 1999 government report on profiling terrorists, The Lyons press USA, P 172-174

⁽³⁾ محمد النعيم ابوزيد، تقنيات السودان، القاهرة، مكتبة جزيرة، 2010، ص 153.

المسلمين بحسب تعبير صمويل هنتنغتون ⁽¹⁾ إلى حرب ذات طابع عرقي ثقافي كثر الحديث حولها عن خلافات ما بين العربي وغير العربي في السودان وجاء ذلك في ظل ظهور مفاهيم جديدة تتحدث عن السياسة الدولية ما بعد الحرب الباردة، أهمها مسألة صراع الحضارات وبروز العامل الثقافي في النزاعات والصراعات سواء الداخلية أو الخارجية وهنا يشير صمويل هنتنغتون إلى:

"أن الثقافة في فترة ما بعد الحرب الباردة تعتبر قوة للتقسيم والوحدة. قد ينقسم الناس بسبب الأفكار إلا أنهم يتوحدون بالثقافة كما حدث في المانيا والكوريتين وكما بدأ في الصين. وان المجتمعات تتوحد ايدولوجيا وتاريخيا إلا أنها تنقسم من الناحية الحضارية، مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا والبوسنة او تكون عرضة للتوترات الشديدة كما في حالة اوكرانيا ونيجيريا والسودان وغيرها". ⁽²⁾

على الرغم من أن التدخل الأمريكي في الشأن السوداني لم يتم مباشرة كما حدث في العراق وانما اقتصر على الضغوط والتهديد ومحاولات احلال السلام، إلا أنه مثل تحديا أمام دور الدولة وسيادتها، حيث درجت الولايات المتحدة منذ سيطرتها على القوة الدولية، على انتهاج سياسة الضغط ضد السودان من أجل اثناؤه وعدوله عن الكثير من السياسات التي كانت في السابق تعد شأنا داخليا للدولة ولها مطلق السيادة في اتخاذ ما تراه مناسبا من سياسات. فعلى سبيل المثال ظلت الولايات المتحدة تعرقل كافة المحاولات الداخلية لحل الازمات المحلية في السودان وبخاصة تلك المتعلقة باقليم دارفور. الامر الذي هدد سيادة الدولة في السودان واوضح بداية تآكلها في الاقليم العربي حيث ظهر جليا الضعف العربي وضعف الدور الاقليمي في حل الازمة الذي كان يمكن اللجوء اليه في حالة عجز المحاولات المحلية. وقد

⁽¹⁾ Samuel P. Huntington, The clash of civilizations & the remaking of world order, New York, Simon & Schuster, 1996, P 257

⁽²⁾ Ibid. Samuel P. Huntington, P 28.

كان لتراجع الدور المصري في المنطقة اثرا واضحا في المشكلة، حيث برز نوع من غياب دولة محور في الاقليم، وهنا يقول هنتغتون:

"إن غياب الدولة المحور في العالمين الافريقي والعربي قد زاد من تعقيد الجهود الرامية لحل الحرب الأهلية الجارية في السودان".⁽¹⁾

وإذا ما نظرنا لحل الازمة المتعلقة بالحرب في الجنوب واقامة السلام بين الجانبين نجد أنه تم تحت رعاية المجتمع الدولي والولايات المتحدة ولم يكن بإمكان السودان متمثلا في طرفيه الحركة الشعبية والحكومة من اكمال عملية السلام لولا التدخل الدولي الامر الذي يوضح ضعف سيادة الدولة في إدارة شئونها الداخلية، ومن ثم ضعف الدور الإقليمي حيث تراجعت قوة تلك الدول امام الهيمنة الامريكية الاحادية على مجريات السياسة الدولية.

اما فيما يتعلق بالحرب في اقليم دارفور فقد تم استغلال المتغيرات في النظام العالمي لصالح القوة العظمى ضد السودان وباتت الولايات المتحدة تتدخل في الامر بدأ من الحديث عن اضطهاد حقوق الاثنيات والاقليات غير العربية واضطهاد لحقوق الانسان ووصف الازمة بالابادة الجماعية وهنا وجدت الكثير من المجموعات وبالذات تلك التي في المهجر الفرصة سانحة امامها لدفع الولايات المتحدة والمنظمة الدولية لمزيد من التدخل بحجة التدخل الانساني، وهنا ايضا برز الضعف الحكومي امام القانون الدولي الساعي لحماية حقوق الانسان في الاقليم وظهر الدور الكبير للمنظمات الدولية والمنظمات الانسانية ومجموعات المجتمع المدني كفاعل بجانب الدولة، وكان لذلك سببا في أن تحدث مشكلة دارفور زحما عالميا في فترة وجيزة مقارنة بما حدث في الجنوب. وهنا يقول احد الكتاب:

"مما لا شك فيه الولاء الصادق من المجموعات الزنجية داخل الولايات المتحدة لقضايا افريقيا، تلك القارة التي نشأوا فيها ثم حرموا منها بلا رحمة او انسانية. ونحن نقدر مشاعرهم تلك ولكن ما لا يتم ملاحظته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة هو

(¹) Ibid, P 157

استغلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة لهذه العاطفة. وفي إدارة
بوش الحالية ووسط كم هائل من الاحباطات بالعراق
وافغانستان قد يتم استغلال هذه العاطفة وبصورة بشعة خدمة
لصالح الاستراتيجية الامريكية والتي تشهد ضربات موجعة
على اكثر من صعيد. ويستطرد قائلا ان الاستراتيجية
الامريكية حول السودان قد تستمر بدون تغيير يذكر، لانهم
يظنون ان السودان هو الحلقة الاضعف، وتحقيق اختراق
افريقي دارفور قد يسجل كنقطة مضيئة في السجل
الامريكي".⁽¹⁾

ولا يزال السودان تحت وطأة الضغوط الأمريكية بسبب عرقلة حل الأزمة في
دارفور وقد خضع لضغوط تفاوتت ما بين الاقتصادية لدرجة حرمان مسئولين في
الحكومة من السفر ورفع الدعوى لمحكمة الجنايات الدولية بزريرة الابادة الجماعية
في الإقليم. وهذا ايضا دليل على تآكل سيادة الدولة في ظل النظام احادي القطبية.
وعند النظر لكل ما يجري من عقوبات وضغوط وإغراءات احيانا من الولايات
المتحدة نجده ينصب فيما يعرف حاليا بالاستعمار الجديد حيث تسعى القوى الكبرى
في العالم من خلال اضعاف تلك الدول واستغلال المتغيرات في النظام العالمي، إلى
عودة الاستعمار ولكن بصورة حديثة عابرة للحدود والقوميات واقصر طريق يوصل
تلك القوى إلى ذلك هو محاولات تقسيم الدول الصغرى، ومن الملاحظ أن الولايات
المتحدة تسعى جاهدة لفصل الجنوب عن الشمال وخلق دولة جديدة تحد الشمال من
منطقة البحيرات لحماية المصالح الامريكية والاسرائيلية هناك، كما تسعى في نفس
اللحظة لفصل اقليم دارفور في محاولات لمنع اي امتداد فرنسي من غرب افريقيا نحو
السودان، بجانب منع الامتداد الصيني في افريقيا في ظل النمو الاقتصادي الكبير
للصين.

"في اتفاقية نيفاشا التي تم التوقيع عليها في التاسع من يناير عام 2005 بين
حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان، نجد ان اتفاق الترتيبات الامنية
اشار بالنص (فيما عدا القوات التي سيتم نشرها للوحدات المشتركة المدمجة، فان

(¹) الفاتح كامل، مؤامرة تقسيم السودان، الخرطوم، اليقظة، 2011، ص 27.

بقية القوات المسلحة السودانية المنتشرة حالياً في جنوب السودان، سيعاد انتشارها شمال حدود 1/1/1956، وذلك تحت رقابة دولية لمدة سنتين ونصف السنة من تاريخ بدء الفترة قبل الانتقالية) وهذا يعني سحب القوات الحكومية نحو الشمال، ونقلها متى ما رأت الحكومة الحاجة إليها، إلى بؤر الصراع التي تظهر في ولايات أخرى، مما يدل على أن الصراع العسكري انتقل من الجنوب إلى الشمال ليصبح صراعاً شامالياً تكون نتائجه منصبة في نهاية المطاف، في صالح الحركة الرامية لتحقيق حلمها القديم وهو قيام دولة الاماتونج الكبرى الممتدة من البحيرات إلى تخوم السد العالي في مصر".⁽¹⁾

اقتصادياً تضرر السودان من العقوبات الأمريكية المفروضة عليه لدرجة الحصار الاقتصادي ومحاولات عزله عن الاقتصاد العالمي وقد تأثر بحظره من التعامل بالدولار الأمريكي الأمر الذي اعاق الكثير من مشروعات التنمية والتحويلات التي تفيد العديد من المواطنين الذين يعتمدون على ذويهم في دول المهجر. يوضح التدخل الأمريكي في الشأن السوداني سواء في السلام في الجنوب والتدخل في مشكلة دارفور ومخطط التقسيم الذي يجري حالياً، انهيار سيادة الدولة، حيث ضعف دور السودان في إدارة الأزمات الداخلية، والأمر لا يقتصر على دارفور من بعد الجنوب * - فهناك تداعيات لمشاكل في ولايات أخرى كما يحدث في الشرق والشمال من قبل محتجين على ضعف التنمية في تلك المناطق وتقصير الحكومة تجاهها.

كل هذه الأمور جعلت السودان من ضمن الدول المقدمة على الانهيار والتي يخشى عليها من خطر التقسيم.

فيما يتعلق بجمهورية مصر العربية والتي تتسم علاقاتها بصداقة متينة مع الولايات المتحدة، نجدها أيضاً تواجه تأثيراً على سيادتها كدولة على الرغم من علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة، حيث لم تجني من تلك الصداقة إلا دفع ثمن تلك العلاقات لصالح أمريكا وإسرائيل، ويظهر ذلك جلياً في محاولات الإصلاح الاقتصادي فعلى سبيل المثال تم التدخل الأمريكي في موضوع الإصلاحات في

(1) محمد النعيم ابوزيد، مصدر سابق، ص 87.

مصر على مرحلتين الاولى بعد الحرب العالمية الثانية وكان الهدف عزل الشيوعية. اما المرحلة الثانية بعد عام 2000 بهدف الاصلاحات السياسية تحت اسم نشر الديمقراطية واشراك قوى اخرى وهنا تمثل الهدف في عزل القوى المتطرفة مثل الاسلاميين تارة⁽¹⁾ او التدخل لصالح الاقباط مؤخرًا.

"اما سياسات الاصلاح الاقتصادي لم تزد مصر إلا تبعية للنظام الرأسمالي الغربي ودفعتها للمزيد من الاقتراض والاستدانة ومن ثم اللجوء لصندوق النقد الدولي، وأدى هذا إلى تغير وظائفها وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية وتحولت من دولة منتجة إلى دولة مستهلكة، كما أدت تداعيات برامج التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي إلى تهميش شرائح راس المال المحلي لصالح إعادة او تدوير دور شرائح الاستيراد والتوكيلات الاجنبية ودوائر المال والبنوك الاجنبية وبيوت الخبرة والاستشارات المصرية الاجنبية المشتركة".⁽²⁾

"ادى حرمان الدولة من الفائض الاقتصادي والموارد التي يمكن تخصيصها لمواجهة ازمات الفقر وتعثر التنمية والغلاء والتضخم وغيرها إلى ازدياد ادماج الدولة والاقتصاد والمجتمع كطرف ضعيف في السوق الرأسمالية العالمية ومن ثم انتقلت عملية صنع القرار السياسي من محيطها الوطني انطلاقًا من ضرورات التنمية في الداخل والاحتياجات الحقيقية للمواطنين إلى المستوى الدولي (مستوى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك المانحة للقروض والمساعدات)".⁽³⁾

وهذا الامر جعل مصر وغيرها من الدول الخاضعة لسياسات المؤسسات المالية الدولية دول منقوصة السيادة بسبب دورانها في فلك الاقتصاد والسوق العالمي الذي تسيطر عليه الدول الكبرى الامر الذي أضعف دور تلك الدول في الاشراف على الاقتصاد المحلي والتحكم في السوق.

أما هم ما يحكم العلاقات المصرية الامريكية هو حماية امن اسرائيل وايجاد تسوية سلمية للأزمة في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن مصر تنازلت كثيرا

(1) <http://www.shorouknews.com/columns>

(2) احمد ثابت، مصدر سابق، ص 113-118.

(3) المصدر نفسه، ص 131-132.

للولايات المتحدة من أجل الحفاظ على علاقات صداقة معها للمزيد من مشروعات التنمية والدعم الاقتصادي لمواجهة الزيادة السكانية في مصر. إلا أن التركيز الأمريكي ومنذ بداية العلاقات المصرية الأمريكية ظل منصبا لصالح إسرائيل على حساب مصر والعالم العربي. وهنا يقول مصطفى الفقي:

"يرى العرب ومعهم حق انهم مستهدفون في السنوات الاخيرة بشكل غير مسبوق، ويخالط هذا الشعور لديهم احساس بعملية تطويق المنطقة ايران في الشرق، تحريك تركيا في الشمال عند اللزوم وخلق صدام عربي افريقي في منطقة القرن وباب المنذب مع تفجير الوضع في جنوب السودان دائما، بجانب مخططات اسرائيل في المنطقة، ان المنطقة مستهدفة بسبب ثرواتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي وتراثها الثقافي والديني واصبحت بعد احداث 11 سبتمبر في مواجهة حادة مع الغرب - والفيصل في الامر كله ينصب في مصلحة الاقوياء وتحقيق اهدافهم فهناك حصار سياسي واستهداف قومي للدول العربية. فهناك هيمنة امريكية مع لعب اسرائيل دورا فاعلا في ذلك. بتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على قضايا الدول النامية عامة والعربية خاصة. كما نجد ان العرب قد دفعوا ثمن الحرب الامريكية على الارهاب بالاضافة للاستسلام العربي لأمريكا وتحمس البعض لها".⁽¹⁾

كل هذا جعل مصر في طليعة الدول المتضررة من علاقاتها مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بسيادتها، مثلا مصر وحلفاء امريكا الاخرين في المنطقة وقفوا مكتوفي الايدي امام التدخل الامريكي المباشر في العراق واحتلالها. "بالنظر للعلاقات المصرية الأمريكية نجد أن الولايات المتحدة تريد من مصر تأييدا مستمرا لكافة سياساتها الدولية والإقليمية وأنها تتصور ان حلفائها يجب ان يتبعوها بالقبول الكامل لمواقفها وسياساتها سواء كان ذلك بالحق أو بالباطل، كما

(¹) مصطفى الفقي، الدولة المصرية والرؤية العصرية، مصدر سابق، ص 149-152.

اصبحت تدرك ان كلمتها فاصلة لا في السياسة الدولية وحدها ولكن في دعم النظم التي ترضى عنها واسقاطها عند اللزوم".⁽¹⁾

"اما ما تريده مصر من الولايات المتحدة هو فقط نظرة عادلة لطرفي الصراع في الشرق الاوسط واهتمام حقيقي بالتسوية السلمية والكف عن افتعال بعض القضايا الفرعية التي تندرج تحت اطار الشؤون الداخلية المصرية".⁽²⁾

مما سبق توضح مجريات العلاقات المصرية الامريكية ان الولايات المتحدة تفعل ما تريد من اجل مصالحها واهدافها في حين ان مصر لا تستطيع التحكم في تلك العلاقات وتحقيق اهدافها المرجوة منها حتى أنها عانت في الآونة الاخيرة من التدخل الامريكي في الشأن الداخلي المصري.

"فقد نشطت مؤخرا دوائر في الكونغرس خصوصا على المستوى الإعلامي في شن حرب خفية على مصر وفي مناسبات مختلفة وهي حرب تستهدف الوحدة الوطنية المصرية وتماسك مجتمعتها، مع التشهير بالاضعاف الداخلية في مصر كما حدث مع موضوع اعتقال المفكر سعد الدين ابراهيم وقضية الاقباط. حتى أن توماس فريدمان في مقابلة اجريت معه على احدى القنوات الفضائية أثار مسألة اعتقال المفكر سعد الدين ابراهيم واعتبرها جوهرية في مسار العلاقات بين البلدين".⁽³⁾

والامر لم يكن جديدا "فعندما اقدم جمال عبد الناصر سنة 1956 على تأميم شركة قناة السويس العائدة ملكيتها إلى بريطانيا وفرنسا، والتحكم في الممر المائي، حدثت أزمة حيث انزلت بريطانيا وفرنسا بالتضافر مع اسرائيل قوات عسكرية في سعي لاحتلال منطقة القناة ردا على التحرك المصري".⁽⁴⁾

ولا بد أن هناك دعما امريكيا قد تم ابان العدوان الثلاثي على مصر وهذا يعني أن الدولة ومنذ استقلالها لم تتمتع بسيادتها التي بدأت تفقدها في الوقت الحالي شيئا فشيئا. وعلى صعيد اخر وفيما يتعلق بالنزاع مع اسرائيل حول سيناء فقد استغرق اخراج الاسرائيليين من سيناء ما لا يقل عن 15 عاما ودون أن تعود حتى الآن السيادة المصرية

(1) مصطفى الفقي، من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح، مصدر سابق، ص 228.

(2) المصدر نفسه، ص 226.

(3) مصطفى الفقي، المصدر السابق، ص 230.

(4) كلايد بريستوفتز، مصدر سابق، ص 124.

الكاملة على سيناء بل لازات مصر مكبله بشروط قاسية تتعلق بمدى قدرتها على وضع قوات عسكرية في سيناء" (1) وثمة من يرى ان انور السادات قد اخذ الارض من اسرائيل لكنها منقوصة السيادة. (2)

يرى جلال أمين "ان احتلال سيناء كان يشكل قيذا على تحرك الإرادة المصرية في اي اتجاه من الاتجاهات سياسيا او اقتصاديا داخليا او خارجيا حيث لم يكن بمقدور مصر اتخاذ موقف معاد للولايات المتحدة ولا الدول العربية النفطية، كما تعطلت التنمية بسبب الاحباط والحرمان من بترول سيناء ودخل قناة السويس، ووصف اتفاقية السلام 1979 بانها جمع الولايات المتحدة واسرائيل لثمار الاحتلال وان الولايات المتحدة واسرائيل قد عزلت مصر عن العرب وقطعت علاقاتها بالاتحاد السوفيتي وربطها فقط بامريكا". (3) وفي اطار الضغوط الامريكية على الدول وبالذات دول الجنوب ومن بينها مصر يقول كلايد بريستوفتز:

"في اجتماع ضم سفير مصر لدى الولايات المتحدة مع سفراء من امريكا اللاتينية والاتحاد الاوروبي تمت مناقشة الطلبات الامريكية المتعلقة بمعاملة المواطنين الامريكيين معاملة خاصة شرطا لموافقة الولايات المتحدة على استحداث المحكمة الجنائية الدولية وهي هيئة كانت امريكا نفسها قد اقترحتها اساسا. ورغم معارضة الجميع الا انهم سلموا باحتمال قيام حكوماتهم بتوجيههم الى ايجاد لغة مشتركة مع الامريكيين. لماذا؟ لان لدى الولايات المتحدة طرق كثيرة لافساد الحياة على هذه البلدان" (4)

نلاحظ ان الولايات المتحدة تكبل اصدقائها بكثير من القيود حتى لا تتمكن الدول الصديقة من الاستفادة من علاقات الصداقة في اي سياسة من شأنها المساس بمصالحها، ففي حالة مصر نجدها على الرغم من توقيعها على معاهدة السلام مع اسرائيل وبرعاية امريكية كاملة، ومحاولة ارضاء امريكا دائما لصالح التسوية في المنطقة العربية، إلا انها فشلت في ايقاف الدعم الامريكي المتواصل والموقف المنحاز من الجانب الامريكي لصالح اسرائيل وعلى حساب العرب وحتى مصر نفسها ظل هذا الموقف المنحاز وغير المبرر

(1) جلال امين، عولمة القهر، مصدر سابق، ص 24.

(2) احمد منصور، مصدر سابق، ص 253.

(3) جلال امين، المصدر السابق، ص 25.

(4) كلايد بريستوفتز، مصدر سبق ذكره، ص 65.

تجاه النزاع في الشرق الاوسط امرا يؤرق مصر كثيرا في علاقتها مع الولايات المتحدة. ويوضح في نفس الوقت ضعف مصر وحلفاء امريكا الاخرين امام التمدد الامريكي في العالمين العربي والافريقي. ووسط كل ذلك يرى جلال امين ان مصر ليست الا مستعمرة امريكية حيث يقول:

"كل الاهداف القديمة للاحتلال العسكري لا تزال موجودة وأكثر منها لازالت قائمة، ومع ان الإرادة الوطنية لازالت مسلوبة مثلما كانت في ظل الاستعمار القديم. اذا قارنا الوضع الان في حالة دولة كمصر، بما كان عليه الحال في كل الأمور منذ مائة عام مثلا، نجد أن منظر حكوماتنا المتعاقبة منذ زار الرئيس الامريكي نيكسون مصر في عام 1974، هو بالضبط منظر حكومة دولة خاضعة للاحتلال، سواء وهي تعلن قراراتها في السياسة الخارجية، او في علاقاتها باسرائيل او في السياسة الاقتصادية او الإعلامية. من ناحية كان الارهاب والاذلال والضغط على شعوب المستعمرات يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا اما على التهديد بالقتل او بالسجن او بالنفي. الان اصبح من اكثر وسائل الارهاب والاذلال والضغط شيوعا وفعالية، التهديد بالتجويع (كما في التهديد بايقاف معونات القمح مثلا) او حتى التهديد بالحرمان من بعض كماليات الحياة (كما في التهديد بحرمان بعض المسؤولين من مختلف المزايا المادية التي يحصلون عليها طالما استمروا في تنفيذ المهام الملقاة على عاتقهم. كم هو محزن ان نتأمل كم نضيع من الجهد والوقت لمجرد اننا لا ندرك او لا نريد ان نصدق او نعترف بهذه الحقيقة وهي ان بلادنا هي في الواقع مستعمرة امريكية بكل ما كان يعنيه لفظ الاستعمار من معان منذ مائة عام فيما عدا الاحتلال العسكري السافر".⁽¹⁾

لقد لخص جلال امين ما يحدث للدول في ظل النظام العالمي الجديد والهيمنة الامريكية على العالم. هذا الوصف لا يقتصر على مصر وحدها بل أن كثيرا من الدول تعتبر مستعمرات امريكية اما لانها حليفة للقوة العظمى تستخدمها لمصالحها متى ما ارادت مقابل الابقاء على الانظمة والحفاظ على السلطة في حالة دول الخليج، او ان تكون عرضة للتدخل بكافة الوسائل والحجج في حال الانظمة المعادية كما يحدث في السودان، وهذا يوضح انهيار السيادة في تلك الدول.

(¹) جلال امين، المصدر السابق، ص 28-36.

وعند تناولنا للدولتين دراسة الحالة واذا ما قارنا الوضع في كل من السودان الذي يتخذ سياسات معادية للولايات المتحدة من 1989 ومصر الدولة الصديقة للولايات المتحدة وكذلك اسرائيل وتربطها معاهدة سلام معها نجد أن الامر سيان فيما يتعلق بمفهوم السيادة ومدى تحكم كلا من السودان ومصر في الشؤون الداخلية والاقليمية والخارجية وما تريده الولايات المتحدة.

ففي حالة السودان نجده كما اسلفنا يواجه ضغوط وعقوبات امريكية متواصلة بسبب موقفه المتعنت من السياسة الامريكية تجاهه وتجاه المنطقة وبخاصة ظل السودان ومنذ الاستقلال معاديا ومقاطعا لاسرائيل ورافضا للوجود الاسرائيلي في فلسطين. وقد اتاحت الحرب في الجنوب ومشكلة دارفور مؤخرا الفرصة للولايات المتحدة للتدخل في شؤون السودان الداخلية كما ان ضعف التنمية في ولايات مختلفة من البلاد اثار الاحتجاجات الداخلية من قبل مجموعات وقبائل احست بالتهميش من قبل الحكومة واستفادت من المتغيرات الدولية الامر الذي ساعدها على تدويل القضايا الداخلية وتحريك الولايات المتحدة للتدخل في ظل ضعف الدولة في مواجهة التدخل الاجنبي بسبب التبدل في القانون الدولي وتبرير حق التدخل الانساني.

اما الحالة المصرية فعلى الرغم من انها تختلف باختلاف الوضع الداخلي وشكل العلاقة مع الولايات المتحدة، إلا انها جاءت متشابهة فيما يتعلق بدور الدولة وسيادتها في ظل السيطرة الامريكية، فنظرا لعدم وجود صراع داخلي في مصر كما في السودان فقد استفادت الولايات المتحدة من تحرك الاقباط في دول المهجر واستطاعت أن تجعل منهم قضية كما هو الامر في مشكلة دارفور وقد نجحت في ذلك لتثير لأول مرة في تاريخ مصر مسألة طائفية وتدعي اضطهاد المصريين للاقباط بحكم انهم اقلية. وظلت في نفس الوقت تضغط على مصر من اجل السلام مع اسرائيل على حساب مصر والدول العربية بل احجمت وقيدت الدور المصري في العالم العربي الامر الذي انتقص من سيادة الدولة المصرية منذ توقيعها على اتفاقية السلام مع اسرائيل في 1979.

وهذا يدل على انهيار سيادة الدولة في ظل الهيمنة الامريكية على النظام العالمي الجديد سواء ان كانت الدولة علة علاقات صداقة او حتى حليفة للولايات المتحدة او معادية لها.

المبحث الثاني:

ضعف سيادة الدولة في النظام العالمي الجديد:

كثر الجدل في الآونة الأخيرة حول الدولة ومدى احتفاظها بسيادتها في ظل النظام العالمي الجديد. ووفقا للمتغيرات الدولية التي اشرفنا اليها في الفصل الخامس نجد ان سيادة الدولة قد اصبحت مهددة بالتآكل والانهيال ليس في الدول الصغرى فقط بل في جميع دول العالم، ونقول ذلك على الرغم من اختلاف الآراء حيث يرى البعض انها لا تزال تسيطر على وظائفها.

يرى الواقعيون والمتفائلون أن الدولة لا تزال الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية على الرغم من التطورات والتغيرات الدولية التي من ابرزها العولمة، ومن بين هؤلاء عبد الوهاب المسيري حيث يقول:

"تتدخل البنوك المقرضة والهيئات المقرضة في القرار السياسي للدولة ومن هنا يغيب دور الدولة القيادي ولا يغيب هذا الدور تماما لان العولمة لن تؤثر كثيرا على الدولة المركزية فليها الامن والجيش والاعلام ولكن الدور الوطني في القرار السياسي هو الذي يتأثر بالعولمة".⁽¹⁾

بما أن الدولة قد فقدت دورها القيادي وقراراتها الوطنية فهذا يعني انه من الصعب عليها الصمود في وجه العولمة كما أن الجيوش وحدها لا تكفي لاحتفاظ الدولة بدورها المركزي فهناك جيوش عربية الا انها تعجز عن الدفاع عن بلدانها دون تدخل امريكي كما حدث بالنسبة للكويت، كما ان الاعلام العربي يكاد يكون غائبا تماما امام مد الاعلام الغربي الذي هدد القيم في الكثير من الدول، كما ان المؤسسات الاعلامية اصبحت تطلق عليها السلطة الرابعة ما يعني انها باتت تتمتع بقوة فوق قوة الدولة.

بالنظر إلى دول مثل السودان وسوريا وايران وكوريا الشمالية على سبيل المثال لا الحصر نجد أنه لا مجال للحديث عن احتفاظ تلك الدول إلا بالقليل من سيادتها، حيث انه ووفقا للسياسة والقانون الدولي فان السيادة لا يمكن تجزئتها ولا تزال تلك الدول لاسباب مختلفة تعاني من الضغوط الامريكية عليها ففي حالة كوريا الشمالية التي ترفض الولايات المتحدة عضوتها في النادي النووي تعاني من العزلة من

(1) عبد الوهاب المسيري وآخرون، الاسلام والعولمة، القاهرة، الدار القومية العربية، 1999، ص 80-81.

المؤسسات الاقتصادية الدولية وتحرم من تحويل اموالها كما تحظر الولايات المتحدة التعامل مع البنوك التي تتعامل مع كوريا الشمالية، الا يعني هذا مساس بسيادة الدولة، اما ايران فتواجه هي الاخرى الضغوط والحصار بسبب برنامجها النووي مع العلم بان اسرائيل نفسها تمتلك ترسانة نووية، وعلى الرغم من ان ايران ظلت تكرر ان برامجها النووية تهدف للاستخدامات السلمية الا ان الولايات المتحدة تنتظر لها كعدو يجب حظر انشطتها. ولم يتوقف الحد عند الاتهامات وفرض العقوبات بل تتدخل امريكا في مجال علاقات الدول ببعضها البعض. مثلا تتهم ايران وسوريا وكوريا الشمالية بانها تتعاون في مجالات نقل التكنولوجيا النووية، وهنا تتابع امريكا وحلفائها تحركات تلك الدول مع فرض عقوبات وتفتيش السفن وغيرها.

يرى بعض الكتاب في حديث لهم عن الدولة في القرن الحادي والعشرين مقارنة بالقرن الماضي "ان الدولة تواجه في الوقت الحالي تحديات تتمثل في العولمة والإرهاب وقد جعلت هذه التحديات الدولة موضع مشكلة أكثر منها حل، بعد ان كانت في القرن العشرين وسيلة لحل المشكلات وتحقيق التقدم، ويرون أن العولمة والارهاب تمثلان تحديا لسيادة الدولة ومقدراتها داخليا وخارجيا".⁽¹⁾

لم يكن الحديث عن اشكالية الدولة وليد النظام العالمي الجديد بل تحدث كارل ماركس عن زوال واختفاء الدولة في الحرب الاهلية في فرنسا "اختفت الدولة القومية خلف الصراع بين الامبراطورية الفرنسية والوحدات الإدارية".⁽²⁾

لقد انصبت النظريات الكلاسيكية حول الدولة على العلاقة بين الدولة والامة والتركيز على الطبقات ولم يتم تناول السيادة بالشكل الذي ظهر حاليا. "يعتبر ستيفن كراسنر أن نظام وستفاليا (نظام السيادة الوطنية الكاملة) هو نموذج مثالي، لم يتحقق قط بشكل كامل، ذلك أن استقلال الدول كان دائما مقيدا بالالتزامات الدولية أو بمظاهر التبعية والهيمنة ومبدأ حرمة الحدود لم يحترم ايضا قط بشكل كامل".⁽³⁾

⁽¹⁾ Ibid. Lloyd I. Rudolph, P viii

⁽²⁾ Ibid. Daniel Chernilo, P 40

⁽³⁾ سمير امين واخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص 119.

"مع نهاية الحرب الباردة كثر الحديث عن احتمالات نشؤ نظام عالمي جديد. وكتب المؤرخ البريطاني ارنولد توينبي عند بداية الحرب الباردة يقول: إن دولة الأمة وانشطار الذرة لا يمكن ان يتعايشا على نفس الكوكب. فقد كان يعتقد انه في عالم تتمتع دوله بالسيادة وتعتبر الحرب النمط الأقصى للدفاع والقنبلة النووية السلاح الأقصى، وكان توينبي يعتقد أنه لابد أن يذهب أحدهما".⁽¹⁾

ومن هنا نجده يقصد أن التطور العلمي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية لابد أن يؤثر سلبا على وظائف الدولة ومن ثم ضياع سيادتها، وطالما هناك تطور لأدوات الحرب فمن الصعب على الدولة التحكم في قراراتها في ظل نظام عالمي يمكن وصفه بالفوضوي.

وفي اشارة إلى ضعف السيادة أمام الاعتماد المتبادل يقول روبرت كوهين وجوزيف ناي " على الرغم من أن سيادة الدولة قانونيا امر مطلق، إلا أنه ولأسباب عديدة ينذر أن نجد حكومة لها السيطرة الكاملة على كل ما يحدث داخل حدودها، أحد هذه الأسباب الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول فمثلا عندما تولى الحزب الاشتراكي السلطة في فرنسا عام 1981 أراد ادخال بعض التعديلات الجوهريّة في السياسات الاقتصادية الفرنسية، ولكنهم وجدوا أن الاقتصاد الفرنسي مرتبط إلى حد بعيد بالاقتصاديات الأوروبية الأخرى. وكذا دور الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الأمريكي حيث تعتمد الوظائف في الداخل على تلك الاستثمارات وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة دولة ليس لها سيادة من الناحية القانونية ولكن يعني أن هناك عوامل خارجية تؤثر على الشؤون الداخلية".⁽²⁾

وفي ذات الشأن يقول هنري كيسنجر "لقد شجعت العولمة على انفجار الثروات بالاضافة إلى التطور التكنولوجي وتزايد الاعتماد المتبادل كل هذه الأمور تعمل على تقويض دور الدولة القومية لصالح رفاهية المجتمعات وسيكون ذلك في

(¹) جوزيف س. ناي الابن، ترجمة احمد امين الجمل، المنازعات الدولية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص 262.

(²) المصدر نفسه، ص 198.

الولايات المتحدة أكثر من أي دولة أخرى⁽¹⁾ لقد أدت التطورات في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والمؤسسات عبر القومية والفاعلين من غير الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى التأثير على وظائف الدولة الأمر الذي قاد لعمليات الاعتماد المتبادل الذي أدى بدوره إلى تقويض سيادة الدولة القومية وأصبحت التدفقات الدولية هي التي تحكم سياسات واقتصاديات الدول، حيث تواجه الحكومات الوطنية صعوبة في إدارة السياسات والاشراف على الاقتصاد لصالح الفاعلين الجدد من غير الدول، بسبب عدم قدرة متخذي القرار في الدول على التحكم في السياسة والاقتصاد.⁽²⁾ ويرى توماس فريدمان انه عند ربط دولة ما بالاقتصاد العالمي يصبح الامر وكأن الدولة تتحول إلى شركة عامة وأصحاب اسهم من كافة انحاء العالم وهنا يتصرف المواطنون كأصحاب اسهم في الشركة ويصبح القادة مدراء والسياسات الدولية تصبح كالوكالات الائتمانية.⁽³⁾

وفيما يتعلق بتأثيرات العولمة الاقتصادية على سيادة الدولة يقدم كل من بنجامين كوهين وسوزان سترالنج تحليلاً قيماً للتباعد المتنامي بين المجال الوظيفي للنشاط الاقتصادي والمدى الاقليمي للسيادة، وقد توصلوا إلى خلاصة مفادها أن السيادة تخضع لعملية تآكل متصاعد.⁽⁴⁾ أنه ومنذ ان كتب ادم سميث مؤلفه "ثروة الامم" عام 1776 وما اعقب هذا التاريخ كان هناك من خبراء الاقتصاد والتجارة يجادلون في أنه سيحدث مستوى عال من الثراء لو ان الدولة الحمائية رفعت يدها عن الشؤون الاقتصادية واتاحت الفرصة للتجارة والاستثمار ان يعملوا وفق مقاييس السوق بدلا عن الرغبات الحكومية.⁽⁵⁾

ان ضعف الدولة في الاشراف على اقتصادياتها في ظل العولمة يعني انها عجزت عن تحقيق الهدف الاقتصادي لها وبالتالي بدأت سياستها تتأثر شيئا فشيئا في المجالات الاخرى التي تتبع الاقتصاد واهمها السياسة، حيث لا وزن سياسي لدولة دون قوة اقتصادية اقليمية ودوليا.

(1) Ibid. Henry Kissinger, P 211

(2) Ibid. Ernst-Otto Czempiel, James N. Rosenau, P 196

(3) Ibid. Thomas L. Friedman, P 196

(4) سمير أمين وآخرون، مصدر سابق، ص 120.

(5) بول كنيدي، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، دار الشروق، الأردن، 1993، ص 170.

يقول جلال أمين : "بالرغم من تعاظم دور الدولة في الخمسين سنة
الاخيرة من القرن العشرين فان تيار العولمة الذي
لازمه الانفتاح الاقتصادي الكبير أدى إلى انحسار
دور الدولة وارثها التاريخي فيما يخص الاقتصاد
في العقود الأخيرة من نفس القرن"⁽¹⁾

بالفعل ادى تطور ظاهرتي العولمة والاعتماد المتبادل والدور السياسي
والاقتصادي الذي باتت تلعبه المؤسسات والشركات دولية النشاط، إلى حدوث تراجع
في دور الدولة في الاشراف على السياسات الاقتصادية اثر تساقط الحدود الناتج عن
سهولة وسرعة الحركة والانتقال في جميع المجالات. الامر الذي قاد إلى الحديث عن
انهيار سيادة الدولة في ظل العولمة لصالح تلك القوى والمؤسسات العابرة للحدود
بالاضافة إلى الفاعلين من غير الدول.

"لو تأملنا جيدا إلى ما تتجزه العولمة اليوم على المستوى السياسي، لتراءى لنا
واضحا مفعول الانزياحات التي استهدفت البنى التقليدية للسلطة كنتيجة حتمية
لتعاظم نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية. وبالفعل فقد
بدأت السیادات الوطنية لجميع الدول بما في ذلك الأوروبية تهتز شيئا فشيئا بفعل
سياسة الاقتراض المجحفة والمشروطة وجلب الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن"⁽²⁾
على الرغم من التركيز الكبير على تاثير التطور الاقتصادي وتحرير السوق على
سيادة الدولة الا اننا لا يمكن ان نغفل الجوانب السياسية التي لازمت تغيرات النظام
العالمي بعد الحرب الباردة.

واذا كانت الدول المتقدمة وتلك الناشئة قد تأثرت سيادتها بسبب تحرير السوق
لشدة ارتباطها بالاقتصاد العالمي فثمة من يرى أن "بعض المناطق في افريقيا،
جنوب آسيا وجنوب الباسيفيك لم تتأثر بصورة كبيرة بالتجارة العالمية وحركة رأس
المال"⁽³⁾. ولذا نجد أن تأثير العولمة على العديد من الدول الصغرى والتي لا ترتبط

(1) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مصدر سابق، ص 61.

(2) سمير أمين وآخرون، مصدر سابق، ص 140.

(3) Richard N. Rosecrance & Arthur A. Stein, No more states? Globalization, national self-determination, and terrorism, New York, Rowman & littlefield INC, 2006, P 15.

كثيرا بالسوق العالمي، كان سياسيا أكثر منه اقتصاديا حيث أن الحرب على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة وتبعها في ذلك حلفائها، وانفجار النزاعات الداخلية بالذات في الدول الافريقية والحركات الانفصالية في بعض دول آسيا وبروز الانتثيات وقضايا الاقليات وغيرها قد ساهمت ايضا في اضعاف سيادة الدولة بالذات في الدول الصغرى وتلك التي تعاني من الازمات الداخلية سواء الحروب او الأوبئة او التي تضم مجموعات عرقية مختلفة وطوائف دينية من شأنها اثارة قضايا تسهل من التدخل الخارجي.

على سبيل المثال يمكن اعتبار ما كتبه فرانسيس فوكاياما في مؤلفه نهاية التاريخ عن ضعف الدول القوية في اشارة منه لوصف تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الشيوعية وانفتاح الصين على العالمي الخارجي وتفكك القوميات في 1990 و 1991⁽¹⁾ اشارة ولو ضمنية لانهيار سيادة الدولة على الرغم من أن تلك الحركات والنزعات قد ولدت دولا جديدة في النظام العالمي.

واذا كان فوكاياما قد اشار لنهاية التاريخ بسبب انتصار الرأسمالية فقد رأى كارل ماركس ان مسألة تاريخ الدولة القومية عبارة عن خدعة وهي معرضة للزوال. وأن الدولة القومية هي تطور للرأسمالية وأن الثانية نفسها تصنع البيئة أو الوضع الذي يؤدي لتفسخ وذوبان الدولة.⁽²⁾ وبالفعل أحدث التطور الرأسمالي في فترة ما بعد الحرب الباردة ذوبان الدولة وانهيار سيادتها بسبب تمدد الدول الكبرى وسيطرتها اقتصاديا وسياسيا.

إن هيمنة الولايات المتحدة على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واعلانها الحرب على الارهاب وقيادتها للحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل جعلها تتحكم في مصير الدول منفردة بالقرارات بما في ذلك قرارات المنظمة الدولية الامر الذي هدد سيادة العديد من الدول وأدى لانهيار دول اخرى.

"تقدم كل من الصومال وافغانستان أوضح صور للدولة المنهارة حيث تفتقد هذه الدول إلى سلطة مركزية قادرة على ممارسة السيادة حتى في حدودها الدنيا،

⁽¹⁾ Francis Fukuyama, The end of history and the last man, New York A von books, 1992, P25-26

⁽²⁾ Ibid. Daniel Chernilo, P 41

ويكون هذا الوضع مدعاة للدول الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول ولو تحت مسوغات مختلفة مثل إعادة البناء مثلاً أو القضاء على المجاعات في حين أن الهدف غير المعلن ربما يقصد منه محاصرة دولة أخرى أو الاستفراد بثروات المنطقة المستهدفة. وإذا كانت سيادة تلك الدول قد تفككت تماماً فإنه يجب الاعتراف بأن المجموعة الدولية هي التي الغتها تماماً".⁽¹⁾

بالفعل لقد تسببت الولايات المتحدة في تقويض سيادة تلك الدول بجانب العراق ولا تزال تلاحق تلك الدول وتحجم من سيادتها بحجج تبدأ من الحرب على الإرهاب إلى إشاعة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. والامر لم يتوقف على هذه الدول فهي تحاول جاهدة لتقسيم السودان وقد وردت أحاديث عن أنه قادم نحو الدول المنهارة في المنطقة بعد العراق.

الامر لا يقف عند هذا الحد بل أن التملل الاثني والأصولي والذي ظهر نتاج لتلك التغيرات وانتهاز الفرص لاثارة ذلك من قبل الولايات المتحدة، كان له دوره في انهيار سيادة دول أخرى وهناك من يرى:

"من نتائج الحصار الفوق وطني الذي تمارسه المؤسسات العولمية على السیادات الوطنية تحفيز الانتماءات (المقابل - وطنية) للمقاومة والاجهاز على ما بقي من سيادة الدولة - الأمة. ذلك أن الاختراق العولمي لاقتصاديات وثقافات هذه الدول لم يثمر سوى تعميق التفاوت الطبقي داخل هذه الدول، وهو ما يفسر تصاعد حركة الغضب والاحتجاج الشعبين، وهما ترجمة حتمية لتعاظم اليأس وخيبة الأمل والاقصاء والبطالة الجماعية والتفاوت الطبقي الصارخ والفوضى الاقتصادية"⁽²⁾ وهذا يفسر ما يحدث في السودان في حرب دارفور.

"ان تحميل الاصولية الاثنية مسؤولية الدفاع عن كيانها بنفسها تعتبر نتيجة لبداية انهيار السيادة الوطنية للدولة - الأمة"⁽³⁾

(1) سمير امين واخرون، مصدر سابق، ص 128.

(2) سمير امين واخرون، مصدر سابق، ص 143.

(3) المصدر نفسه، ص 144.

تتأثر السيادة الوطنية أيضا بمسألة النزاعات الحدودية وانتهاك سيادة أراضي دولة من قبل دولة أخرى مثلا احتلال العراق للكويت في 1990 انهى سيادة الكويت ولم تسترد لولا التدخل الأمريكي والحلفاء في الحرب. كما أن عجز العديد من الدول في حل النزاعات الحدودية يعتبر انتهاك للسيادة أو ضعف سيادة تلك الدول والامر ينطبق على الصومال وانغولا في الفترة ما بين 1975 و 2002 والسودان.⁽¹⁾

ويرى فرانسيس فوكاياما "أن ضعف الحكم يقوض مبدأ السيادة الذي تحقق في فترة ما بعد وستفاليا. والسبب هو ظهور المشاكل التي أضعفت من قوة الدولة والتي تولدت من الدولة نفسها وظهور وازدياد فاعلين آخرين في المجتمع الدولي، يسعون للتدخل في شئونها من أجل حل تلك المشاكل. وهنا يلاحظ ضعف المؤسسات الدستورية للدولة. ويضيف أن الكثير من النقاد يرون أن الحرب على العراق مثلت انتهاكا واضحا للسيادة. الحقيقة أن الأرضية لتآكل السيادة قد وضعت في بدايات تسعينيات القرن العشرين باسم التدخل الانساني. ان تجربة كل من الصومال وكمبوديا وهيتي والبلقان وغيرها توضح التدخل الخارجي. ان التدخل الانساني يبرهن أن نظام وستفاليا لم يعد فاعلا في العلاقات الدولية. وان السيادة في دول مثل الصومال وأفغانستان قد انتهت. كما أن زعماء امثال سلفودان ميلوسوفيتش لا يمكنهم الاختباء وراء مبدأ السيادة للحصول على حصانة وهم مرتكبى جرائم انتهاك حقوق الانسان، ولأن السياسة الخارجية تسير وفقا لحماية حقوق الانسان والديمقراطية فانها تعتبر المبررات للتدخل".⁽²⁾

لم يسلم السودان من التدخل الخارجي ويواجه حاليا اتهامات بابادة جماعية في دارفور وصلت لدرجة اتهام مسئولين في الحكومة بمسئوليتهم عن الحرب في دارفور وارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الانسان، وطالب المجتمع الدولي بضرورة احالة الملف لمحكمة الجنايات الدولية التي تعتبر انتهاكا لسيادة الدول حيث تنتفي معها مسألة الحصانة وتطال حتى رؤساء الدول كما تطبق قوانينها على الدول المصادقة عليها والتي لم تصادق.

⁽¹⁾ James N. Danzinger, Understanding the political world, New York, Pearson Longman, 2007, P 113

⁽²⁾ Francis Fukuyama, State building, New York, cornell university press, Ithaca., 2004, P

مما سبق نستطيع القول بأن سيادة الدولة القومية التي عرفها العالم مع ميلاد الدولة القومية الحديثة في القرن السابع عشر، لم تستطع الصمود في ظل التغيرات والتطورات التي باتت تحكم العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد. على الرغم من تلك التطورات وآثارها المباشرة على سيادة الدولة وازعاف دورها الذي كان فاعلا في العلاقات الدولية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، لا يزال الجدل دائرا حول مستقبلها هل ستختفي تماما ام ماذا؟ سنتناول ذلك في المبحث التالي.

المبحث الثالث مستقبل الدولة القومية

على الرغم من ان تناول الحديث عن مستقبل الدولة القومية قد ظهر بصورة واضحة عقب ظهور النظام العالمي الجديد، فثمة دراسات سابقة بدات تشكك في استمرارية سيادة الدولة في ظل التطور التكنولوجي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يرى كلا من اندريه سكوت و جون هيرز ما يلي:

"لقد بات من المستحيل على الدول ذات السيادة ان تعيش في عزلة عن بعضها البعض كما حدث في السابق. وان الدولة لا تستطيع ان تحقق اهدافها الرئيسية والمتعلقة بحماية مواطنيها في ظل عصر الذرة والتقدم التكنولوجي لذلك تنتهي سيادتها ومن ثم ستختفي".⁽¹⁾

لقد رأى الباحثان أن التقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات وتطور وسائل النقل، بالإضافة إلى القنبلة الذرية قد عملت على تقويض سيادة الدولة عبر تأثير تلك التغيرات المتسارعة على العلاقات السياسية والمجتمعية للانسان وبخاصة في مجال السياسة الدولية.

هناك رأي يركز على القوة التي تمتلكها الدولة ويقول ان الدولة القومية لم تنقوض في ظل الاعتماد المتبادل وان قوى الاعتماد المتبادل لا تلغي دور الدولة لكنها تفرض قيودا على سيادتها⁽²⁾ وثمة رؤية أخرى تقول ان دور الدولة ما زال بارزا وقويا في النظام العالمي⁽³⁾. وهناك من يرى ان ليندا وايس كانت محقة عندما كشفت زيف اسطورة الدولة ذلك ان نهاية او خصوصية الدولة في البلدان النامية يبدو استنتاجاً مبالغاً فيه، فعلى الرغم من ثقل الضغوط التي تفرضها العولمة وحجم القيود التي تعيق بها قدرات الدول النامية إلا أنه لا شيء يدل على أن هذه التحولات ستقضي إلى نهاية وشيكة أو حتى بعيدة للدولة ولا مؤشر على وجود بديل عنها.⁽⁴⁾

(1) W. Andrew Axline & James A. Stegenga, Ibid., P 25 – 29

(2) نادية محمود مصطفى، النظرية في العلاقات الدولية، الدعوة إلى منظور جديد "مقال"، مجلة السياسة الدولية، العدد 82، اكتوبر 1985، ص 73.

(3) بول كنيدي، مصدر سابق، ص 174.

(4) سمير أمين وآخرون، مصدر سابق، ص 131.

أما صمويل هنتنغتون فيرى أن الدولة لا تزال الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية على الرغم من أن السياسات في النظام العالمي الجديد ظلت تجري وفقاً للصراع بين الحضارات وأن السياسة باتت تخضع للثقافة.⁽¹⁾

ربما كان تركيز هنتنغتون على المؤثرات الثقافية في الدول المتقدمة فقط واغفل مدى تأثير ذلك في الدول الصغرى على الرغم من أنه أشار إلى الصراعات والنزاعات الداخلية في الدول التي تتسم بتنوع ثقافي واثني وديني. ورداً على ذلك هناك رؤية تقول إن الاختلافات الثقافية تعتبر مسألة خطيرة في حالة الدول الصغرى، حيث إن الأنظمة الديمقراطية المتقدمة لها القدرة على تطبيق حكم القانون. لكن لاغوس ليست أوتوا ودارفور ليست في إسبانيا. وبالتالي يصعب على الدول الفقيرة التي تنعدم فيها الديمقراطية التغلب على النزاعات الاثنية والحروب الأهلية.⁽²⁾ ولذا نجد أن مستقبل هذه الدول في خطر حيث تواجه مشاكلها الداخلية دون التوصل لحلول الأمر الذي يجعلها عرضة للتدخل الخارجي، مثال التدخل الأمريكي في أزمة دارفور، وغيرها من الازمات في دول أخرى كالدفاع عن قضية الاقباط في مصر.

إن الهيمنة الأمريكية على العالم أظهرت الكثير من الآراء التي تتحدث عن الخوف على مستقبل الدولة القومية. وهذا الخوف لم يكن جديداً فقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبرزت دعوات للبحث عن بديل للدولة القومية بسبب التطور الذي شهده العالم بالذات في مجال التسليح مع البحث عن مزيد من التعاون من أجل إشاعة السلام وقد تم طرح أربعة بدائل للدولة تكون نموذجاً للسياسات الدولية وتمثلت في الفيدرالية العالمية عن طريق اتحاد فيدرالي دولي تتنازل فيه الدول عن أسلحتها القومية وتقبل قدراً من الحكومة المركزية. المذهب العملي الذي طرحه ديفيد ميتزاني "نظام سلام ناجح" وساد في الأربعينات وقصد منه خلق مجتمعات تتجاوز الحدود القومية عن طريق التعاون وكان سبباً في ظهور بعض المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. الإقليمية التي تتمثل في التكامل الإقليمي وكان سبباً في ظهور

(¹) Ibid., Samuel P. Huntington, P.21

(²) David D. Laitin, Nation, States and violence, New York, Oxford, 2007, P 133

الاتحاد الأوروبي وقد اختلف الرأي في كثير من الدول الأوروبية قبل انضمامها حول فقدان سيادتها مثال بريطانيا. واخيرا الاعتبارات البيئية حيث ظهرت الدعوة لانقاذ كوكب الارض وضرورة التعاون من أجل ذلك مع الدعوة ايضا لظهور قيم تتجاوز دولة الامة. (1)

وعلى الرغم من تلك البدائل وتحقق بعضها إلا أن النظريات لا تزال تبحث عن واقع جديد للدولة وفي الوقت الذي يؤكد فيه الواقعيون على أن الدول تلجأ للقوة للحفاظ على الأمن يرى الليبراليون ان الاعتماد المتبادل يسود ليتيح الفرصة لعناصر أخرى غير الدول. (2) ومن هنا تتعدد الخيارات حول مستقبل الدولة القومية ذات السيادة والتي غدت في النصف الثاني من القرن العشرين النموذج العالمي للحكومة، إلا أن انها عانت من الضعف في قدرتها على السيطرة على ما يجري في أراضيها في ظل النظام العالمي الجديد ودخل العالم في حقبة الدول غير الكفوءة، بل في كثير من الأحيان الدول الآيلة للسقوط أو حتى الساقطة. (3) وهناك رأي اخر يقول ان ظهور دول جديدة على الساحة الدولية اثر تفكك الاتحاد السوفيتي بالاضافة الى ظهور مجموعات اثنية وثقافية تطالب بالاستقلال عن دولها، والتجمعات الفيدرالية، تشكل تحديات امام مستقبل الدولة فيما يتعلق بمسائل السلام ومستقبل التعاون وغيرها. (4)

"منذ سنة 1989 انتهى عهد نظام القوة الدولي للمرة الاولى في التاريخ الاوروبي منذ القرن الثامن عشر. وقد باءت المحاولات الفردية لتأسيس نظام عالمي الى الان بالافخاق. وفي نفس الوقت شهدت التسعينات بلقنة ذات شأن في أجزاء كبيرة من العالم وزاد عدد الدول ذات السيادة التي نالت اعترافا دوليا وزاد عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة ب 33 دولة وشهدت تلك المرحلة صعود ما يسمى الدول الفاشلة التي وقع فيها انهيار شبه حقيقي للحكومات المركزية الحاكمة او صارت إلى

(1) جوزيف ناي الابن، مصدر سابق، ص 262-265

(2) المصدر نفسه، ص 281.

(3) ايريك هوبزباوم، مصدر سابق، ص 45.

(4) J Denis Derbyshire & Ian Derbyshire, World political system, Chambers, Edinburgh, 1991, P 235-

حالة من النزاع الداخلي المسلح امثال دول في افريقيا، وكثير من الدول اصبحت على وشك اللحاق بالدول الفاشلة وكثير من دول العالم اصبحت غير مستقرة على المستويين الدولي والاقليمي. كما برزت المجموعات التي تمتلك الاسلحة التدميرية وهي مجموعات غير حكومية باتت تهدد قوة الدولة من اجل بقائها بالاضافة لانتشار حروب التطهير العرقي، وباتت الدول ذات استقلال وسيادة شكلية فقط. وقد اثرت العولمة والنزعات الدينية في الدول الاسلامية ضد الغرب على الامم والقوميات بالاضافة إلى تنامي مشكلة الهوية التي باتت تقلص من شرعية الدولة القومية لدى من يعيشون على اراضيها وتقلص المطالب التي يمكن أن تفرضها على مواطنيها".⁽¹⁾

هناك شبه اتفاق في وجهات نظر الكثيرين في خشيتهم على مستقبل الدولة القومية في ظل التغيرات الحالية وحتى الذين يتحدثون عن عدم زوال الدولة في المستقبل المنظور نجدهم يؤكدون على أن الدول ستواجه بالمزيد من موجات القوميات التي تزيد من النزاعات وهذا ما يؤكد صراع الحضارات. وثمة من يرى أن التغيرات التي سادت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي قد أدخلت العالم في مرحلة اللادولة.⁽²⁾ وأن مستقبل الدولة القومية أصبح غير امن في ظل نشاط الشركات والمؤسسات دولية النشاط التي اصبحت تقدم الخدمات للناس بدلا عن الدول، اضافة لازدياد المنظمات غير الحكومية، وزيادة هجرة الافراد طلبا للمال⁽³⁾ ولوائهم للدول التي توفر لهم سبل العيش الكريم أكثر من ولائهم لدولهم الاصل، الامر الذي قلل من انخراط المواطن في العمل في الجيش للدفاع عن ارضه، لقد ضعفت العلاقة بين الدولة والمواطن نتيجة لضعف الدولة توفير ما يحتاجه المواطنون في حدودها الاقليمية. وهناك من يرى أن الدولة تواجه مشكلة امام المواطنين والقوميات والامم حيث اصبحت حدود الدولة الاقليمية المعروفة غير قادرة على احتواء كافة اعضائها ولذلك اصبحت عرضة للانتهاك، وفي ذات الوقت يمكن

(1) ايريك هوبزباوم، المصدر السابق، ص 73-82.

(2) Francis Fukuyama, State building, Ibid.,P 117

(3) http://faculty.plattsburgh.edu/richard.robbyns/legacy/nation_state_readings.htm

أن تضم اراضي دولة واحدة أكثر من قومية بما في ذلك الاجانب⁽¹⁾ اذن تعتبر الهجرة ايضا احدى اهم المؤثرات على مستقبل الدولة القومية.

كما ان انتشار الجيوش الامريكية بما يقارب ربع مليون جندي منتشرون في 737 قاعدة حول 130 دولة⁽²⁾ يعني أن تلك الدول التي تحتضن القواعد الامريكية عاجزة عن تقديم الحماية لمواطنيها وطلب الحماية من الولايات المتحدة، ولا يفوتنا أن وجود تلك القواعد لا ينقص من سيادة الدولة فقط من ناحية عدم اشرافها على الدفاع بل يملئ عليها ايضا الكثير من السياسات التي قد لا يرضى عنها مواطنو الدولة انفسهم مثال ما يحدث في كوريا الجنوبية حيث يخشى العديد على مستقبل دولتهم في ظل التواجد الكثيف للجيوش الامريكية فيها. كما ان الوجود الامريكي في دول الخليج على سبيل المثال يؤكد سيطرة الجيوبوليتيك (الجغرافيا السياسية) على مجريات السياسة الدولية في عالم اليوم وبالتالي أصبحت سيادة الدولة رهن مصالح القوى العظمى وأطماعها في الدول. ولذا نجد أن القواعد الامريكية المنتشرة حول العالم ما هي الا مراكز لحماية المصالح الامريكية بحجة حماية الحلفاء وتطويق محور الشر إلى غير ذلك.

وسط هذا الزخم الذي افرزه الانفجار السكاني وقضايا البيئة والتكنولوجيا عبر العالم "يثار تساؤل ماذا تعني جميع تلك التحولات والتطورات الدولية لمستقبل الدولة القومية؟" الاجابة ان التطورات الحديثة وتداول العملات على مدار 24 ساعة وبروز مشاكل الاحترار العالمي وغيرها جعلت الناس يشعرون بأنهم يسعون للانتقال من الاعتماد على الحكومات الوطنية إلى القوى عبر القومية لتحقيق أهدافهم. وكانت الدولة القومية تعرف بأنها دولة ذات سيادة وفقا للقانون الدولي والدبلوماسية وتخضع للاعتراف ولكل دولة علم يميزها ونشيد وطني وتاريخ يميزها ومناسبات وطنية وعطلات خاصة وبذلك كانت تتمتع بالهوية القومية أو الوطنية، بالاضافة إلى اللغة الام، كما كانت تعتبر الاساس والمركز لكل ما يتعلق بالاقتصاد والمؤسسات الدستورية.

"بعد الحرب الباردة وعلى الرغم من اصرار الحكومات على الوحدة الوطنية إلا أن النزعات الانفصالية ظهرت مثال ما حدث في يوغسلافيا. ان التحديات التي

(1) Ernest Gellner, Nations and nationalism, New York, Blackwell, 2006, P 1

(2) http://faculty.plattsburgh.edu/richard.robbs/legacy/nation_state_readings.htm

ظهرت أدت لتهديد سيادة الدولة والامن القومي والاقليمي للدول واصبح الاستقرار العالمي مهددا، هناك العديد من الاسلحة النووية في بعض الدول التي كانت حليفة للاتحاد السوفيتي بالاضافة لتعرق حل الصراع العربي الاسرائيلي، الصراع الاثني في البلقان وغيرها والانظمة المارقة في ليبيا والعراق وكوريا الشمالية، بروز دول قوية مثل الصين والهند، وكل ما يتطلب الحاجة إلى القوة العسكرية، والنشاط الذي تلعبه مؤسسات مثل (البنتاغون، مجلس الامن القومي ، هيئة القيادة المشتركة) والتي تتعاون مع الهياكل الامنية العالمية مثل حلف الناتو ومعاهدة الدفاع بين الولايات المتحدة واليابان. لقد خضعت الدولة لهذه الضغوط ببساطة بسبب التغيرات التي طرأت على عالمنا⁽¹⁾. مما سبق يتضح انه ليس هناك وسيلة للدولة للاحتفاظ بسيادتها، في ظل كل هذه التغيرات كما تدخل في ذلك الدول المانحة التي تقدم المساعدات للدول الاقل نموا، حيث يرى جون هيرز وهو احد اوائل من تنبأ بنهاية سيادة الدولة ان المساعدات التي تقدمها تلك الدول تجعل شعوب الدول الصغرى أكثر خضوعا للمانحين⁽²⁾. وهذا ما يجري حاليا وهو الامر الذي يجعل مصائر الدول الصغرى ترتبط بسياسات الدول الكبرى تجاهها. وقد وجدنا كيف ان مصر تتنازل للولايات المتحدة مقابل الحصول على مساعدات التنمية والمساعدات العسكرية والقمح إلى غير ذلك. فقد ظلت تراهن على سيادتها مقابل استمرار حصولها على تلك المساعدات.

لقد انتقل العالم من السيطرة والاستعمار بواسطة الجيوش والاحتلال العسكري إلى الاحتلال بواسطة السوق واصبح الاقتصاد بديلا للتدخل العسكري وبالتالي اصبح مصير ومستقبل الدولة مرهونا بحركة السوق العالمي، حيث بات الامن القومي للدولة مهددا بالانتاج العالمي والعمالة⁽³⁾.

ليس ذلك فحسب فقد تهدد الامن القومي للدول نتيجة تطور الارهاب واسلحة الدمار الشامل والصراعات النزاعات الداخلية الامر الذي اضعف سيادة الدولة بالذات في الدول التي لم تدخل في تحالفات او اتحادات كما حدث في الاتحاد الاوروبي

⁽¹⁾ Paul Kennedy, Preparing for the twenty first century, New York, Vintage books, 1993, P 122-134

⁽²⁾ W. Andrew Axline & James A. Stegenga, Ibid., P 26

⁽³⁾ Ibid. Paul Kennedy, P 128

واتحاد جنوب شرق آسيا، فقد استطاعت الدول الأوروبية والآسيوية من تخفيف حدة انهيار السيادة مقارنة بنظيراتها في افريقيا والعالم العربي.

كما أن فكرة الاتحاد نفسها قد جاءت نتيجة لضعف الدولة في اشرافها على سياساتها الداخلية ومن أجل توفير المزيد من الحماية ضد الصدمات الخارجية. وقد مثل نجاح الاتحاد الأوروبي أولى الخطوات نحو تآكل السيادة حيث تحولت أوروبا إلى طرف عالمي فاعل وقد ذكر مفوض الاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية كريس باتن في محاضرة في اكسفورد عام 2000:

"ان السيادة بمعنى حرية التصرف غير المقيدة ليست الا هراءا خالصا، فاي انسان عار، جائع ووحيد في الصحراء الكبرى سيد - وهالك"⁽¹⁾
في اشارة منه إلى أنه لا تستطيع دولة ان تعيش منعزلة في عالم اليوم. وقد رد رئيس الوزراء السويدي كارل بلدت ذلك القول حيث ذكر:
"ان الدولة القومية، الطرف الفاعل المستقل، قد ماتت".⁽²⁾

هناك ثمة قناعة وسط الأوروبيين بان عصر الدولة القومية قد انتهى لذا كانت فكرة الاتحاد الأوروبي شكل من التنازل عن أدوار الدولة في مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية وكذا الدفاع لمواجهة القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة وعلى أن تعمل أوروبا بصورة مجتمعة بسبب استحالة تصرف كل دولة على حدا.
"ومع فجر القرن الجديد بدأت الولايات المتحدة ولا تزال تمد نفوذها في القارة الأوروبية عبر التحالفات أو الشراكة الاستراتيجية مع بعض البلدان والاحلاف (حلف الاطلنطي، اسرائيل، السعودية، مصر، اليابان، كوريا الجنوبية، استراليا وغيرها) وهي تنتشر وتضع قواتها العسكرية في تلك الاقاليم مع قوات بحرية وجوية غير متكافئة، إلا أن خططها الجيوبوليتيكية لا يمكن أن تستمر للابد، فمصير حلف الاطلنطي غير معروف، وبدأ الاتحاد الأوروبي يعمل مستقلا عن الولايات المتحدة كما ان الدول الجديدة في اسيا الوسطى وكرانيا لا تزال موضع شك، وهناك تطور في القوة النووية

(¹) كلايد بريستوفتزر، مصدر سابق، ص 307.

(²) المصدر نفسه، ص 307.

في الهند ونمو متسارع في الصين، ومن الممكن أن تتحول القوة الاقتصادية في اليابان إلى قوة عسكرية".⁽¹⁾

كانت بدايات العهد الجديد، بمثابة اعلان امريكي لانتهاج سياسة جديدة تجاه جميع دول العالم الحليفة والمعادية لها حيث بدأت في اتباع استراتيجيات اكثر قربا من الحلفاء واشد صرامة مع اعدائها واعلان الحرب على دول، والتدخل المباشر في دول اخرى وقد توجت ذلك بالوثيقة الامريكية للأمن القومي التي اعلنها الرئيس الامريكي جورج بوش الابن في 17 سبتمبر 2002 والتي تفسر الانفراد الامريكي بالقرار السياسي العالمي. ما حدا بالكثيرين وصفها بانها انقلاب في العلاقات الدولية.⁽²⁾

وفي مقال ناقد لهذه الوثيقة ذكر وليام باف في اكتوبر من نفس العام ما يلي:
"ان الوثيقة الجديدة للأمن القومي الامريكي التي صدرت في 20 سبتمبر الماضي هي الغاء ضمني لنظام الدولة القومية الذي حكم العلاقات الدولية منذ اتفاقية وستفاليا عام 1648".⁽³⁾

في ظل هذا الوضع نجد أن مستقبل الدولة مجهول ولا يمكن التنبؤ بأن هناك مستقبل مبشر للدولة ما لم تتضح معالم لنظام عالمي ربما يكون مثاليا ولا يمكننا الحديث عن مستقبل واعد للدولة في المستقبل القريب، ويمكننا وصف النظام العالمي الحالي بأنه نظام فوضوي وهنا تثار تساؤلات: هل من المهم الحفاظ على حدود الدول دون انتهاك؟ ام تبني قضايا انسانية تؤدي إلى التعدي على الوحدة الاقليمية لها؟ ليس من السهل التوفيق بين هذه الخيارات. ⁽⁴⁾ ما الذي سيحل محل القومية- ان كان ثمة شيء- نموذجاً عاماً للحكومة الشعبية في القرن الحادي والعشرين؟ لسنا ندري.⁽⁵⁾

الخاتمة

لقد كانت ولادة الدولة الحديثة في مؤتمر وستفاليا حلاً لمشاكل الحروب التي عاشتها أوروبا.

(1) Francis P. Sempa, Geopolitics from the cold war to the 21st century, USA, Transaction publishers, New Brunswick, 2008, P 109-116

(2) السيد يس، الحرب الكونية الثالثة، القاهرة، مكتبة الاسرة، 2003، ص 375

(3) المصدر نفسه، ص 377.

(4) جوزيف س. ناي الابن، مصدر سابق، ص 280.

(5) ايريك هوبزباوم، مصدر سابق، ص 82.

ظهرت الدول الحديثة في أوروبا متمثلة في اسبانيا وفرنسا وبريطانيا، وعرف العالم الدولة لأول مرة على أمل أن يتحقق السلام والتعاون.

إلا أنه ومنذ ذلك الوقت ظلت الدولة مثار جدل حول صيرورتها ومدى صمودها أمام التغيرات والنزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول. مع ذلك اثبتت نجاحها في حالات كثيرة عدا الفترة التي وقعت فيها الحربين العالميتين، حيث طغى التنافس بين الدول الكبرى على التعاون بينها، الأمر الذي أشعل الحربين الأولى والثانية، وكان سببا في البحث عن تنظيم دولي قصد منه الحد من استخدام القوة لمنع الحروب وإشاعة التعاون بين الدول ومن ثم تحقيق السلام والأمن العالميين. منذ ذلك الوقت وعلى الرغم من تأكيد المواثيق الدولية والقانون الدولي على ضرورة احترام الدول واحترام سيادتها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، إلا أن التغيرات في النظام العالمي والتطور في مجال التكنولوجيا والنقل والاتصالات قد أضعفت دور الدولة، بسبب سهولة وسرعة تخطي الحدود التي كانت تعتبر أحد أهم عناصر الدولة. ومن ثم حدث تهديد لسيادة الدولة وبخاصة مع انتشار ونشاط المؤسسات الاقتصادية العابرة للحدود وتحرير التجارة.

إذا كان الأثر الاقتصادي على سيادة الدولة قد ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية توسع الرأسمالية وتفوقها على المستوى العالمي. نجد أن الأثر السياسي ظهر مؤخرا، حيث ساهم انهيار المنظومة الاشتراكية ونهاية نظام دولي ثنائي القطبية، في تغيير نمط المجتمع الدولي وبرزت قوة أحادية سيطرت على مجريات السياسة الدولية ولم تعد هناك جهة أخرى غير الولايات المتحدة يمكن أن تلوذ إليها الدول كما كان يحدث قبل العام 1989.

كما أن التغير في النظام العالمي وظهور نظام دولي جديد مع بداية تسعينيات القرن الماضي، قد لازمه ظهور فاعلين جدد وناشطين على المستوى السياسي وقد تمثل ذلك في الأفراد والمنظمات غير الحكومة وغير الربحية والمجموعات المدنية وجماعات اثنية ودينية وأخرى منهارا وجميعها ظهرت خارجة عن دولها وتعاني الكثير من المشاكل وبات معظمها يطالب بالكفاح والانفصال وتحقيق مطالب لم يكن بمقدورها الدعوة لها في السابق، وقد ساعدها على ذلك

تغيرات طرأت على القانون الدولي الذي سمح بعد حرب الخليج بالتدخل الدولي الانساني باستحداث تطور في القوانين الخاصة بحماية حقوق الانسان ونشر الديمقراطية.

كان كل ذلك سبباً في التدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة في شئون الدول. وكان العراق وافغانستان والصومال خير دليل على ذلك.

بالاضافة إلى ذلك فان بروز ظاهرة الارهاب وعلان الولايات المتحدة الحرب عليه ومطاردة الارهابيين في نظرها حول العالم، وظهور قائمة الدول الراعية للارهاب والتعاون بين امريكا وحلفائها واصدقائها على الحرب على الارهاب ومكافحة اسلحة الدمار الشامل، والوقوف بجانب الجماعات التي تساعد امريكا على التدخل في الدول الاخرى، بل والسعي لتقسيمها جميع هذه الامور عملت على اضعاف سيادة الدولة وسرعة تأكلها بالذات في الدول الصغرى.

كان السودان احد ضحايا ذلك، وكذا مصر. وعلى الرغم من أن مصر صديقة للولايات المتحدة وأهم حلفائها في افريقيا والعالم العربي إلا أنها عانت من ضعف سيادتها امام الولايات المتحدة واسرائيل حيث انها ظلت تعمل لصالحهما فقط. خلصنا من خلال الدراسة إلى أنه سواء في حالة كانت الدولة ذات علاقة طيبة مع الولايات المتحدة أو علاقة عدا، فان الامر سيان فيما يتعلق بالسيادة، وذلك لان امريكا تعمل فقط من اجل حماية مصالحها ولذلك حتى علاقاتها مع حلفائها مثل اليابان وكوريا الجنوبية تقوم على حماية مصالحها في اقليم شمال شرق اسيا كاهم الاولويات وهي تهدد سيادة تلك الدول ايضا بسيطرتها على الدفاع وصناعة الدفاع هناك.

ثمة خلاصة أخرى وهي انه وإذا كان الاقتصاد قد أضعف دور الدول المتقدمة في الإشراف على سياساتها نتيجة لارتباطها بالاقتصاد العالمي. فان الدول الصغرى عانت الأمرين التأثر من العولمة الاقتصادية وتأثرها سياسياً حيث كانت المتغيرات مثل الارهاب والنزاعات الاثنية والطائفية أكثر تأثيراً على الدول العربية والافريقية الامر الذي أدى لتآكل السيادة في تلك الدول بصورة أسرع وأكثر من غيرها مقارنة بدول العالم الاخرى.

لقد بات الأمن القومي العربي والأفريقي مهدداً بشكل كبير وفقدت الدول الكبرى في الإقليمين وأهمها مصر، قوتها التي كانت في السابق الامر الذي أحدث فراغاً جعل الدولة في المنطقتين شكلية واسمية اكثر منها فعلية. ولذا فان مستقبلها بات غير واضح.

النتائج:

- خلصت الدراسة إلى أن سيادة الدولة القومية قد بدأت في الانهيار بصورة واضحة في ظل النظام العالمي الجديد، وبخاصة مع سيطرة الولايات المتحدة على العالم بصورة أحادية. وقد أدى انهيار النظام ثنائي القطبية وبروز قطب واحد يحكم مسار العلاقات الدولية حتى الآن - إلى خضوع دول العالم إلى السياسات الأمريكية كون الولايات المتحدة تمتلك القوتين الاقتصادية والعسكرية الأمر الذي جعلها تتحكم في تصرفات الدول الأخرى وفقاً لسياساتها تجاه تلك الدول. كما اثبتت الدراسة امكانية قياس مدى انهيار سيادة الدولة بناء على علاقتها بالقوة العظمى.
- من الناحية الاقتصادية عانت الدول الكبرى والاقتصاديات الناشئة من ضعف سيادتها تجاه تحرير الاقتصاد والأسواق الأمر الذي أضعف من دور حكوماتها في الاشراف على العمليات الاقتصادية اليومية والتحكم في اسعار الصرف. هذا ما دفع العديد من الكتاب للحديث عن تلاشي دور الدولة تدريجياً في ظل التطورات الاقتصادية وسياسات الاعتماد الدولي المتبادل ونشاط الشركات والمؤسسات عبر القومية.
- اذا ما اخذنا مثال للاقتصاديات الناشئة، نجد أن دولة مثل جمهورية كوريا ترتبط بعلاقات تحالف مع الولايات المتحدة، إلا أنها مكبلة بالكثير من القيود على الرغم من التحالف. فعلى سبيل المثال تضم كوريا أكبر قاعدة أمريكية في العالم منذ نهاية الحرب الكورية ولا تستطيع التحكم في مجال الدفاع إلا بالرجوع إلى الولايات المتحدة، حيث لا تزال السيطرة على العمليات العسكرية وقت الحرب لدى الجانب الأمريكي وليس الكوري. اصف إلى ذلك أن مشروعات الاقتصاد والتنمية التي حدثت كانت نتاج لذلك التحالف ولا

- تستطيع كوريا الخروج عن ذلك. كل هذا ينتقص من سيادة تلك الدولة على الرغم من تحالفها الكبير مع امريكا.
- مثل ظهور الاتحاد الأوروبي واتحادات اقليمية أخرى انتقاص لسيادة الدولة القومية حيث تتنازل الدول الأعضاء في أي كتل كان عن جزء من سيادتها لصالح الأجهزة الخاصة بالاتحاد. وقد قامت تلك الاتحادات في الاصل لمواجهة أية تحديات اقتصادية او عسكرية او غيرها مثلما حدث في الاتحاد الاوروبي الذي ركز على القوتين الاقتصادية والعسكرية بصورة مجتمعة. ولذا جاء التشكيك في أنه اذا كانت الدولة قادرة على الصمود في ظل النظام الدولي الحالي الذي يمر بالكثير من التطورات فلماذا الدخول في تحالفات؟ بالفعل فقدت الدولة قدرتها على التصرف وتحقيق اهدافها ووظائفها بصورة منفردة نتيجة للتداخل الدولي في كافة المجالات وبالتالي ليس بوسعها الصمود في المستقبل القريب.
- اذا كانت المؤسسات دولية النشاط قد اثرت على سيادة الدول الكبرى والاقتصاديات الناشئة، فان التطورات التي حدثت مؤخرا من حقوق الانسان والارهاب وحقوق الاقليات العرقية والدينية وظهر الجماعات والتنظيمات التي اتسمت بنشاط دولي مثل تنظيم القاعدة، بالاضافة إلى الصراعات والحروب الأهلية، وأسلحة الدمار الشامل وغيرها- قد هددت سيادة الدول الصغرى. وبالتالي ارتبط انهيار السيادة في هذه الدول وبالذات العربية والافريقية بالجانب السياسي أكثر من الجانب الاقتصادي. يعود السبب في ذلك إلى ضعف الدول المعنية من الناحية الاقتصادية وايضا ضعف وزنها دوليا الامر الذي جعلها شديدة الحساسية والتأثر بالسياسات الأمريكية تجاهها.
- فيما يتعلق بدراسة الحالة وبعد تناول وضع السودان وفقا لعلاقاته مع الولايات المتحدة بخاصة فترة ما بعد العام 1989، والتدخل الأمريكي في الشأن السوداني في الحرب في الجنوب، وانتهاء بالسلام ثم التدخل في دارفور. اتضح لنا أن السودان بدأ يفقد سيادته والسيطرة على شؤونه الداخلية وبالذات تلك المتعلقة بالحروب والمشاكل المحلية. مع عجز عن ايجاد اية حلول دون

تدخل من الجانب الامريكي. انتهاء بقرارات دولية وعقوبات تشل تحركات البلاد الخارجية في شتي المجالات. الامر الذي يقود السودان الى انهيار وتآكل سيادته كدولة، خصوصا بعد صدور مذكرة توقيف بحق رئيسه من محكمة الجنايات الدولية وانفصال الجنوب الذي مهد لتقسيم السودان أكثر في المستقبل المنظور.

- بالنسبة لجمهورية مصر العربية، ومن خلال دراستها وفقا للعلاقة مع الولايات المتحدة، اتضح انها وعلى الرغم من التحالف بين الجانبين، الا انها عانت في ظل النظام العالمي الجديد الكثير من الضغوط الامريكية لتحقيق اهداف الجانب الامريكي المتعلقة بنشر الديمقراطية وحقوق الانسان، متمثلة في الحريات وحقوق الاقباط. حيث لم تسلم من التدخل الامريكي في شئونها الداخلية، وان كان بشكل مختلف. وقد وصل بالولايات المتحدة الحد للتدخل في الانتخابات البرلمانية المصرية وضغط الحكومة لقبول مشاركة تنظيمات سياسية كانت محظورة. هذا يفسر انهيار وتآكل السيادة في مصر نظرا لان الحكومة ليس بوسعها اتخاذ قرارات دون رضا الطرف الامريكي. وهنا واجهت مصر الضغوط وخضعت لها مقابل الحفاظ على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة.

- اثبتت الدراسة ان سيادة الدولة القومية في ظل النظام العالمي الجديد قد ضعفت واخذت في الانهيار سواء في حال كانت الدولة معادية للولايات المتحدة مثال السودان. او حليفة لها مثال مصر. فقط هناك اختلاف في ممارسة الضغوط فهي تكون من اجل الترغيب في المزيد من التعاون وتقديم المساعدات، وهنا يتم الرضوخ من الدولة الحليفة مقابل الحصول على الحماية والمزايا الاخرى ومن ثم يحدث التنازل. او تتم ممارسة الضغوط وسياسات التهديد وفرض العقوبات كحالة السودان، وفي هذه الحالة تتم محاصرة الدولة وشل انشطتها الا في مجال محدود وتتعثر اية محاولات داخلية تتعلق بتسيير امور الدولة.

- لقد حدث انهيار فعلي لسيادة الدولة وباتت الدول تمارس سيادتها بصورة شكلية او اسمية. ولا يمكن الحديث عن اي دور فعلي لحكومة ما وفي اي دولة بمعزل عن محاولات تسيير امور الدولة سواء كانت اقتصادية او سياسية او بيئية - لتجنب اثار تنتج من نشاط شركات ومؤسسات عابرة للدول. او دون تناول قضية مثل الارهاب، والحديث عن حقوق الانسان، والاثار البيئية والكوارث وغيرها. وفي ذلك تتساوى جميع دول العالم بما فيها الولايات المتحدة التي تخضع سياستها هي الاخرى للفاعلين الجدد في العلاقات الدولية، وبرزها الشركات والمؤسسات العابرة للحدود. ومهما يثار من حديث متقائل عن تمسك الدولة ببعض الادوار، ترى الدراسة اننا نشهد نهاية السيادة في ظل النظام العالمي الجديد.

التوصيات:

- نظراً للتداخل بين الدول، لا بد لنا عند دراسة سيادة الدولة التركيز على علاقة تلك الدولة بالقوة العظمى. وليس بالضرورة ان تكون الولايات المتحدة حيث ان القوة غير ثابتة في ظل التغيرات والتطورات الدولية المتتالية. فاذا ما حدث تحول من القوة الاحادية هذه فسوف تبرز قوى اخرى في المجتمع الدولي وسيحتكم على الدول التعامل مع تلك القوى، كما تتعامل الان مع الولايات المتحدة. وبما ان العلاقات الدولية تحكمها مصالح الدول الكبرى فان السياسات الخارجية لتلك القوة تجاه دول العالم الاخرى ستصب ايضاً في مصالح الكبار. وبالتالي ستسير العلاقات بين الدول وفقاً للمنوال الذي تمارسه الولايات المتحدة الان. لذا لا يمكن فهم مدى ضعف دور الدولة وتاكل سيادتها الا بتناول العلاقات الخارجية للدول بالقوة العظمى.
- نظراً للوهن الذي اصاب الدولة بالذات في الاقليمين العربي والافريقي لدرجة انهيار دولة مثل الصومال، واحتلال اخرى هي العراق، وتهديد بتقسيم السودان بعد انفصال الجنوب. لا بد لمتخذي القرار في الدول العربية والافريقية من الدخول في علاقات تعاون، وشراكة من اجل تقوية مواقف دولهم. خصوصاً انها تعاني الكثير من الازمات التي تساهم في سهولة

التدخل الدولي الانساني. وأهم تلك المشكلات انعدام الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية. لذا لا بد من انتهاج سياسات جديدة تشرك كافة المواطنين في الحياة السياسية، مع ضمان الحريات وكفالة حقوق الاقليات، لمنع اية مبررات لتدخل خارجي.

- ضرورة ابتكار برامج جديدة للتعليم والتنمية في الدول العربية والافريقية، مع تطوير المعرفة وادخال التكنولوجيا لتشمل جميع المجالات، والاستفادة من مصادر الطاقة النظيفة، وخلق علاقة متينة بين المواطن والحكومة. بهذه الطريقة يمكن ضمان عدم خروج الشعوب على الانظمة وبالتالي ستقل امكانية تدويل المشاكل الداخلية في المجتمع الدولي.

- هناك حاجة للمزيد من الدراسات حول طبيعة نشأة الدولة بالذات في الاقليم العربي، وحتى يتسنى للباحثين التعرف أكثر على وضع الدولة العربية والافريقية ومدى ضعفها وتاكل سيادتها في النظام العالمي الجديد، لا بد من الدراسة المستفيضة لطبيعة كل دولة.

- واخيرا ليس من سبيل لايقاف تسارع انهيار سيادة الدولة، سواء الدخول في اتحادات وتكتلات تخفف من حدة حساسية الدول الصغرى تجاه الصدمات الاقتصادية والسياسية والبيئية، خصوصا وان المنظمات الاقليمية التي ظهرت بعد الحرب قد اثبتت عجزها عن مواجهة المشاكل التي تعاني منها الدول مثال الجامعة العربية والاتحاد الافريقي.

قائمة المصادر والمراجع

- 1 - احمد ثابت وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة (مصر) القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996.
- 2 - احمد ثابت، العولمة والخيارات المستقلة "مقال"، مجلة المستقبل العربي، العدد 240، فبراير 1999.
- 3 - احمد منصور، شاهد على عصر السادات، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2002.

- 4 - احمد يوسف - محمد زيادة، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة، 1985.
- 5 - اريك لوران، ترجمة: سلمان حرفوش، حرب آل بوش، اسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، بيروت، دار الخيال، 2003.
- 6 - اشرف غربال، صعود وانحيار علاقات مصر وامريكا، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2004.
- 7 - امجد احمد جبريل، أزمة الدولة القومية أم أزمة الفكر الإسلامي، "مقال"، الاسلام وقضايا العصر، اسلام اون لاين 2007.
- 8 - امل حسن محمد، الاهمية الجيوبوليتيكية للبحر الاحمر "ورقة" البحر الأحمر - المعطيات الاستراتيجية والمضامين الأمنية، سلسلة أوراق استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية الخرطوم، 1998.
- 9 - ايريك هوبزباوم، ترجمة اكرم حمدان ونزهت طيب، القاهرة، الدار العربية للعلوم، 2009.
- 10 - بطرس غالي، المدخل في علم السياسة، القاهرة، 1990.
- 11 - بول كنيدي، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، الاردن، دار الشروق، 1993.
- 12 - تركي على الربيعو، "بين طوبى المثقف وبناء الدولة " مقال، مجلة الغد، 2007/10/28
- 13 - تمام مكرم البرازي، السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002.
- 14 - جاك باغنار، ترجمة نور الدين اللباد، الدولة مغامرة غير أكيدة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002،
- 15 - جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- 16 - جلال امين، خرافة التقدم والتخلف، القاهرة، دار الشروق، 2009.
- 17 - جلال امين، عولمة القهر، القاهرة، دار الشروق، 2005.

- 18 -جلال امين،العولمة والتتمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1789-1998، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 19 -جمال حمدان، نحن وأبعادنا الأربعة، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- 20 -جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، 1999.
- 21 -جهاد عودة، النظام الدولي - نظريات واشكاليات، المنيا،دار الهدى للنشر والتوزيع،2005.
- 22 -جوزيف س. ناي الابن، ترجمة احمد امين الجمل، المنازعات الدولية،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997.
- 23 -جون ادلمان سبيرو،ترجمة:خالد قاسم،سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية،الاردن، 1987.
- 24 -جون هدسون ومارك هرنذر، ترجمة طه عبد الله، عبد الله عبد الصبور محمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، الرياض، دار المريخ للنشر، 1987.
- 25 -جيفري أرونسون، ترجمة السيد أمين شلبي، العلاقات المصرية الأمريكية 1946-1956، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996.
- 26 -حسام عيسى، الشركات متعددة القوميات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.
- 27 -حسن حاج علي، "افغانستان: التحول من الجيوستراتيجي للجيوثقافي"، المستقبل العربي 276، 2/2002، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 28 -حسن حاج علي، ثقافة حسم الصراع وإدارته(سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه السودان) ورقة، مركز دراسات الشرق الاوسط، مؤتمر العلاقات السودانية الأمريكية، الخرطوم، 2004.
- 29 -حسن حاج علي،"الصراع في منطقة البحيرات واثره على الامن المائي العربي"، ورقة بحث، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد الاول 2000، الخرطوم.

- 30 -حسين شريف ،الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد 1981-1995، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.
- 31 -حمادة امام، الاخوان المسلمون والاقباط من اللعب بالدين إلى اللعب بالوطن، القاهرة، حوار للنشر والتوزيع، 2007.
- 32 -داؤود خير الله،"الفدرالية هل هي صيغة وحدة أم أداة شرذمة؟" كلمة في مركز الحوار، 10 مارس 2004.
- 33 -دانيال كولار، العلاقات الدولية،بيروت، دار الطليعة، 1985.
- 34 -روبرت د. كانتوري، ترجمة أحمد ظاهر، السياسة الدولية المعاصرة، مركز الكتب الأردني، 1989.
- 35 -روبير الفارس، مبارك والاقباط، القاهرة، دار ماجد للطباعة، 2011.
- 36 -زكي العايدي وآخرون، ترجمة سوزان خليل، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، القاهرة، سيناء للنشر، 1994.
- 37 -سمير أمين، محمد عابد الجابري وآخرون، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998-2000.
- 38 -السيد امين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.
- 39 -السيد يس، الحرب الكونية الثالثة، القاهرة، مكتبة الاسرة، 2003.
- 40 -السيد يس، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999.
- 41 -عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، الاسكندرية،دار المعرفة الجامعية، 1985.
- 42 -عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون،بيروت، دار الكتب العلمية،1993.
- 43 -عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993.

- 44 -عبد السلام طويل، الدولة العربية في مهب الريح، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2006.
- 45 -عبد الله الشيخ سيد احمد، الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات احتواء الحركات الاسلامية، الخرطوم، د.ت.
- 46 -عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2001.
- 47 -عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 48 -عبد المنعم سعيد، الجماعة الاوروبية تجربة التكامل والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- 49 -عبد الوهاب المسيري وآخرون، الاسلام والعولمة، القاهرة، الدار القومية العربية، 1999.
- 50 -علي عبد العزيز سليمان، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي، القاهرة، دار الشروق، 2005.
- 51 -علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، سرت، الدار الجماهيرية، 1996.
- 52 -عمر احمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997.
- 53 -عمرو عبد الكريم، مفهوم العولمة، مفاهيم ومصطلحات، اسلام اون لاين.نت.
- 54 -عيدروس عبد العزيز، " مجلس الأمن: قرار كل شهر بشأن السودان " صحيفة الشرق الأوسط 2 ابريل 2005، العدد 622
- 55 -الفتاح كامل، مؤامرة تقسيم السودان، الخرطوم، اليقظة، 2011.
- 56 -مامون مصطفى، مدخل إلى القانون الدولي العام، عمان، مؤسسة مجدلاوي، 2002.

- 57 -مايكل تانزر واخرون، ترجمة عفيف الرزاز، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، دور الشركات متعددة القوميات، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، 1981.
- 58 -محمد النعيم ابوزيد، تقنيات السودان، القاهرة، مكتبة جزيرة، 2010.
- 59 -محمد الهزاط، "الحرب الامريكية-البريطانية على العراق"، مجلة المستقبل العربي 26، العدد 292، 6 مارس 2003.
- 60 -محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، الكتاب الأول، الاسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية، القاهرة، دار الشروق، 2004.
- 61 -محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام الكتاب الثاني القاهرة، دار الشروق، 2004.
- 62 -محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، د.ت.
- 63 -محمد عبد الوهاب، رؤية شاملة للعلاقات العربية الامريكية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2011.
- 64 -محمد علي العويني، العلوم السياسية دراسة في الاصول والنظريات والتطبيق، عالم الكتب، د.ت.
- 65 -محمد مورو، الاقليات المشكلة والحل، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2009.
- 66 -مصطفى الفقي، الدولة المصرية والرؤية العصرية، من فكر المراجعة الى فكر المستقبل، دار الشروق، القاهرة، 2005.
- 67 -مصطفى الفقي، من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح، القاهرة، دار الشروق، 2004.
- 68 -معمر فيصل خولي، الامم المتحدة والتدخل الدولي الانساني، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2011.
- 69 -منصور الجمري، ما الدولة القومية "مقال"، صحيفة الوسط، العدد 1889، 8 نوفمبر 2007.
- 70 -منصور خالد، النخبة السودانية وادمان الفشل، الجزء الثاني، القاهرة، 1993.

- 71 -ميشال جيرتي مان، الشركات المتعددة الجنسيات، سلسلة المعرفة انترسبيس للنشر، قبرص، د.ت.
- 72 -ناصر يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي ، 1985.
- المراجع باللغة الإنجليزية:
- 73- Chris Brown, Understanding International Relations, New York, St. Martin's Press, 1997.
- 74- Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon & Schuster, N.Y, London, Toronto, Sydney, 2003.
- 75- Human Rights Watch, Sudan-Oil and Human Rights, Brussels, London, New York, Washington DC,Sudan, 25 November 2003.
- 76- Nicolas Lemann and others, The Best American Magazine Writing 2005,New York, Colombia University Press, 2006.
- 77- Andrew J. Bacevich, American Empire-the Realities & Consequences of US Diplomacy, Harvard University press ,2002.
- 78- Nicolas Lemann and others, The Best American Magazine Writing 2005,New York, Colombia University Press, 2006.
- 79- Samrel Tooten & Eric Markusen, Genocide in Darfur – Investigating the Atrocities in the Sudan, Taylor & Francies Group, 2006.
- 80- Archivists, Sudan Webster's Quotations- Facts and Phrases, California, Icon Group International, 2008.
- 81- jack barnes, opening guns of world war 3,408 NY,printing & publishing corp. ,1991.
- 82- Daniel J. Kaugman & others, Through alternative lenses, current debates in international relations, fifth edition, McGraw Hill Companies,US,2004.
- 83- Ernst Otto Czempiel & James N. Rosenau, Global Changes & Theoretical Challenges,Lexington books,Toronto,1989.
- 84- Thomas L. Friedman, The Lexus and the Olive tree, NY_Anchor books,2000.
- 85- Samuel P. Huntington, The clash of civilizations & the remaking of world order,NewYork, Simon & Schuster, 1996.
- 86- Richard N. Rosecrance & Arthur A. Stein, No more states? Globalization, national self-determination, and terrorism,New York, Rowman & littlefield INC,2006.

- 87- Francis Fukuyama, *The end of history and the last man*, New York A von books, 1992..
- 88- James N. Danzinger, *Understanding the political world*, New York, Pearson Longman, 2007.
- 89- Francis Fukuyama, *State building*, New York, cornell university press, Ithaca., 2004.
- 90- David D. Laitin, *Nation, States and violence*, New York, Oxford, 2007.
- 91- J Denis Derbyshire & Ian Derbyshire, *World political system*, Chambers, Edinburgh, 1991.
- 92- Ernest Gellner, *Nations and nationalism*, New York, Blackwell, 2006. Paul Kennedy, *Preparing for the twenty first century*, New York, Vintage books, 1993. Francis P. Sempa, *Geopolitics from the cold war to the 21st century*, USA, Transaction publishers, New Brunswick, 2008.
- 93- Charles Grassley, Rex A. Hudson, *Who becomes a terrorist and why? The 1999 government report on profiling terrorists*, The lyons press USA.
- 94- Brian R. Nelson, *The Making of the Modern State: A Theoretical Evolution*, Palgrave MacMillan, 2006.
- 95- Marce A. Genest, *Conflict and Cooperation, evolving theories of international relations*, Harcourt Brace College Publishers, 1996.
- 96- James N. Danzinger, *Understanding the political world*, New York, Pearson Longman, 2007.
- 97- Katharine J. Lualdi, *The making of the West*, Boston, Bedford, 2003.
- 98- Lloyd I. Rodolph, John Kurt Jacobsen, *Experiencing the State*, Oxford university press, 2006.
- 99- J Denis Derbyshire & Ian Derbyshire, *World Political System*, Edinburgh, Chambers, 1991.
- 100- Daniel Chernilo, *Asocial Theory of the Nation State*, London and N.Y. , Routledge, 2007, P 78
- 101- Ernst-Otto Czempiel, James N. Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges, *Approaches to World Politics for the 1990s*, Lexington Books, 1989.
- 102- Marce A. Genest, Conflict and Cooperation, *evolving theories of international relations*, Harcourt Brace College Publishers, 1996.
- 103- Henry Kissinger, Does America Need A Foreign Policy? Toward a Diplomacy for the 21st Century, NY. Simon-Schuster, Rockefeller Center, 2001.
- 104- Robert O. Keohane, Joseph S. Nye, Power & Interdependence, Harper Collins Publishers, 1989.

105- Peter Woodward, US Foreign Policy and the Horn of Africa, Reading University, UK, 2006.

المجلات والتقارير والمقالات:

- 106 مجلة الفكر العربي، المجتمع والسلطة، دراسات في انثروبولوجيا السياسة والاجتماع، العدد 35، 36، ديسمبر 1983، السنة الخامسة .
- 107 منصور الجمري، ما الدولة القومية "مقال"، صحيفة الوسط، العدد 1889، 8 نوفمبر 2007.
- 108 تقرير من وزارة الخارجية، سياسة السودان الخارجية 1979-1982، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، ب، ت.
- 109 محمد بوبوش، "السيادة وتحولات النظام الدولي-أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية" مقال، مدونات مكتوب، مجلة المغرب في النظام الدولي الالكتروني، 22 أكتوبر 2005.
- 110 حسن حاج علي، "الصراع في منطقة البحيرات واثره على الامن المائي العربي"، ورقة بحث، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد الاول 2000، الخرطوم، ص 16.
- 111 محمد هاشم عوض، "العولمة الاقتصادية: احدث صور الاستعمار" مقال، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد الاول، مصدر سابق، ص 84-86.
- 112 محمد الهزاط، "الحرب الامريكية-البريطانية على العراق"، مجلة المستقبل العربي 26، العدد 292، 6 مارس 2003، ص 78-114.
- 113 ثادية محمود مصطفى، النظرية في العلاقات الدولية، الدعوة إلى منظور جديد "مقال"، مجلة السياسة الدولية، العدد 82، أكتوبر 1985

الإنترنت:

114- <http://ar.wikipedia.org> السودان ويكيبيديا الموسوعة الحرة

115- <http://www.sudagric.govsd/index-php>

116- <http://ar.wikipedia.org>

- 117- العلاقات السودانية الأمريكية، وكيبيديا الموسوعة الحرة
<http://ar.wikipedia.org>
- 118- http://en.wikipedia.org/wiki/United_States_aid_to_Sudan
- 119- <http://www.arrasid.com/index.php/22main/index/33/39contents>
- 120- <http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/14/14>
- 121- <http://www.alwansd.com/2011-02-05-11-17-03/2011-01-01-06-52-33/13322-2011-12-14-18-02-15>
- 122- <http://ar.wikipedia.org>العلاقات السودانية الأمريكية
- 123- http://en.wikipedia.org/wiki/sudan-united_state_relations.
- 124- <http://sudantribune.com/spip.php>? Article 197 .
- 125- <http://en.wikipedia.org/wiki/Darfur>
- 126- <http://www.voanews.com/korean/news>
- 127- <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82>
- 128- <http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=10bede04a4ad3975>
- 129- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E1CEADAF-A277-41E8-A132-92775C339509.htm>
- 130- <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%>
- 131- <http://www.shorouknews.com/columns>
- 132- <http://www.tigweb.org/youth-media/panorama/article.html?ContentID=20631>
- 133- <http://www.almizanmag.com/modules/news/article.php?storyid=4>
- 134- <http://www.droit-dz.com/forum/showthread.php?t=5940>
- 135- <http://www.stclements.edu/grad/gradibra.htm>
- 136- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AslhaDamar/sec19.doc_cvt.htm
- 137- <http://www.f-law.net/law/showthread.php/48108>
- 138- <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8%D8%B5%>منظمة غير حكومية
- 139- <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent%D8%B9>
- 140- <http://www.shorouknews.com/column>
- 141- http://faculty.plattsburgh.edu/richard.robbins/legacy/nation_state_readings.htm.

142 إبراهيم علوش، قضية الاقليات في الوطن العربي، انظر:

<http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/KadeyyetAlAkleyyatFelWatanAl3arbi.htm>

143 نيرمين السعدني، "ليقو كول كيوتو وأزمة تغير المناخ" مقال، مجلة السياسة

الدولية يوليو 2001 العدد رقم 145 انظر

<http://www.f-law.net/law/showthread.php/48108>

